

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

ANNALS of ARTS and SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

منزلة السياسة الحيوية في الفلسفة السياسية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية

د. الزواوي بغورة بن السعدي

قسم الفلسفة - كلية الآداب
جامعة الكويت

The Status of Bio-Politics in Contemporary Political Philosophy A Critical Analysis

Dr. Zouaoui Beghoura

Department of Philosophy - Faculty of Arts
University of Kuwait

جامعة
الكويت

مجلس
النشر العلمي



University
of Kuwait

Academic
Publication Council



ISSN: 1560 - 5248

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة ٣٥١ - الحولية ٣٢



Monograph 351 - Volume 32

١٤٣٣هـ/٢٠١٢م (مارس)

1433 A.H/2012 (March)

حواصط الآداب والعلوم الاجتماعفة

ANNALS of ARTS and SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمف - جامعة الكويت

فصلفة علمفة محكّمة تتضمن مجموعة من الرسائل
وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل فف مجالات
اهتمام الأقسام العلمفة لكلففف الآداب والعلوم
الاجتماعفة:

الآداب:

اللغة العربفة وآدابها، اللغة الإنجلفزفة وآدابها،
التارفخ، الفلسفة، الإعلام.

العلوم الاجتماعفة:

الاجتماع والخدمة الاجتماعفة، الجغراففا، علم
النفس، العلوم السفسافة.

الحولفة الثانية والثلاثون

الرسالة الحاءفة والخمسون بعد المئة الثالثة

١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م

هيئة التحرير

د. فاطمة إبراهيم آل خليفة

رئيسة هيئة التحرير

أ.د. محمد عبدالمجيد الطويل

قسم اللغة العربية وآدابها

أ.د. بدر محمد الأنصاري

قسم علم النفس

د. هاني أمين عازر

قسم اللغة الإنجليزية وآدابها

د. عبدالله مشعل العنزي

قسم العلوم السياسية

د. جاسم سليمان الفهيد

قسم اللغة العربية وآدابها

د. علي زيد الزعبي

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

د. أحمد الشربيني

قسم التاريخ

مها إبراهيم المسعد

مديرة التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. إبراهيم السعافين

قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

أ. د. حياة ناصر الحجي

قسم التاريخ - جامعة الكويت

أ. د. أحمد عتمان

قسم الدراسات اليونانية واللاتينية

جامعة القاهرة

أ. د. عبدالقادر الفاسي الفهري

قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

أ. د. إسماعيل صبري مقلد

قسم العلوم السياسية - جامعة أسيوط

أ. د. ماري تريز عبدالمسيح

قسم اللغة الإنجليزية - جامعة الكويت

أ. د. إمام عبدالفتاح إمام

قسم الفلسفة - جامعة عين شمس

أ. د. محمد غانم الرميحي

قسم الاجتماع - جامعة الكويت

أ. د. حمدي حسن أبو العينين

عميد كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

أ. د. محمد محمود إبراهيم الديب

قسم الجغرافيا - جامعة عين شمس

أ. د. محمود السيد أبو النيل

قسم علم النفس - جامعة عين شمس

قواعد النشر في

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

- ١ - حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلة فصلية علمية محكمة، تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، تنشر البحوث من الجامعات والمؤسسات العلمية العربية والأجنبية في الموضوعات الأدبية والاجتماعية والإنسانية.
- ٢ - تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصلية، باللغتين العربية والإنجليزية، على ألا تتجاوز صفحات متن أي بحث ٢٠٠ صفحة، ولا تقل عن ٥٠ صفحة (في المتن دون الهوامش والمراجع).
- ٣ - قواعد تسليم البحوث:
 - أ - يقدم البحث مطبوعاً من ثلاث نسخ، على ورق (A4)، وعلى مسافة واحدة، وبنط (١٤)، مع القرص المرن الخاص به.
 - ب - يرفق الباحث ملخصاً للبحث مطبوعاً باللغتين العربية والإنجليزية؛ في حدود ١٥٠ كلمة للغة العربية، و ٢٠٠ كلمة للغة الإنجليزية.
 - ج - يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه.
 - د - يقدم الباحث إقراراً كتابياً بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي مجلة علمية أو غيرها.
 - هـ - تقدم الخرائط، والأشكال، والرسوم بأصولها الصالحة للطباعة، أما الصور الفوتوغرافية فتطبع على ورق لامع، مع ضرورة تقديم الشريحة الأصلية للصور الملونة.
 - و - في حال رغبة الباحث نشر الصور، أو الخرائط، أو الأشكال البيانية ملونة، يلتزم دفع تكاليفها.
- ٤ - يراعي الباحث عند كتابة هوامش البحث ومصادره ومراجعته ما يلي:
 - أولاً - الهوامش:
 - أ - توضع الهوامش في نهاية كل فصل، أو في نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.
 - ب - ترتب أرقام التوثيق بطريقة متسلسلة حتى نهاية كل فصل، أو حتى نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.
 - ج - تثبت الهوامش عند ذكرها لأول مرة كاملة على النحو التالي:
اسم المؤلف، عنوان الكتاب (بالبنط الأسود)، رقم الطبعة / رقم الجزء، مكان النشر، اسم الناشر، سنة النشر / رقم الصفحة.

مثال:

- أحمد محمد عبدالخالق، معجم الألفاظ الشخصية، الطبعة الأولى - دولة الكويت، مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت، ٢٠٠٠م/ ص ١٥.

* المرجع السابق، ص ٢٦.

- وفي حالة وجود فاصل هامش مختلف يذكر على النحو التالي:

* أحمد عبدالخالق، معجم الألفاظ الشخصية - ص ٣٥.

ثانياً - المصادر والمراجع:

يرتب ثبت المصادر والمراجع ترتيباً ألفبائياً، بحسب الأسماء المشهورة للمؤلفين.

ويتبع في إثباتها ما يلي:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب (بالبنط الأسود)، اسم المحقق أو الشارح أو المترجم، رقم الطبعة، اسم الناشر، مكان النشر، السنة.

مثال:

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، كتاب «الحيوان»، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط ٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، ١٩٦٥م.

٥ - شروط قبول الأبحاث في الحوليات:

- أ - لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها في أي مجلة علمية أو غيرها.
- ب - أصول البحوث المقدمة للنشر لا ترد ولا تسترجع، سواء أنشرت أم لم تنشر.
- ج - لا يجوز نشر البحوث في جهات أخرى بعد موافقة الحوليات على نشرها، وإذا ثبت ذلك، فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.
- د - يمكن للباحث نشر بحثه في جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي مسبق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات - على الأقل - على نشره في الحوليات.

هـ - تمنح المجلة للباحث خمسين نسخة من بحثه المنشور إهداء.

٦ - ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى:

رئيسة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية

رمز بريدي: 72454

الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab

<http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/AASS>

E-mail: aass@ku.edu.kw

منزلة السياسة الحيوية في الفلسفة السياسية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية

د. الزواوي بغورة بن السعدي
قسم الفلسفة - كلية الآداب
جامعة الكويت

* تم دعم هذا البحث من قبل إدارة الأبحاث ضمن مشروع بحث: الفلسفة والبيولوجيا:
بحث في التأويل السياسي والأخلاقي لنتائج العلوم البيولوجية، ميشيل فوكو نموذجاً.
رقم: AP01/08.

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الثانية والثلاثون - ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م

المؤلف:**د. الزواوي بغفورة**

- حصل على الدكتوراه من جامعة قسنطينة، الجزائر، عام ١٩٩٦.
- أستاذ مساعد بقسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة الكويت.
- التخصص الدقيق: الفلسفة المعاصرة.
- الاهتمامات البحثية: فلسفة اللغة، فلسفة العلوم، الفلسفة السياسية.

الإنتاج العلمي:**أولاً - الكتب:**

- ١ - مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠١.
- ٢ - ميشيل فوكو في الفكر العربي المعاصر، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ٢٠٠١.
- ٣ - المنهج البنوي، بحث في الأصول والمبادئ والتطبيقات، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ٢٠٠١.
- ٤ - الخطاب الفكري في الجزائر، بين النقد والتأسيس، دار القصة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٣.
- ٥ - الفلسفة واللغة، نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، دار الطليعة، بيروت - لبنان، ٢٠٠٥.

ثانياً - البحوث:

- ١ - مشكلة المعرفة والسلطة في التراث العربي الإسلامي من خلال سيرة وأثر ابن خلدون في مجلة سيرتا للعلوم الاجتماعية، العدد رقم ١٢، سنة ١٩٩٩، قسنطينة - الجزائر، ص ٧٥-٨٦.
- ٢ - ميشيل فوكو في الدراسات العربية، في، الفلسفة والعصر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة - مصر، العدد الأول، أكتوبر، ١٩٩٩، ص ٥٦-٨١.
- ٣ - إشكالية المرجعية الفكرية في الخطاب الفلسفي العربي المعاصر، في عالم الفكر، المجلد ٢٩، مارس ٢٠٠١، الكويت، ص ٢٢٧-٢٤٩.
- ٤ - البنوية: منهج أم محتوى، في عالم الفكر، المجلد ٣٠، أبريل، ٢٠٠٢، الكويت، ص ٤١-٧.
- ٥ - الشمولية والحرية في الفلسفة السياسية المعاصرة، في عالم الفكر، العدد ٣ المجلد ٣٣ يناير - مارس ٢٠٠٥، ص ٢٣-٥٦.
- ٦ - Identité et histoire. Une approche philosophique, in, Le Télémaque, n 27, 2005, p.121-123.
- ٧ - الأنطولوجيا التاريخية والمسألة التأويلية، في فصول، مجلة النقد الأدبي، العدد ٦٦/ربيع ٢٠٠٥، القاهرة- مصر، ص ٢١٣-٢٣١.
- ٨ - مكانة الأنطولوجية التاريخية من الفلسفة الكانطية، في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٩٣، السنة ٢٤، شتاء ٢٠٠٦، ص ١٢٩-١٥٩.

المحتوى

١١	المُلخَص
١٣	مقدمة
١٧	القسم الأول - في الخلفية التاريخية والمعرفية:
٢١	أولاً - في مساهمة المدرسة الفرنسية
٢٥	ثانياً - في أركيولوجيا علوم الحياة
٣١	ثالثاً - في أن الطب مجال للمعرفة - السلطة
٣٩	القسم الثاني - في مفهوم السياسة الحيوية:
٤٠	أولاً - من حرب الأعراق إلى العنصرية
٤٨	ثانياً - بين السياسة الحيوية والاقتصاد
٥٣	ثالثاً - السياسة الحيوية والسكان
٦٥	القسم الثالث - في منزلة السياسة الحيوية:
٦٥	أولاً - السياسة الحيوية ومفهوم السلطة عند ميشيل فوكو
٧٢	ثانياً - السياسة الحيوية في سياق الفلسفة السياسية المعاصرة
٨٦	ثالثاً - في التوظيف والتأويل
٩٣	خلاصة نقدية
١٠١	الهوامش
١٢٩	قائمة المصادر والمراجع

المخلص

موضوع هذا البحث دراسة مفهوم السياسية الحيوية biopolitique، بوصفه تأويلاً سياسياً لدور ووظيفة البيولوجيا في المجتمعات الحديثة، وبخاصة في المجتمعات الغربية، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية: ما هي الخلفية المعرفية للسياسة الحيوية؟ وما هو مضمونها السياسي؟ وما قيمتها وحدودها؟

ولتحليل هذه الأسئلة، اعتمدنا على أعمال ونصوص ما يسمى في فلسفة العلوم بالتقليد tradition، أو المدرسة الفرنسية عموماً، وأعمال الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو Michel Foucault ١٩٢٦-١٩٨٤ بوجه خاص، وذلك لكونه قد خص هذا المفهوم بالدراسة والبحث في أعماله العلمية والسياسية على السواء.

وإذا كانت السياسة الحيوية تعد تعبيراً عن الوجه العملي والإجرائي للبيولوجيا، فإنها تعكس التحول الذي لحق بالدولة الحديثة التي جعلت من الحياة موضوعاً سياسياً بهدف تنميتها وتقويتها لأغراض اقتصادية وسياسية، وفي الوقت نفسه يمكن أن تعمل على القضاء عليها، وهو ما ظهر جلياً في السياسات العنصرية والاستعمارية، وتجسد في النظام الشمولي totalitaire، بشكله النازي nazie والستاليني stalinien.

وعلى الرغم من أشكال النقد التي وجهت للسياسة الحيوية عموماً، وبخاصة فيما تعلق بالجانب التفسيري والمعياري، فإنها تعد مقاربة جديدة في التحليل السياسي المعاصر، استطاعت أن تكشف عن الآليات والإجراءات والوظائف التي تقوم عليها الدولة الحديثة، مقارنة بالفلسفة السياسية الكلاسيكية القائمة على الكليات totalités.

مقدمة

إن المتتبع للخطاب العلمي المعاصر يلحظ بيسر حضور البادئة أو أداة التصدير bio في عديد من المجالات العلمية والعملية، وذلك في شكل مصطلحات مثل: التكنولوجيات الحيوية biotechnologies، والاقتصاد البيولوجي bioeconomique والسياسة الحيوية biopolitique، أو السلطة الحيوية biopouvoir..إلخ. وكلها مصطلحات تؤكد حقيقة أساسية هي: الحضور الكبير لعلوم الأحياء أو البيولوجيا في الحياة الإنسانية المعاصرة، وذلك نتيجة للتطورات الكبيرة التي عرفها هذا المجال العلمي منذ الخمسينيات من القرن العشرين، مع اكتشاف جيمس واطسن J.Watson ١٩٢٨، وفرنسيس كريك F.Crick ١٩١٦-٢٠٠٤، وتحديدًا في سنة ١٩٥٤ حيث أثبتا (أن الذي يكوّن شفرة التوجيه والإعلام، بمعنى لغة البرنامج الذي تنقاد به الخلية لتأليف المواد البروتينية للخلايا الجديدة، هو نظام من التعاقب محدود عدد قواعده على مروحة مزدوجة بالفسفاط السكري (phosphate glucide)^(١)).

ولقد شكّل هذا الكشف بداية لما أصبح يعرف بالثورة البيولوجية، ومن معالمها (اكتشاف الرمز الجيني، وآليات تنظيم عمل الخلايا، وبنية الخلية، والأعضاء الجزئية التي تكوّنها، ودور الغشاء الخلوي والاتصالات بين الخلايا، كما أُنبتت اختصاصات جديدة: علم المناعة، وعلم الغدد الصماء العصبي، وكيمياء الدماغ...) وقد قادت هذه الثورة إلى تطوير أدوات وطرق جديدة تضع على كاهل البيولوجيين مسؤولية ثقيلة...^(٢)، على المستوى الأخلاقي والسياسي بل وحتى على المستوى الوجودي،

* يشكل هذا البحث جزءاً من مشروع البحث: الفلسفة والبيولوجيا: بحث في التأويل السياسي والأخلاقي لنتائج علوم البيولوجيا ميشيل فوكو نموذجاً. رقم: AP01/08. وإنني أنتهز هذه المناسبة لأتقدم بالشكر الخالص إلى إدارة الأبحاث بجامعة الكويت، وإلى كلية الآداب وقسم الفلسفة على اعتمادهم هذا المشروع الذي سمح لي بالاطلاع على الأعمال السياسية الأخيرة للفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو.

وذلك لآثارها المباشرة على الإنسان وحياته سواء على مستوى الطب والصحة، أو الزراعة والاقتصاد، أو البيئة والمحيط، وهي بلاشك آثار عظيمة وخطيرة في الوقت نفسه، لأنها بقدر ما تفتح آفاقاً وأعدة للإنسان المعاصر، فإنها تطرح عليه صنوفاً من الأسئلة القلقة والمشروعة.

وتشير التطورات العلمية والتقنية التي عرفها هذا المجال، بما لا يدع مجالاً للشك، بأن البيولوجيا قد دخلت إلى المجال العام، وإلى المجال السياسي على وجه التحديد، من هنا لا يتردد بعض الباحثين في التأريخ لهذا الدخول بنهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك عندما اعترض، بل وثار بعض علماء الفيزياء على التطبيقات الفيزيائية التي أدت إلى استخدام القنبلة النووية، وكان على رأسهم العالم الفيزيائي إرفين شرودينغر E. Schrödinger ١٨٨٧-١٩٦١^(٣)، الذي قرّر التحول من البحث في المجال الفيزيائي إلى البحث في المجال البيولوجي احتجاجاً على النتائج الخطيرة للفيزياء، واعتقاداً منه أن البيولوجيا لا تحمل مخاطر الاستعمال السياسي الذي تحمله الفيزياء في ذلك الوقت.

لم يكن هذا مجرد تعبير عن موقف عالم معارض لنتائج الفيزياء، بل كان تعبيراً عن توجه عام: (ففي ذروة مكانة العلوم الفيزيائية ونجاحها في خمسينيات القرن الماضي، بدأ الفيزيائيون والكيميائيون الهجرة إلى البيولوجيا، ليؤسسوا علم البيولوجيا الجزيئية الحديثة)^(٤). وصاحب هذا التحول في مجال البحث، تحول منهجي متعلق بالنموذج الإرشادي للمعرفة العلمية^(٥)، بحيث تم الانتقال من النموذج العلمي القائم على الفيزياء الرياضية كما صاغته المدرسة الوضعية المنطقية في عشرينيات القرن العشرين، والذي استمر إلى غاية الستينيات من القرن ذاته، والقائم على التفسير الفيزيائي المعمم على مختلف المجالات العلمية الطبيعية والإنسانية، إلى نموذج علمي بيولوجي يقوم على خصوصية النظام الحيوي، الذي على الرغم من خضوعه للتصنيف والنسابية، إلا أنه يبقى متفرداً، لأن أحد الأهداف الأساسية للتفسير البيولوجي هو معرفة عمليات التفرد المختلفة للكائن، ولكن في

إطار من النظرة الكونية حيث يشكل الكائن الحي جزءاً أو عنصراً منه^(٦). من هنا يرى عديد الدارسين في تاريخ العلوم وفلسفة العلوم أن البيولوجيا أصبحت تشكل نموذجاً إرشادياً جديداً مقارنة بالنموذج الفيزيائي القائم^(٧)، وأن هذا النموذج البيولوجي قد جاء نتيجة للتطورات التي أنجزها هذا الحقل العلمي، ولما لحق بالنموذج الفيزيائي من صعوبات وإخفاقات.

وإذا كان هذا الجانب المعرفي يخضع لكثير من النقاش والسّجال عند مختلف تيارات فلسفة العلوم، فإن الذي لا خلاف عليه هو أثر العلوم البيولوجية على الإنسان والمجتمع، وهو أثر معلوم منذ القدم، إلا أن تأثيره ازداد بازدياد الاكتشافات العلمية وإسهامها في حل المشكلات التي تواجه الحياة الإنسانية. يقول إرنست ماير: (إن مشاكل التضخم السكاني، وتدمير البيئة واعتلال المدن الداخلية كلها مشاكل لا يمكن حلها عن طريق التقدم التكنولوجي ولا بالتاريخ ولا بالآداب، ولكن يقتصر حلها كلية على الالتزام بمنهج مبني على فهم الجذور البيولوجية لهذه المشاكل...و كما علمنا الإغريق القدماء، فإن معرفة الذات تتطلب - قبل كل شيء وفوق كل شيء - معرفة بالنشأة البيولوجية لما نريد معرفته عن نواتنا)^(٨). كما يؤكد مؤرخ العلوم ج.دبرنال، أن (العلوم البيولوجية في زماننا تطالب - عن جدارة - بمكان الصدارة بين العلوم الطبيعية لأنها بعد أن تسلّحت بالرياضيات وأجهزة الفيزياء، أصبحت تحمل - بحق - مفاتيح أبواب المستقبل (...)) وأصبح تقدم البيولوجيا عملية اقتصادية تستهدف السيطرة على البيئة البيولوجية. وقد جاء هذا الاتجاه في وقته المناسب تماماً، وإلاّ تهددت العالم المجاعات والأوبئة كما حدث في القرن التاسع عشر عندما كاد يعود وباء الطاعون بسبب تآكل التربة وكثافة السكان)^(٩). لذا فإن (تأثير البيولوجيا في المجتمع أقوى من تأثير الفيزياء وأسرع، فيما عدا النواحي العسكرية)^(١٠).

وعملاً على بحث هذا الجانب العملي، فإننا سنحاول في هذا البحث دراسة موضوع السياسة الحيوية التي تشكل تأويلاً سياسياً لدور ووظيفة علوم الأحياء أو البيولوجيا في المجتمعات الحديثة، وبخاصة في المجتمعات الغربية، فما هي

السياسة الحيوية؟ وما خلفيتها المعرفية؟ وما قيمتها السياسية؟ للإجابة على هذه الأسئلة، ارتأينا أن نقسم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام أساسية، كل قسم يعالج مسألة محددة، وذلك على النحو الآتي:

القسم الأول في الخلفية التاريخية والمعرفية

لا نستطيع فهم السياسة الحيوية ما لم ننظر في خلفيتها التاريخية والمعرفية ضمن ما يسمى بالتقليد الفرنسي في فلسفة العلوم بالإبستمولوجيا^(١١). وذلك لسببين يتصل الأول بنوعية العلاقة الخاصة للبيولوجيا بفلسفة العلوم في التقليد الفرنسي، ويظهر السبب الثاني في طريقة البحث القائمة في هذا الميدان على نوع من التحليل التاريخي النقدي للمعارف والعلوم الذي يعود إلى أوغست كونت A. Comte ١٧٩٨-١٨٥٧، و(يتصف بحقيقة أن الإبستمولوجيا لا يمكن أن تكون شيئاً آخر سوى تاريخي، وأن على التاريخ أن يكون "فلسفياً"، أي نقدياً وتقييمياً)^(١٢). من هنا يرى عديد الدارسين في حقل تاريخ العلوم وفلسفة العلوم أن البيولوجيا لم تطرح كموضوع للتفكير الفلسفي والعلمي إلا في سياق ما يعرف بالقاعدة "الاختزالية" القائمة على النموذج الفيزيائي كما بينته النزعة الوضعية بمختلف اتجاهاتها. وأن الحديث عن "فلسفة البيولوجيا" لم يؤكد مشروعيتها إلا في حدود الستينيات من القرن العشرين^(١٣)، عندما تم نقد الطرح الوضعي في فلسفة العلوم من قبل الفيلسوف كارل بوبر K. Popper ١٩٠٢-١٩٩٤، وبخاصة المنحى اللغوي والتحليلي والموقف المناهض للميتافيزيقا ومعياري التحقق^(١٤). و(أن كتاب "منطق الكشف العلمي" كان الدافع الأساسي إلى تأليفه هو نقد الوضعية المنطقية، وطرح البنية المنطقية والاختبارية للنظرية العلمية بأسلوب يكشف عن حيودات وأخطاء الطرح الوضعي)^(١٥). كما يظهر كذلك في الإبستمولوجيا التي أسسها غاستون باشلار G. Bachelard ١٨٨٤-١٩٦١ والقائمة على نقد المفاهيم العلمية وربط العلم بتاريخه وإعادة النظر في فكرة وحدة العلوم والدعوة إلى تعدد النماذج المعرفية^(١٦).

والحق فإن هذه الدعوة لم تكن محصورة في ما يسمى بالمدرسة الإبستمولوجية الفرنسية، وإنما سبق إليها التقليد الأنجلوسكسوني في فلسفة

العلوم، والذي يعود إلى المؤرخ والفيلسوف الإنجليزي وليام واول W. Whewell ١٧٩٤-١٨٦٦ الذي استعمل مصطلح فلسفة البيولوجيا، وبين بعض معاملة في كتابه: فلسفة العلوم الاستقرائية عام ١٨٤٠. كما استعمل هذا المصطلح أوغست كونت في كتابه: دروس في الفلسفة الوضعية ١٨٣٧، وكان يقصد بذلك دراسة المفاهيم الأساسية لعلم البيولوجيا، كما سنبين ذلك لاحقا.

ولقد تجدد البحث الفلسفي في مجال البيولوجي في القرن العشرين على يد ثلة من الفلاسفة والعلماء الأمريكيين، وعلى رأسهم دفيد هيل David Hull ١٩٣٥-.. في كتابه: فلسفة علم البيولوجيا ١٩٧٤ حيث انتقد التوجه الوضعي في دراسة البيولوجيا، ورفض فكرة تطبيق نموذج علمي أحادي على مختلف العلوم التجريبية، أو ما يسمى في فلسفة العلوم بالاختزالية، وسانده في هذا الطرح عدد من العلماء على رأسهم إرفين شرودينغر في كتابه: ما الحياة؟ الذي يعد بمثابة بيان التأسيس، وكذلك ماكس دالبروك M. Delbruk ١٩٠٦-١٩٨١، الذي بين الأرضية الفيزيائية والكيميائية للحياة، وأرنست ماير E. Mayr ١٩٠٤-٢٠٠٥ في كتابه: هذا هو علم البيولوجيا، وذلك تحت تأثير اكتشافات البيولوجية الخلوية وما قدمه علماءها وبخاصة: فرنسوا جاكوب F. Jacob ١٩٢٠ - ..، واندريه لاووف A. Lwoff ١٩٠٢-١٩٩٤، وجاك مونو J. Monod ١٩١٠-١٩٧٦.

وتعتبر دراسة أرنست ماير: الأسباب القريبة للظواهر البيولوجية، من الدراسات الإبستمولوجية الأساسية في مجال البيولوجية، وذلك لأنه ميز بين نوعين من البيولوجيا، هما: البيولوجيا الوظيفية التي تدرس (كيف) تجري العمليات البيولوجية، وكيفية استجابة الأعضاء في محيطها، والبيولوجيا التطورية التي تسأل (لماذا)، وتبحث في أسس هذه الصفة أو تلك من الصفات البيولوجية. وتهتم البيولوجيا الأولى بالأسباب القريبة للظواهر البيولوجية proximate causations، وتعنى البيولوجيا الثانية بالأسباب البعيدة ultimate causations. تتعلق الأسباب القريبة بوظائف الأعضاء وما يتصل بالتفاعلات البيولوجية والكيمائية، وتستعمل

المنهج التجريبي، أما الأسباب البعيدة فيجب البحث عنها في التاريخ وفي تطور الأعضاء والكائنات^(١٧).

ويختلف هذا الطرح في فلسفة العلوم البيولوجية، عن الطرح الذي تقدمه فلسفة العلوم البيولوجية في التقليد الفرنسي والمعروف بالإبستمولوجيا التي يمثلها جورج كانغيلام J.Canguilhem ١٩٠٤-١٩٩٥، وفرنسوا دغوني F. Dagognet ١٩٢٤ - ...، وميشيل فوكو M. Foucault ١٩٢٦ - ١٩٨٤^(١٨)، وتشكل توجهها مغايراً قائماً على الدراسة التاريخية النقدية لظهور المفاهيم البيولوجية، على الرغم من أن الاتجاهين يتفقان في الهدف المتمثل في إقامة مجال علمي مستقل للبيولوجيا مقارنة بالعلوم الطبيعية، أو بتعبير آخر يتفقون في رفض الاختزالية.

وتعود هذه النزعة التاريخية والنقدية في تناول المعرفة العلمية إلى الفيلسوف الفرنسي غاستون باشلار، الذي يعتبر مؤسس المدرسة الفرنسية في الإبستمولوجيا، حيث كان سابقاً إلى نقد فكرة وحدة العلم، ودعا إلى التعدد في المقاربات العلمية^(١٩). ويعتبر الفيلسوف الكندي فرنسوا ديشسنو F. Duchesneau، في الوقت الحالي من أهم الفلاسفة المهتمين بإبستمولوجيا البيولوجيا، يظهر ذلك في مجموعة من أعماله، وبخاصة في: نماذج الحي من ديكارت إلى ليننتز ١٩٨٧، وأصل النظرية الخلوية ١٩٩٤، وفلسفة البيولوجيا ١٩٩٧، حيث قدم تحليلات حول الأنواع، وبنية النظريات البيولوجية، والعلاقة بين الوراثة كما صاغها مندل، وكما هي في البيولوجيا الخلوية، والمسار الإبستمولوجي للتفسير الدارويني^(٢٠).

هذا ونشير إلى أن البيولوجيا، وبخاصة النظرية التطورية، قد أصبحت موضوع تفكير فلسفي وعلمي، وتم اعتمادها كأساس علمي ومنهجي من قبل عدد كبير من الفلاسفة المعاصرين. وتكفي الإشارة في هذا السياق إلى أحد أبرز الفلاسفة المعاصرين الذين قاموا بعملية نقدية أساسية للتيار الوضعي المنطقي، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، ونعني بذلك الفيلسوف كارل بوبر الذي جعل (منهج تطور العلم يماثل إلى حد كبير ما أسماه دارون بالانتخاب الطبيعي)^(٢١). بل إن (بوبير يعظم من نجاح

نظرية دارون، فلا يقصر تطبيقها على البيولوجي، بل ويسحبه إلى الإبستمولوجي والميثودولوجي، بل وإلى سائر التطورات، طالما أن الصياغة (م ١ - ح - أ - م ٢) تحكم شتى الأنشطة على كوكب الأرض^(٢٢).

كما يظهر هذا الأساس البيولوجي في صورة النظرية التطورية في أبحاث ودراسات عالم النفس والفيلسوف السويسري جان بياجي J.Piaget ١٩٩٦-١٩٨٠ مؤسس ما يعرف بالإبستمولوجيا التكوينية الذي ربط ما بين عملية المعرفة والنظرية التطورية بطريقة خاصة. لقد كان الهدف الأساسي لبياجي هو دراسة أشكال تكوّن المعرفة العلمية، من هنا جاء اهتمامه بالطفل بغرض فهم عمليات الانتقال من الأشكال المعرفية الأقل تطوراً إلى الأشكال المعرفية الأكثر تطوراً وتعقيداً، وذلك من خلال ملاحظة ومتابعة التطور الذهني للطفل. بمعنى أن بياجي حاول أن يدرس تطور المعرفة انطلاقاً من الآليات التي تتحكم في تشكّل البنى الإجرائية للذكاء عند الطفل، واستعمل لهذا الغرض فكرة التكوّن وأنجز دراسات تجريبية عديدة حول الطفل وتصوره للمكان والمنطق أو غيرها من المواضيع، وبخاصة الذكاء الذي أصبح يعرف به^(٢٣).

على أن ما يجب الإشارة إليه في سياق بحثنا هذا هو تلك الدراسة التي قدمها بياجي في بداية حياته العلمية حول علاقة البيولوجيا بالحرب، حيث بيّن صلة النظرية التطورية بالحرب لكونها تفترض الصراع من أجل البقاء بوصفه قانوناً طبيعياً حتمياً، كما بين صلة هذا الطرح بما أشاعه أنصار العنصرية، كما سنبين ذلك في القسم الثاني من هذا البحث عندما ندرس بعض المظاهر التطبيقية للسياسة الحيوية سواء في صورة الأنظمة الشمولية بمختلف أشكالها النازية والفاشية والستالينية أو في صورة العنصرية بمختلف أشكالها. يقول بياجي (إن الداروينية تفترض أن التفسير الوحيد للتطور يسوغ الحرب. إن هذا الأمر يبدو في نظرها أمراً بديهياً)^(٢٤). كما أن فرضيتها القائمة على أنانية الكائن تدعم هذا التوجه بما أن الداروينية ترى في (الأنانية أساساً وقاعدة لجميع المجتمعات)^(٢٥)، وبذلك تكون الداروينية قد أعطت

الشرعية العلمية للحرب. يعترض بياجي على هذا التأويل الأخلاقي والسياسي، ويذهب إلى القول بأن الحب هو العنصر الأساسي الذي يفتح ويهيج الذات، وأن التعاون والسلام هو الذي يحقق خير المجتمعات، وأنه كلما عرفنا الحياة ازدادنا حباً وغيرية أو نكراناً للذات، بل يرى أن رفض الحرب نابع من جذور أو أصول الإنسان^(٢٦).

كما يظهر هذا الأساس البيولوجي في صورة النظرية التطورية في النقاش الأخلاقي والسياسي عند عديد الفلاسفة المعاصرين، ومنهم الفيلسوف الألماني هانز جوناكس H.Jonas ١٩٠٣-١٩٩٣ الذي اشتهر بكتابه: مبدأ المسؤولية. فمن أجل أن يؤسس أخلاق المسؤولية اعتمد يوناكس على البيولوجية في صيغتها الداروينية قصد التأكيد، وذلك بمفارقة ظاهرة مع النظرية ذاتها، أن الخير حاضر في الطبيعة وسابق على الإنسان، ويظهر جلياً في غائية الأعضاء بعيداً عن كل حكم أخلاقي. وطور نوعاً من أنطولوجيا الحي لظاهرة الحياة، وهو ما بينه في كتابه: ظاهرة الحياة: نحو بيولوجية فلسفية، وذلك في محاولة منه لتأسيس فلسفة أحادية moniste في مقابل الفلسفات الثنائية التي تفصل بين الجسد والروح، والحرية والحمية، مستفيداً من التحليلات الظواهرية التي قدمها أستاذه مارتين هيدغر M.Heidegger ١٨٨٩-١٩٧٦^(٢٧)، وسنناقش هذا المسعى في القسم الثاني من بحثنا ضمن ما يمكن الاصطلاح عليه بنزاع التأويلات البيولوجية، لأن الذي لا شك فيه هو أن البيولوجيا، بما هي علم الحي في حالة انبعاث وتجدد وتمدد كبير، ومن ثم فإنه من غير الممكن منهجياً أن نقدم صورة شاملة لمختلف القضايا والمشكلات الفلسفية والمعرفية والأخلاقية والسياسية التي تطرحها، وإنما حسبنا أن نتوقف عند تلك القضايا ذات الصلة المباشرة بموضوع بحثنا ألا وهي: السياسة الحيوية.

أولاً - في مساهمة المدرسة الفرنسية:

يرى كانغيلام أن تكون المفاهيم وتشكلها وتحولها هو ما يجب أن يهتم به فيلسوف العلم. وبين ذلك في أطروحته حول "تشكل مفهوم التفكير أو الانعكاس في

القرنين السابع عشر والثامن عشر". وبالاعتماد على أعمال غاستون باشلار استطاع أن يؤسس فلسفة علمية معنية بمجال البيولوجيا^(٢٨). ولقد استفاد كانغيلام من الأبحاث الخاصة بفلسفة البيولوجيا في طرح مقاربتة حول: السوي والمرضي le normal/ le pathologique، حيث أكد على أن التقدم في مجال العلوم البيولوجية هو مناسبة لإعادة التفكير في المفاهيم الفلسفية الأساسية ومنها مفهوم الحياة^(٢٩). ولتحقيق ذلك فإنه لا يجب الاعتماد على النموذج الفيزيائي - الكيميائي الاختزالي للبيولوجيا، وإنما يجب إقامة نموذج علمي على أساس بيولوجي، مبتدئاً أولاً بالممارسة الطبية، مجال اختصاصه وعمله الأساسي، ومحاولاً إعادة النظر والتفكير في مفاهيم المعيار norme، والمعياري، normal، والمعيارية la normalite، وذلك ضد التوجه الوضعي الذي يرى في الطب الحديث طباً علمياً، مؤكداً على أن الطب فن يقع على مفترق طرق علمية عديدة^(٣٠).

ولاشك أن مفهوم الحياة، وكيفية تميز الحي عن الجماد، وكيف تتطور الأنواع الحية، وكيف يعمل الدماغ، كلها أسئلة علمية أساسية بالنسبة للبيولوجيا وفلسفة البيولوجيا، ولقد انقسم الباحثون والفلاسفة حولها إلى اتجاهات أهمها: الاتجاه الآلي والاتجاه الحيوي. وفي هذا السياق، بين كانغيلام أن سؤال ما الحياة على سبيل المثال له تاريخه، في حين أكد ميشيل فوكو أن هذا السؤال لم تطرحه البيولوجيا قبل القرن التاسع عشر، وذلك وفقاً لتحليله الأركيولوجي لتاريخ العلوم كما سنبين ذلك^(٣١).

قدم كانغيلام مجموعة مهمة من الدراسات التاريخية ذات الصلة المباشرة بعلم البيولوجيا، ومنها دراسته حول مساهمة أوغست كونت، حيث تساءل عما إذا كان أوغست كونت مطلعاً على علم زمانه؟ وهل كانت الوضعية مطلعة بنوع خاص على بيولوجيا تلك الفترة؟ يقول كانغيلام: (إن فلسفة كونت هي فلسفة تتميز بمعاصرتها الدقيقة لعلم زمانها في ما يتعلق بالبيولوجيا أكثر مما هي عليه في ما يتعلق بالرياضيات أو الفيزياء)^(٣٢). ولقد بين ذلك بجلاء في كتابه "نسق السياسة الوضعية". واستعمل كونت مصطلح بيولوجيا الذي ابتكره كل من جان باتيستا

لامارك J.B.Lamarck ١٧٤٤-١٨٢٩، وغوتفريد تريفرانوس G.Treviranus ١٧٧٦-١٨٣٧، سنة ١٨٠٢، ثم استعاده فوديرا Fodera ١٧٩٣-١٨٢٣، في كتابه: خطاب حول البيولوجيا. كما استعمل كونت مصطلح البيولوجيا بمعنى نسقي (للدلالة على العلم المجرد لموضوع عام، وعلى قوانين الحياة، وعلى العلم التألفي لنشاط أساسي، وهو الحياة في الوقت نفسه)^(٣٣).

يرى كانغيلام أن ابتكار مصطلح البيولوجيا يدل على وعي الأطباء والفيزيولوجيين بخصوصية (موضوع بحث لا يخضع لأي تماثل جوهري مع موضوع علوم المادة. فتكوّن المصطلح هو الاعتراف بذاتيته، أو بالأحرى باستقلال هذا العلم)^(٣٤). ولقد انحاز كونت إلى هذا التوجه، وتميز موقفه بفكرة أساسية تتمثل في ثنائية المادة والحياة، وأن ما يميز الحياة عن المادة هو التعارض الجذري بين الحياة والموت^(٣٥). وأن علم البيولوجيا قد استغنى عن مذهب العلل الغائية الميتافيزيقية، واستبدل بها مبدأ شروط الوجود (و ذلك بأن سلم بين الجسم والوسط وبين الاعضاء والوظائف بعلاقات تضافر وتلاؤم فقط، علاقات لا تعبر عن شيء آخر سوى قابلية الحي للحياة؟ وأن "كل شيء، ضمن بعض الحدود، يكون مستعدا بالضرورة لأن يكون" كما تقول الدروس)^(٣٦).

ولقد لخص ميشيل فوكو مساهمة أستاذه جورج كانغيلام في التحليل الإبيستمولوجي لمجال علوم الأحياء على النحو الآتي: تحويل موضوع تاريخ العلوم من تاريخ الرياضيات والفلك والفيزياء والكيمياء إلى تاريخ علوم الأحياء، وبذلك يكون كانغيلام قد أعاد الاعتبار مبكراً لمجال علمي بقي نسبياً مهملاً إلى ذلك الوقت. ولم يقم كانغيلام بتوسيع مجال تاريخ العلوم فقط، وإنما أجرى تعديلات جوهريّة حول مسائل عديدة. ومن هذه المسائل إدخال فكرة الانفصال discontinuité، التي قال بها العلماء قبل الفلاسفة ومؤرخي العلوم، ومن هؤلاء العلماء الذين استند عليهم كانغيلام العالم برنارد فونتنال B.Fontenelle ١٦٥٧-١٧٥٧ الذي قال بالتشكل المفاجئ لبعض العلوم، والسرعة المذهلة لبعض التطورات غير المنتظرة، والفارق الذي

يفصل بين المعارف العلمية والاستعمال العام^(٣٧). كما يعود بالطبع إلى تحليلات باشلار الذي كان سابقا إلى التأكيد على فكرة القطيعة rupture/coupure.

على أن ما ميز تحليل كانغيلام للانقطاعات أو الانفصالات هو اعتبارها طريقة أو كيفية للعمل *Manière de faire*، وليست مسلمة ولا نتيجة، وأنها تشكل إجراء مرتبطا ومنسجما مع تاريخ العلوم. وليس مفهوم تاريخ العلوم عند كانغيلام تاريخا للحقيقة، ولا سردا للاكتشافات المتتالية والمتصاعدة والمتطورة والمتلاحقة للحقيقة، ولكن ما يمثل خصوصية وأهمية هذا التاريخ هو اعتماده على ما يسميه بنظام الحقيقة والخطأ^(٣٨)، والدليل على ذلك في نظره هو ظهور تاريخ العلوم في بداية القرن الثامن عشر نتيجة الوعي بالثورات العلمية الجديدة، وخاصة ما تعلق بالهندسة الجبرية وعلم الفضاء الكوبرنيكي والنيوتوني^(٣٩).

وبناء على هذا التصور درس كانغيلام علوم الحياة، وبين الخطوط الأساسية التي ميزت تطور هذا العلم مقارنة بالعلوم الأخرى. ومن هذه الخطوط، وذلك بالاستناد على أعمال ماري فرانسوا بيشا M.F.Bichat ١٧٧١-١٨٠٢، وكلود برنار C. Bernard ١٨١٣-١٨٧٨، الخاصة بتحليل مواضيع مثل الحمى وأمراض الكبد ووظائفه، حيث توصل كانغيلام إلى أن ما يشكل مرجعية هذا العلم ليس المجال الفيزيائي - الكيميائي، وإنما مجال السوي والمرضي، أو كما قال (من الاستحالة تكوين علم حول الحي من دون الأخذ بعين الاعتبار لموضوعه المتمثل في إمكانية المرض والموت والتشوه والخطأ)^(٤٠). ليخلص إلى أن عملية تشكّل علوم الحياة حدثت بفعل نقد الآليات الفيزيائية والكيميائية، وبفعل تشكّل مجال مثل الكيمياء الحيوية^(٤١).

وتتطلب علوم الحياة كيفية معينة لكتابتها تاريخها. فإذا لم تكن الحياة موضوعا للفيزياء، فإنها تشكل موضوعا مركزيا بالنسبة للبيولوجي، ومن ثمّ فإن البيولوجي أو عالم الأحياء هو الذي يعترف بخصوصية موضوعه، وببنوعيته الموضوعات التي يدرسها وبخاصة طبيعة الحي وعلاقته بمحيطه. من هنا يعطي

كانغيلام أهمية كبرى للعلاقة بين علوم الحياة وبعض المجالات العلمية مثل نظرية الإعلام *théorie de l'information* ومفاهيمها مثل: الرمز، الرسالة، المراسل..إلخ. وكان يؤكد دائماً على أن ما يشكل خصوصية الحياة هو درجة وعيها بمشكل الخطأ.

يقول ميشيل فوكو: (كان نيتشه يقول إن الحقيقة هي الخطأ العميق. وربما كان يقول كانغيلام، وهو القريب والبعيد في الوقت نفسه من نيتشه، إنها كانت بالنسبة للوحة الحياة الكبرى، الخطأ الجديد والأخير والأكثر حداثة، أو كان سيقول بالتدقيق أن القسمة بين الصحيح والخطأ، وكذلك القيمة المعطاة للحقيقة، تشكل الطريقة الخاصة للحياة التي يمكن أن تخلق حياة أو تبدع أو تكتشف حياة، والتي هي منذ الأصل والبدائية، تحمل في ذاتها احتمال الخطأ. الخطأ بالنسبة لكانغيلام هو الاحتمال الدائم الذي يدور حوله تاريخ الحياة ومستقبل البشر)^(٤٢). ويعتبر مفهوم الخطأ ودوره في تأسيس العلم وتاريخ العلم من المميزات الخاصة لهذه العقلانية الجديدة التي أسسها كانغيلام، وسمحت له بطرح القضايا الفلسفية، أو بتعبير دقيق بطرح مشكلة الحقيقة والحياة التي تعتبر أحد المشكلات الأساسية في تاريخ الفلسفة. لهذا يرى ميشيل فوكو أن ما قدّمه جورج كانغيلام كان له دور المقرر ليس فقط على تاريخ الفلسفة الفرنسية، ولكن على كل الذين حاولوا التفكير في مسألة الذات أو إعادة التفكير فيها، بمن في ذلك ميشيل فوكو نفسه.

ثانياً - في أركيولوجيا علوم الحياة:

وضمن هذا التوجه التاريخي والمعرفي، قدم ميشيل فوكو جملة من الدراسات التاريخية والنقدية التي تؤكد في مجملها حضور البيولوجيا بوصفها علماً والجسد بوصفه موضوعاً لهذا العلم، وذلك في عديد أبحاثه بدءاً بكتابه: المرض العقلي والشخصية ١٩٥٤، إلى غاية درسه: مولد السياسة الحيوية في الكوليج دي فرانس *College de France* للسنة الجامعية ١٩٧٨-١٩٧٩^(٤٣). ولفهم هذا المسار والقضايا التي طرحها، وبخاصة فيما يتعلق بموضوع السياسة الحيوية، موضوع بحثنا، فإننا نرى ضرورة الإشارة إلى أن ميشيل فوكو انطلق من مفهوم معين

للثقافة يتحدد بسلسلة من الأنساق المتقابلة بين المسموح والممنوع، وأن الثقافة الغربية الحديثة قد تميزت بوضعها لنسق تقابلي يتكون من السوي والمرضي، وهو ما يؤكد انتسابه إلى أطروحة أستاذه جورج كانغيلام^(٤٤). وتعكس دراساته الأولى حول علم النفس مدى تأثره بأستاذه، واعتماده على فكرة أو معيار السوي والمرضي، وأن المرضي لا يحيل دائما إلى خلل عضوي، وإنما إلى قواعد اجتماعية وأخلاقية. كما نقد فكرة المماثلة بين المرض العقلي والمرض العضوي، ودافع عن فكرة أن يكون علم النفس مجالا علميا مخصصا^(٤٥).

كما ظهر هذا التأثير بأستاذه بشكل واضح في كتابه حول تاريخ الطب: مولد العيادة ١٩٦٣، والذي سبقه بأطروحة متميزة عن: تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي ١٩٦١، حيث أكد على المبدأ القائل أن المفهوم لا معنى له إلا في سياقه، وأن تاريخ الطب لا يجب أن يكون تاريخا للأطباء. يقول (يعود الفضل لكانغيلام في فهمي لتاريخ العلوم على أنه ليس تاريخا تعاقبيا للاكتشافات أو وصفا للأفكار، وإنما هو عبارة عن مجموعة متناسقة ومتحولة من النماذج النظرية والأدوات المفهومية)^(٤٦)، مع ضرورة الاهتمام بالوقائع العلمية، والابتعاد عن الطابع التعاقبي للأحداث، أو اللجوء إلى فلسفة التاريخ، والتمييز بين العمل العلمي والتأويل الفلسفي، وذلك بالتركيز على النظريات والمفاهيم والمناهج والنتائج العلمية ضمن اختصاص معين، وبخاصة في مجال علوم الحياة^(٤٧)، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بمسألة المعايير^(٤٨).

و بناء على هذا التصور قدم ميشيل فوكو تاريخا نقديا لتاريخ الطب، وذلك من خلال تحديد شروط إمكان التجربة الطبية، ووصف ما يمكن إدراكه من قبل الطبيب، وكيفية انبثاق هذه النظرة. وتفترض النظرة الطبية جملة من الشروط العلمية والسياسية واللغوية والأخلاقية، وكذلك الخطاب العلمي الطبي الذي صاحبها. ولقد استعمل لهذا الغرض مصطلح الأركيولوجيا archeologie^(٤٩) لتحليل المواضيع التي تميز التجربة الطبية، والتي حددها في مقدمة كتابه على هذا النحو: (يتعلق الأمر في

هذا الكتاب بدراسة المكان واللغة والموت والنظرة^(٥٠). ولدراسة هذه المواضيع استعان بالأرشفيف الطبي للمرحلة الممتدة من عام ١٧٨٠ إلى ١٨٢٠، وذلك طبقاً لمقاربتة المنهجية المتمثلة في قراءة أرشفيف الحقبة المدروسة، أو وفقاً لمصطلحه المنهجي، التشكيلية الخطابية formation discursive. وبالاستناد إلى هذه المقاربة المنهجية، درس مجموع الممارسات الخطابية للطب الحديث التي أرجعها إلى ثلاثة أنواع هي: الطب التصنيفي، والطب العيادي، والطب التشريحي. فما هو المضمون المعرفي لهذه الأنواع الطبية.

ساد العصر الكلاسيكي طب الأجناس أو طب التصنيف، وهو طب يقوم على تصنيف الأمراض بشكل هرمي وردّها إلى أنواع وأجناس. ويعتمد على القاعدة الطبية القائلة: لا تعالجوا أي مرض دون أن تتأكدوا من جنسه. ولا يتعرض هذا الطب للأسباب والعلل، وإنما ينسج معرفته وفق نظام العالم^(٥١). لقد كان المرض في نظر أطباء العصر الكلاسيكي جزءاً من الطبيعة، وكان على الطبيب أن يعرف بداية المرض ومرتبته وجنسه ونوعه، أي أن على الطبيب أن يضعه في لوحة ثابتة. ولكن مع نهاية القرن الثامن عشر، ستتكلّف الدولة بتعيين الأطباء في مختلف الأقاليم، وتبدأ السلطة بالتدخل في المسائل المتصلة بصحة الجمهور، ويكون هذا بداية لظهور الشكل الثاني من الطب وهو الطب العيادي، حيث ستصبح العيادة المكان الذي تتقاطع فيه النظرة بالمنطوق، ويتأسس طب على مفهوم النظرة أو الرؤية، تتميز بطابعها المؤسس والمدقق، وترتبط بقواعد معرفية سواء على مستوى البناء اللغوي للعلامات، أم على مستوى إدراك الحالة. ويؤكد هذا التوجه، في نظر ميشيل فوكو، الطبيب فيليب بينال Ph.Pinel ١٧٤٥-١٨٢٦، الذي قال: (إن جميع الأعراض يمكن أن تتحول إلى علامات لدى الطبيب الذي يتمتع بثقافة مكتملة ورفيعة، وينبغي أن ينظر إلى المرض على أنه كل غير منقسم، من بدايته إلى نهايته، وينتظم في أعراض تتابع على فترات)^(٥٢).

وبناء عليه، فإنه إذا كان الطب التصنيفي يقيم قوائم الأجناس والأنواع، فإن الطب العيادي يبحث في التطابق بين الرؤية والكلام، والحقيقة الظاهرة للمرض،

والعرض والعلامة، وذلك لأن المرض في الطب العيادي لا وجود له إلا إذا كان مرئياً ومن ثمّ منطوقاً. ومعنى هذا أن المرئي والمنطوق يشكلان كينونة المرض. كما يتميز الطب العيادي بدراسة وإدراك الحالات وهو ما درسه الطبيب بيار جان جورج كبنيس P.J-G Cabanis ١٧٥٧-١٨٠٨، الذي اعتمد على طريقة دراسة الحالات، ومنها: حساب درجات اليقين، كحساب حمل المرأة وتقسيمه إلى ثماني درجات، والاستفادة من تكرار الحدوث^(٥٣)، وهذا بالاعتماد على أكثر من ملاحظة وطريقة لدراسة الظاهرة نفسها، فالرؤية الطبية تخضع للبناء الإحصائي، والإدراك ليس مجموعة من الأجناس، بل مجال من الأحداث. وأخيراً تطبيق مبدأ التماثل، لأن دراسة تركيب العناصر إنما تظهر صوراً متماثلة وآنية تسمح بمقارنة أعراض أو أمراض متحدة في الهوية.

إن هذه الطرائق وغيرها تجد مكانتها في منهج إتيان بونو دي كونديك E.B.deCondillac ١٧١٥-١٧٨٠، الذي أكد على دور الإحساس والتجربة. ومن المعروف أن كونديك كان تلميذاً لجون لوك J. Locke ١٦٣٢-١٧٠٤، لكنه كان أكثر تشدداً من معلمه في النظرة الحسية والتجريبية. فانطلاقاً من المشاهدة القائلة بأن الإحساس هو مبدأً معارفنا، أراد هذا الفيلسوف والعالم أن يستخلص قاعدة عامة أطلق عليها اسم الإحساس المتحول (sensation transformée)^(٥٤). وهذا ما يؤكد الطبيب كبنيس بقوله: (إن اليقين إنما يكمن في إحساسات الفنان، لا في مبادئ الفن)^(٥٥). ولكن الطب لم يتوقف عند هذه المرحلة، بل عرف تحولاً أساسياً أنجزه الطبيب بيشا الذي افتتح مرحلة طب التشريح. يظهر ذلك في بعض أعماله منها: علم التشريح العام، ودراسة في الأنسجة، وهي أعمال أرست المبادئ الأولية للمعرفة الطبية، وخاصة في دعوته إلى فتح وتشريح الجثث، وهو العمل الذي كان ينكره ويمنعه الدين. وفي هذا السياق يستشهد فوكو بقول أحد العلماء الذي قال: (عندما امتد ضياء الفلسفة إلى آفاق الشعوب المتحضرة، أصبح من الممكن للنظرة الفاحصة أن تنتقل بين رفات جسم بلا حياة، كانت فريسة للدود فأصبحت منبعاً لا ينضب

للعديد من الحقائق النافعة)^(٥٦). ومع التشريح ودراسة الأعضاء والأنسجة بدأ الطب الوضعي/العلمي وتغير مفهوم المرض، إذ لم (يعد مجموعة من الأعراض تنتشر على سطح الجسد وترتبط فيما بينها بعلاقات تلازم أو تتابع يمكن أن يطبق عليها المنهج الإحصائي، إنه بالأحرى مجموعة من الصّور والأشكال والأحداث التي تترابط مكونة سطحا جغرافيا يمكن أن يتفحصه الطبيب خطوة بخطوة)^(٥٧).

ولقد احتلت فكرة الموضع أو مكان المرض في الجسد مكان الريادة. هذا ما يؤكده قول أحد الأطباء: (لو كان في الطب بدهيات لكان أولها هذه القضية: لا وجود لمرض دون تحديد دقيق لموضعه في الجسد. وإذا قبلنا عكس هذه القضية كان علينا أن نقبل أن الوظائف توجد بلا أعضاء، وهو قول واضح البطلان. إن تحديد مكان المرض في الجسم هو من أهم منجزات الطب الحديث)^(٥٨). ولقد أضيف لهذه الفكرة، فكرة أخرى أساسية في طب التشريح وهي فكرة الموت. لقد كان ينظر للموت في الطب العيادي على أنه نهاية للمرض والمريض على السواء، ثم أصبح ينظر إليه في الطب التشريحي كوجود متعدد وموزع على مراحل زمنية مثل المرض. يقول بيشا: (في حالة الوفاة الطبيعية، فإن الحياة الحيوانية هي التي تنطفئ أولاً، وتبدأ بخمود في الحس، وكسل في وظائف المخ، وضعف في القدرة على الحركة، وتصلّب في العضلات، وشلل في الأمعاء، وأخيراً توقف في القلب)^(٥٩). ومن هذا الفهم الجديد للموت، استنتج ميشيل فوكو أنه كان على الخطاب العلمي أن يمر بلحظة الموت كي يصبح علمياً، كما لم يصبح الإنسان الغربي إنسان علم أو موضوع علم إلا بعد انفتاحه على واقعة فناءه الخاص، أو انمحاءه التام^(٦٠). وهكذا نشأت، وفقاً لتحليله، عن خبرة الجنون كل النظريات السيكلولوجية، كما تولدت من تفسير الموت دراسة الطب الحديث الذي سيكون بداية لدراسة الإنسان الغربي باعتباره إنساناً حياً. وستتكفل بعض العلوم بنواحٍ أخرى مثل تكفل الاقتصاد بالإنسان العامل، واللسانيات بالإنسان الناطق، وهو ما درسه في كتابه المشهور: الكلمات والأشياء ١٩٦٦.

قسم ميشيل فوكو هذا الكتاب، الذي أثار موجة من النقد نظراً لأطروحاته الفلسفية المثيرة، ومنها على وجه التحديد فكرة موت الإنسان^(٦١)، إلى ثلاث حقبة

تاريخية أساسية هي: عصر النهضة أو القرن السادس عشر، والعصر الكلاسيكي أو القرنان السابع عشر والثامن عشر، والعصر الحديث أو القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. ووفقا لتحليلاته، فإن كل حقبة تسودها إبستمية *épistémè* معينة^(٦٢)، أو نظام معرفي معين في حقبة تاريخية معينة. وهكذا فقد ساد في عصر النهضة إبستمية التشابه، وفي العصر الكلاسيكي إبستمية التمثيل، وفي العصر الحديث إبستمية الإنسان. وتتكون كل إبستمية من مجالات علمية، فإبستمية عصر النهضة تتكون من الدين والسحر والآداب، وإبستمية العصر الكلاسيكي من النحو المقارن وتحليل الثروات والتاريخ الطبيعي، وإبستمية العصر الحديث من فقه اللغة والاقتصاد السياسي والبيولوجيا أو علم الأحياء. وتنفصل أو تقطع كل إبستمية عن إبستمية أخرى، ومن هنا انتقد الكثير من الدارسين هذا التاريخ المعرفي، وبينوا علاقته بالتحليل البنيوي الذي يغلب الجانب الوصفي أو التزامني على الجانب التعاقبي أو التسلسلي.

ويعيننا في موضوعنا هذا التاريخ الطبيعي، لأنه معني بدراسة الكائنات الحية، ولأنه يقوم مثل الطب التصنيفي على مجرد تسمية للمرئي، ولما يتم ملاحظته. إن هدف الرؤية أو الملاحظة هو التوقف على بنية الشيء، من هنا تأتي أهمية مقولة البنية في دراسة النباتات، ويقصد بها بنية وتركيب وائتلاف القطع المكوّنة للنبات. ولكن هذه المعرفة ستعرف انقلابا جديدا في بداية العصر الحديث، تتأسس على أثره البيولوجيا. وعلى عكس التاريخ الطبيعي الذي يقيم تصنيفا اتصاليا بين الكائنات، فإن المفهوم المركزي في البيولوجيا هو مفهوم الحياة الذي لم تعرفه المعرفة الكلاسيكية، كما أشرنا إلى ذلك سابقا. وسيتم على يد لامارك إقصاء التاريخ الطبيعي لصالح البيولوجيا، لأنه أكد في الخطاب الذي افتتح به كتاب: النباتات الفرنسية، على وجود تعارض جذري بين منهجين في دراسة النباتات، منهج يروم تحديد الصنف مطبقاً: (قواعد تحليل تسمح باكتشاف الجسم عن طريق لعبة منهجية بسيطة أساسها ثنائية الحضور والغياب (...)) ومنهج يبغي اكتشاف علاقات التشابه الحقيقية، وذلك عن طريق الدراسة الدقيقة لتنظيم الأنواع^(٦٣).

يرى ميشيل فوكو في هذا التمييز إيذانا بنهاية عهد التاريخ الطبيعي، وبداية لعهد البيولوجيا. ويعود السبب في ذلك إلى المعنى الجديد الذي أصبح يحمله مفهوم التنظيم، وهو المعنى الذي أعطاه جورج كوفييه G.Cuvier ١٧٦٩-١٨٣٢، لهذا المفهوم المركزي في البيولوجيا، والذي لم (يعد مجرد مؤشر إلى فئة أو صنف من الكائنات. لم يبق مجرد مؤشر إلى انقطاع أو انفصال في فضاء التصنيف، بل صار إلى جانب ذلك يحدد القانون الداخلي لبعض الكائنات، ذلك القانون الذي يسمح لبنية من بنياته أن تلعب دور السمّة)^(٦٤). وكنتيجة لهذا المعنى الجديد، انفلت الكائن الحي في مرحلته الأولى من القوانين العامة للكائن، وانحصر واستقل الكائن البيولوجي، وتأسس بذلك علم للحياة على يد هذا العالم الذي أسس علم التشريح المقارن.

ثالثاً - في أن الطب مجال للمعرفة - السلطة:

لا شك أن الدراسات الأركيولوجية التي خصها ميشيل فوكو لعلم النفس والتاريخ الطبيعي والبيولوجيا سواء في كتابه: المرض العقلي والشخصية، أم مولد العيادة، أو الكلمات والأشياء، تؤكد على حضور العامل السياسي. ففي كتابه: المرض العقلي والشخصية استعمل مفهوم الإيديولوجية الذي سيتخلّى عنه لاحقاً لصالح الممارسات الخطابية والتشكيلات الخطابية، وذلك ضمن محاولته تأسيس طريقة خاصة في تحليل الخطاب. وفي ردّه على بعض التعليقات الخاصة بكتابه: مولد العيادة، قال (إنه كتاب سياسي لأنه يبين علاقة الطب بالمجتمع وبالمؤسسة الطبية)^(٦٥). ولم يتردد في وصف الإبستمية بسلطة المعرفة بما أنها تقرر نظاماً معرفياً في مرحلة تاريخية معينة. ويعتبر موضوع المعرفة-السلطة من المواضيع الأساسية في فلسفته، وكان الطب والبيولوجيا، وقبلهما علم النفس من الموضوعات التي قدم فيها تحليلاته حول المعرفة-السلطة في سبعينيات القرن العشرين. من هنا يمكننا القول: إنه إذا كان ميشيل فوكو قد درس الطب والتاريخ الطبيعي والبيولوجيا بوصفها فروعاً معرفية ضمن مفهومه لتاريخ الأفكار القائم على الوصف الأركولوجي، فإنه قد خص المعرفة الطبية بتحليل علمي وسياسي، وذلك ضمن أطروحته حول علاقة المعرفة - السلطة.

ولقد بين ذلك في سلسلة من المحاضرات التي ألقاها في جامعات البرازيل في سبعينيات القرن العشرين، حيث أشار إلى ما سماه بالتاريخ الحيوي Biohistoire في مقابل السلطة الحيوية Biopouvoir، كما سنبين ذلك في القسم الثاني من هذا البحث.

يعني التاريخ الحيوي ذلك الأثر الذي يحدثه التدخل الطبي على المستوى البيولوجي، وردّ الفعل الذي يقوم به الكائن البشري وما يسفر عنه من نتائج، مثل انقراض الأمراض المعدية كالكوليرا والطاعون، واكتشاف المعالجة الكيماوية Chimiothérapie^(٦٦). وأن التطبيب أصبح يعني أن جسم الإنسان يخضع أكثر فأكثر، وذلك منذ القرن الثامن عشر، لشبكة من أشكال التطبيب القائمة على البحث الطبي والمؤسسات الطبية، وعلى اقتصاد للصحة وما يتطلبه من تحسين دائم للخدمات الصحية، وعلاقة ذلك بالتطور الاقتصادي لبلد من البلدان. وفي هذا السياق لاحظ ميشيل فوكو أن المجتمعات الرأسمالية تهتم بالسياسة الحيوية قبل كل بيولوجيا جسمية أو جسدية Somatique، وذلك لكون الجسد في نظر الرأسمالية حقيقة سياسية حيوية، وأن الطب إستراتيجية سياسية حيوية^(٦٧). ولقد تم الاعتراف بالجسد كحقيقة سياسية واجتماعية، وكقوة عمل، وذلك ابتداء من القرن التاسع عشر، أما قبل هذا التاريخ فإن الطب لم يهتم بالجسد وفقا لهذه الصفات، لذلك حاول فوكو متابعة كيفية تحول الجسد إلى قيمة سياسية وطبية، وهذا من خلال ثلاثة أشكال طبية هي:

أ - طب الدولة Médecine d'Etat الذي تطور في ألمانيا ابتداء من القرن الثامن عشر، وذلك من خلال علم سمي بعلم الدولة Science de l'Etat الذي يعني من جهة معرفة موضوعها الدولة ليس فقط من حيث الموارد الطبيعية وظروف حياة الشعب، ولكن الاشتغال العام لآلة الدولة، ومن جهة أخرى يعني المناهج التي تهتم بها الدولة لتنتج وتراكم المعارف التي تسمح لها بالقيام بوظائفها بشكل جيد. لقد أصبحت الدولة موضوعا لمعرفة ومجالا لاكتساب المعارف، وفيها تطورت ممارسة طبية تهتم أساسا بتحسين الصحة العمومية. واعتمد برنامج خاص لهذا الغرض سمي

بالشرطة الطبية للدولة Police médicale d'Etat تمثلت مهمته في إقامة نظام للملاحظة المرضية، وذلك بجمع المعلومات في المستشفيات وعند الأطباء وفي المدن والأرياف، وتسجيل مختلف الأمراض والأوبئة، وضبط Normalisation الممارسة والمعرفة الطبية، سواء فيما يتعلق بالتكوين الطبي أو توزيع الشهادات وتحديد سلطتها داخل الجامعة أو عند الأطباء. وإقامة تنظيم إداري لمراقبة النشاط الطبي، وذلك بمراقبة البحوث الطبية، والتحقيقات الطبية والأدوية، وتسجيل مختلف ردود الفعل عند ظهور مرض جديد، وإصدار أوامر حسب المعلومات المجمعة، وتكوين موظفين طبيين يعينون من قبل الحكومة ويتولون مسؤوليات الطب في الأقاليم.

وهكذا نجد، وفقاً لتحليلات ميشيل فوكو، كل طبيب يكلف بنسبة سكانية تقدر ما بين ستمائة ساكن (٦٠٠) إلى ألف (١٠٠٠) ساكن. وفي هذه الفترة ظهر الطبيب الذي يشبه إداري الصحة. يقول ميشيل فوكو: (إن تنظيم المعرفة الطبية من طرف الدولة، وضبط الوظيفة الطبية، وإلحاق الأطباء بالإدارة العامة، وإدماج مختلف الأطباء في التنظيم الطبي للدولة، نتج عنه سلسلة من الظواهر الجديدة التي تميز ما يمكن تسميته طب الدولة)^(٦٨). لم يكن هدف هذا الشكل من الطب تكوين قوة العمل من أجل الحاجات الصناعية، فليس جسد العمال هو الذي يهتم طب الدولة، ولكن أجساد الأفراد الذي باجتماعهم تقوم الدولة، فلا يتعلق الأمر بقوة العمل، وإنما بقوة الدولة في مواجهة أزماتها الاقتصادية والسياسية، وبخاصة أزماتها مع جيرانها^(٦٩).

ب - الطب الاجتماعي أو الطب الحضري أو المديني Médecine urbaine الذي تطور في فرنسا، ويقوم على حركة توسيع البنى الحضرية. يقدم ميشيل فوكو لوحة تاريخية عن ظهور المدينة في فرنسا، مركزاً بحثه على مدينة باريس. وذلك بحكم أن المدينة لها مشاكل كثيرة صحية وتنظيمية، تتطلب خطراً استعجالية وجملة من الإجراءات، منها: في حالة الأوبئة يجب على السكان أن يلزموا مساكنهم، وأن يلزم كل فرد غرفته. وتقسّم المدينة إلى أحياء يشرف عليها مسؤول خاص عرف بالمفتش الذي يقوم بمراقبة المدينة والسكان على السواء. وكان على هؤلاء المراقبين أو المفتشين

تقديم تقارير مفصلة لرؤساء البلديات، مما يعني في نظر فوكو ممارسة نظام إعلامي مركزي، مع ضرورة تطهير المنازل من كل عضو مريض. وتتنوع هذه المخططات بتنوع الأوبئة والأمراض، من هنا فإن مهمة الطب الحضري وقائية. هذا ما تؤكدته تلك الدراسات حول الأماكن القذرة التي تسبب الأمراض، وتدعو إلى ضرورة مراقبة المرور. وليس المقصود بالمرور، مرور الأشخاص، وإنما مرور الأشياء والعناصر، وبخاصة الماء والهواء، بمعنى توفير هواء نقي في الشوارع والمنازل والتجمعات. ويكون ذلك برسم وتخطيط الشوارع الكبرى، وتأسيس هندسة معمارية جديدة. ولقد شهدت فرنسا في هذه الفترة، تحطيماً كلياً للمنازل والأزقة التي لا تتوافر على شروط حركة مرور الماء والهواء. كما تم تنظيم قنوات صرف المياه. وظهر بشكل جلي تعاون بين الطب وفرع علمي أساسي هو الكيمياء.

إن الطب الحضري في نظر فوكو، ليس طباً خاصاً بالإنسان، وإنما هو طب الأشياء والهواء والماء، طب شروط الحياة في الوسط البيئي، ومن خلاله تطورت الدراسات البيولوجية، حول العضو والكائن والمحيط، على يد كوفييه. ومع الطب الحضري وقبل الثورة الفرنسية بقليل ظهر مفهوم السلامة الصحية *salubrité*، وبعد الثورة مباشرة كان أول قرار اتخذه البرلمان هو تشكيل لجان السلامة الصحية في كل المقاطعات، وذلك في عامي ١٧٩٠-١٧٩١. وتعني السلامة الصحية ضمان الشروط والوسائل الاجتماعية والمادية لضمان الصحة المناسبة للأفراد. كما ارتبط بهذا المفهوم مفهوم آخر هو الصحة العمومية *santé publique* باعتبارها تقنية للمراقبة. يقول: (إن توافر السلامة الصحية أو انعدامها متعلق بحالة الأشياء والمحيط وتأثيرهما على الصحة. والصحة العمومية هي المراقبة السياسية والعلمية معاً)^(٧٠). كما ارتبط مفهوم الصحة العمومية في القرن التاسع عشر بالطب الاجتماعي، وظهرت أول مجلة تحمل اسم الصحة العمومية سنة ١٨٢٠^(٧١).

ج - طب قوة العمل *Médecine de la force du travail* هو الشكل الثالث الذي ظهر في إنجلترا، ويهتم بصحة الفقراء والعمال، وذلك لأسباب كثيرة منها: ظهور

الفقراء والمحتاجين كقوة سياسية تنذر بإحداث ثورات وانتفاضات، وظهور أوبئة كالكوليرا بباريس سنة ١٨٣٢، حيث استولى الخوف على كامل أوروبا، وبخاصة الخوف من الفقراء بالإضافة إلى المشاكل التي كانت تواجه الإصلاحات الاجتماعية في هذه الفترة. ومنذ النصف الأول من القرن التاسع عشر بدأ تقسيم المكان الحضري إلى مناطق خاصة بالفقراء وأخرى خاصة بالأغنياء. وهو ما يعني أن عملية الجمع في مكان واحد وداخل المدينة الواحدة بين الغني والفقير يعتبر خطرا على المدينة ذاتها، وهو ما أدى إلى ظهور الأحياء الراقية والأحياء الشعبية، كما شرعت السلطة في التدخل لصالح حق السكن الشخصي.

ولقد طورت إنجلترا، تحت تأثير الثورة الصناعية، طب قوة العمل، وخاصة بعد صدور "قانون الفقراء" الذي تضمّن حق المراقبة الصحية على المعوزين، مع حق المساعدة الضريبية، وضرورة تدخل الأطباء لمساعدة الفقراء ومعالجتهم. وبذلك تمكّنت الطبقات الغنية، بواسطة حكوماتها، من مراقبة صحة الفقراء، والحفاظ على صحة السكان الأغنياء، وذلك بتمكين الفقراء من الحصول على الأدوية مجانا، أو بأسعار معقولة، وتحرير البورجوازيين من خطر الوقوع ضحية الأوبئة الصادرة من الفئات الفقيرة.

إن قانون الفقراء يعبر عن مصلحة الطبقة البورجوازية في نظر فوكو، وسيكون علامة فاصلة في نظام طبي معقد، بدأ في التأسيس حوالي عام ١٨٧٥ بجملته من العمليات منها: المراقبة بواسطة الحقن أو التلقيح Vaccination، وتسجيل الأمراض التي يمكن أن تتحول إلى أوبئة، وإجبارية التصريح بالأمراض الخطيرة، وموضعة Localisation، الأماكن غير الصحية، وإذا استدعى الأمر هدمها أو حرقها، وهو ما يحدث غالبا. من هنا نفهم في نظر فوكو، حركات المقاومة والعصيان التي انتشرت في القرن التاسع عشر.

وإجمالاً فقد عمل طب قوة العمل على مراقبة صحة الفقراء والاعتناء بأجسادهم من أجل أن تكون من جهة صالحة وقادرة على العمل، ومن جهة أخرى

أقل خطورة على الطبقات الغنية^(٧٢). وفي تقدير ميشيل فوكو، فإن هذا الشكل الطبي سيكتب له البقاء أكثر من الشكّلين السابقين لأن هذا النظام تمكن من تحقيق ثلاثة أهداف هي: المساعدة الطبية للفقراء، ومراقبة صحة قوة العمل، والمراقبة العامة للصحة العمومية، حامياً بذلك الطبقة الثرية من الأخطار التي تهددها. كما سمح بظهور ثلاثة أنظمة طبية هي: طب المساعدة الموجه للمعوزين، وطب إداري يهتم بالمشاكل العامة، مثل التلقيح والأوبئة، وطب خاص بالأثرياء. وعليه فإنه إذا كان الطب الألماني باهظ الكلفة، والطب الحضري الفرنسي مجرد طب مراقبة عامة بلا سلطة معينة، فإن الطب الإنجليزي أو طب قوة العمل، سمح بظهور طب يتمتع بسلطات مختلفة وهو إلى اليوم ما يزال الشكل الطبي المعتمد^(٧٣).

تعكس الأشكال الطبية الثلاثة وبوسائلها المختلفة موضوع ومسألة العلاقة بين المعرفة والسلطة، الذي يعد موضوعاً أساسياً في فلسفة ميشيل فوكو، والذي لا يمكن لنا دراسته إلا من الجهة التي لها صلة بمسألة الطب كما بينها في العناصر السابقة، وكما سنبين ذلك في تحليلنا للسياسية الحيوية. يختلف تصور ميشيل فوكو للعلاقة بين المعرفة والسلطة عن التصور الذي يدرس علاقة العلم بالسياسة كما ترى ذلك الماركسية، أو علاقة العقل بالهيمنة كما تقدمه مدرسة فرانكفورت. يقول ميشيل فوكو: (الفلاسفة والمثقفون بشكل عام يسوّغون هويتهم وخصوصيتهم وحتى نخبويتهم عن طريق إقامة حاجز منيع يفصل بين عالم المعرفة الذي يعتقد بأنه عالم الحقيقة والحرية، وبين عالم السلطة وممارسة السلطة (...)) وأن الشيء الذي أدهشني لدى دراستي للعلوم الإنسانية هو أنه لا يمكن أن نفصل إطلاقاً بين نشأة كل هذه المعارف وبين ممارسة السلطة^(٧٤). إذن يتحدد مفهوم المعرفة-السلطة بالجمع والربط بينهما لا بالفصل والتمييز بينهما كما هو عند الفلاسفة والباحثين، وبخاصة في الاتجاه الماركسي أو في مدرسة فرانكفورت. يقول ميشيل فوكو: (تنتج السلطة نوعاً من المعرفة وتؤدي إلى تراكم المعلومات والمعارف، واستخدام كل ذلك من أجل المزيد من ممارسة السلطة، وبالمقابل فإن المعرفة هي

بجد ذاتها سلطة^(٧٥). ولعل المثال الواضح والبسيط في هذا الشأن هو الأستاذ الجامعي الذي يحمل معرفة وفي الوقت نفسه يحمل سلطة النجاح والرسوب، سلطة الإجازة أو عدم إجازة الطالب. لذا يرى أنه (حيثما توجد السلطة توجد المعرفة أو نوع محدد منها، وحيثما توجد المعرفة يوجد حد معين من السلطة. إن مجرد ممارسة السلطة يؤدي إلى خلق المعرفة وتجميع المعلومات، ومن ثم استخدامها. وأيضاً فإن ممارسة المعرفة تنتج بالضرورة نوعاً من السلطة)^(٧٦).

إن هذا الربط بين المعرفة والسلطة يشكل ميزة أساسية في مفهوم ميشيل فوكو للمعرفة، ويعكس خلفيته الفلسفية المتأثرة بفردريك نيتشه F. Nietzsche ١٨٤٤-١٩٠٠، الذي ربط ما بين المعرفة والإرادة وإرادة القوة تحديداً، ولقد تبني فوكو هذا الطرح^(٧٧). يقول: (الحقيقة ليست خارج السلطة، ولا مجردة من السلطة (...)) الحقيقة هي من هذا العالم، وتنتج فيه بفضل إكراهات عدة (...)) لكل مجتمع نظام حقيقة خاص به، وله "سياسته العامة" للحقيقة: أعني: أنماط الخطاب التي تستقبلها وتوظفها بوصفها صحيحة، والآليات والحوافز التي تسمح بتمييز المنطوقات الصحيحة من الخاطئة، والطريقة التي تتحقق بها من الحكيم، والتقنيات والإجراءات المعترف بها للحصول على الحقيقة، والوضع الشرعي للذين مهمتهم أن يقولوا ما يعمل عمل الحقيقة^(٧٨). إن هذا النص المكثف، يبين علاقة المعرفة بالسلطة، والمنظور النسبي لمفهوم المعرفة والحقيقة، وارتباطها بالتاريخ والسلطة، ويؤكد على جملة من النتائج منها: أن الحقيقة تتركز على شكل الخطاب العلمي وعلى المؤسسات التي تنتجها، وتخضع لتحفيز اقتصادي وسياسي دائم، وتشكل موضوعاً لعملية توزيع واستهلاك واسع، ويتم إنتاجها وتداولها تحت الإشراف الكبير لبعض الأجهزة السياسية والاقتصادية الكبرى كالتربية والجيش والصناعة، وغيرها. ولكل ذلك فإنها تعتبر موضوعاً لرهانات سياسية واجتماعية. ولقد أثار هذا المنظور المعرفي والسياسي انتقادات كبيرة، وبخاصة في جانبه النسبي والريبي الذي وصل إلى حد ربط الحقيقة بكل سياق ثقافي، وهو ما يعني أن فوكو كان في هذا الموضوع نيتشويًا

إلى أبعد الحدود، من هنا لم يتردد بعض النقاد في وصف موقفه بالعدمي والفوضوي^(٧٩). على أن ما تجب الإشارة إليه هو أن التحليلات التاريخية التي قدمها ميشيل فوكو حول ظهور البيولوجيا والطب في علاقته بالسلطة، ستتبلور أكثر عندما استعمل مفهوما جديدا وأساسيا في تحليلاته التاريخية والسياسية ألا وهو مفهوم السياسة الحيوية، فما هو المضمون المعرفي والتاريخي والسياسي لهذا المفهوم؟

القسم الثاني في مفهوم السياسة الحيوية

يقول ميشيل فوكو (غير أن ما يمكن تسميته "عتبة الحداثة البيولوجية" لمجتمع معين فإنه يتحدد حين يدخل النوع البشري كرهان في إستراتيجيات السياسة الخاصة. طوال آلاف من السنين ظل الإنسان على ما كان عليه بالنسبة لأرسطو حيواناً حياً، وفوق ذلك ظل قادراً على أن يكون له وجود سياسي، أما الإنسان الحديث فهو حيوان تدخل حياته ككائن حي في صلب سياسته)^(٨٠).

استعمل ميشيل فوكو مصطلح السياسة الحيوية لأول مرة في عام ١٩٧٤، وذلك في المحاضرة التي قدمها في "معهد الطب الاجتماعي" بجامعة "ريو" بالبرازيل ضمن ندوة كان موضوعها: المراقبة الرأسمالية للجسد، حيث قال: (يمثل الجسد واقعة سياسية حيوية، والطب إستراتيجية سياسية حيوية)^(٨١). وأن الانتقال من طب الدولة والطب الحضري إلى طب العمل، كما بينا ذلك سابقاً، قد تم من خلال دراسة الأمراض والسكان.

لا يفرق ميشيل فوكو بين السياسة الحيوية والسلطة الحيوية، لأنهما يشيران إلى تحول الحياة إلى موضوع للسلطة. ولقد ظهر هذا المفهوم في مجموعة من أعماله الأساسية وبخاصة في درسه الذي ألقاه بالكوليج دي فرانس للسنة الجامعية ١٩٧٥-١٩٧٦، وكان بعنوان: يجب الدفاع عن المجتمع، وفي كتابه: إرادة المعرفة ١٩٧٦، ثم في دروسه: الأمن والإقليم والسكان ١٩٧٧-١٩٧٩، وفي مولد السياسة الحيوية ١٩٧٨-١٩٧٩، وأخيراً في: حكم الأحياء ١٩٧٩-١٩٨٠^(٨٢). ويرتبط مفهوم السياسة الحيوية بمفهوم السلطة الانضباطية الذي قدمه في كتابه: المراقبة والمعاقبة، مولد السجن ١٩٧٥، وبمفهوم فنون الحكم/الملك "gouvernementalité"^(٨٣) كما درسه في أعماله الأخيرة، وفي مجموع نصوصه التي نشرت في أربعة مجلدات بعنوان: أقوال وكتابات ١٩٥٤-١٩٨٨. فما هو مضمون هذه السياسة الحيوية أو السلطة الحيوية؟

أولاً - من حرب الأعراق إلى العنصرية :

بين ميشيل فوكو في كتابه: "يجب الدفاع عن المجتمع"، عملية الانتقال التي حصلت في السلطة الغربية من سلطة قائمة على السيادة والقانون إلى سلطة قائمة على الحياة، وذلك في سياق تحليله لما سماه بحرب الأعراق guerre des races التي طرحت في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكيف تم توظيف موضوع العرق في الدولة الحديثة الذي أدى إلى ظهور عنصرية الدولة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وذلك من خلال تحول الحياة إلى شأن من شؤون الدولة. يقول ميشيل فوكو: (إن إحدى الظواهر الأساسية في القرن التاسع عشر هي ما يمكن تسميته باهتمام السلطة بالحياة، أو بتعبير آخر، اهتمام السلطة بالإنسان بوصفه كائناً حياً، أو بحدوث نوع من الدولة étatisation للبيولوجي، أو على الأقل حدوث اتجاه لما يمكن أن نسميه بدولنة البيولوجي)^(٨٤).

ولتحليل هذه السياسة الحيوية، رجع ميشيل فوكو إلى ما سماه "النظرية الكلاسيكية في السيادة"، التي تعتبر أن حق الحياة والموت من الحقوق الأساسية للملك/العاقل/الحاكم. ومن الناحية التاريخية فإن نظرية السيادة قد سادت في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وتمثلها نظرية العقد الاجتماعي، وهو ما أشار إليه ميشيل فوكو بطريقة غير مباشرة. يقول: (عندما يجتمع الأفراد من أجل إقامة مجتمع وإعطاء سلطة للعاقل، فلماذا يفعلون ذلك؟ يفعلون ذلك بدافع الخطر والحاجة. إنهم يفعلون ذلك ليحافظوا على حياتهم. فمن أجل أن يحيوا تجدهم يؤسسون مجتمعاً، وينصبون ملكاً)^(٨٥). وخلافاً لهذا الطرح النظري الذي اشتهرت به نظرية العقد الاجتماعي، فإن ميشيل فوكو قد عمد إلى التحليل التاريخي الذي ينظر إلى الأفراد ليس من حيث تنازلهم عن بعض حقوقهم من أجل السلطة، كما يقتضي بذلك العقد الاجتماعي، وإنما من حيث أن علاقات السيطرة تصنع الأفراد. يعني ذلك أن فوكو لا ينتصر إلى النموذج القانوني لتحليل السلطة والسيادة، وإنما ينظر إلى السلطة من منظور القوة وعلاقات القوة وهو يتناسب وما ذهب إليه عبد الرحمن بن خلدون ١٣٣٢-١٤٠٦^(٨٦)، ونيقولا مكيافيلي N.Machiavel ١٤٦٩-١٥٢٧، ونييتشه.

يرى ميشيل فوكو أن مؤسسات الحرب وممارساتها قد عرفت تطوراً ملحوظاً في بداية العصر الوسيط. يظهر ذلك من جهة ميلها إلى التركز في يد سلطة مركزية لها الحق والوسائل الحربية، ومن جهة تحولها إلى مهنة وتقنية لجهاز عسكري محدد ومراقب بدقة. بتعبير آخر، هنالك انتقال من مجتمع مخترق بعلاقات الحرب إلى دولة مجهزة بمؤسسة عسكرية. ولقد صاحب هذا التحول ظهور نوع من الخطاب حول علاقة المجتمع بالحرب أطلق عليه اسم الخطاب التاريخي - السياسي الجديد والمغاير جداً للخطاب الفلسفي - القانوني المنتظم حول مشكلة السيادة.

يتمثل جديد هذا الخطاب التاريخي في كونه جعل من الحرب الأساس الدائم لكل مؤسسات السلطة. ولقد ظهر هذا الخطاب بعد انتهاء حروب الدين les guerres de religion ١٥٦٢-١٥٩٨ بقليل، وبداية الصراعات السياسية الكبرى في إنجلترا في القرن السابع عشر. يمثل هذا الخطاب مؤرخون في إنجلترا أمثال كوك Coke ١٥٥٢-١٦٣٤، وليلبورن Lilburn ١٦١٤-١٦٥٧، وفي فرنسا مؤرخون أمثال بولانفيي Boulainvilliers ١٦٥٨-١٧٢٢، وبويت - نانسي Buat-Nançay ١٧٣٢-١٧٨٧، وجميعهم يتفقون على أن الحرب سابقة على مولد الدول. ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن الحرب المقصودة هنا ليست تلك الحرب المثالية، أي تلك الحرب التي تخيلها وتصورها فلاسفة الحالة الطبيعية أمثال توماس هوبز TH.Hobbes ١٥٨٨-١٦٧٩، وإنما هي حرب واقعية ومعارك حقيقية^(٨٧).

بدأ خطاب الحرب أولاً في إنجلترا مع المعارضة البرلمانية، وبهذه الفكرة المحورية، وهي أن المجتمع الإنجليزي، منذ القرن الحادي عشر الميلادي، كان مجتمع غزو حيث الملكية والأرستقراطية مع مؤسساتهما الخاصة كانت مستوردة من النورماند، في حين أن الشعب السكسوني احتفظ بآثار وملامح حريته البدائية. على هذا الأساس من الهيمنة الحربية، كان المؤرخون الإنكليز أمثال كوك يعيدون كتابة الحلقات الرئيسية للتاريخ الإنكليزي، وكل واحد بطريقته الخاصة في تحليل حرب العرقين المتصارعين والمختلفين في مؤسساتهما ومصالحهما. كما ظهر تحليل مماثل

في فرنسا، ولكنه متأخر زمنيا لأنه يعود إلى نهاية حكم لويس الرابع عشر ١٦٣٨-١٧١٥، ولقد أعطى بولانفيي الصياغة النظرية لهذا الخطاب الذي يدور، ليس كما في إنجلترا حول المواجهة الدائمة بين المنتصرين والمهزومين، وإنما يدور حول خيانة الملك للنبلاء ومفاوضاته غير الطبيعية مع البورجوازية من أصل غالي - روماني. وما هو مهم في هذا التحليل هو أن أصل السلطة يجب البحث عنه في حرب الأعراق، وليس في النظريات القانونية والفلسفية التي صاغها الفلاسفة وفقهاء القانون.

لم تستعمل كلمة العرق في بداية هذا الخطاب بمعناها البيولوجي، وإنما تعبر عن بعض أشكال التمزق والانشقاق السياسي في مكونات العرق، فهناك مجموعتان من الأعراق ليس لهما الأصل نفسه واللغة والديانة والمصالح (مجموعتان لم تشكل وحدة ومجموعة سياسية إلا بعد حرب وغزو، ولم تقم رابطة بينهما إلا بعد عنف الحرب)^(٨٨). ولقد ظهر خطاب الثورة، في نظر ميشيل فوكو، انطلاقا من هذا الخطاب الحربي. يقول: (لا يجب أن ننسى، قبل كل شيء، بأن ماركس "Marx" في أواخر حياته)^(٨٩)، قد كتب إلى إنجلز "Engels" ^(٩٠)، في سنة ١٨٨٢ قائلا: (ولكن صراعنا الطبقي، تعرف جيدا أين وجدناه، لقد وجدناه عند المؤرخين الفرنسيين عندما كانوا يروون صراع الأعراق)^(٩١). وهو ما يعني بأن الخطاب الثوري لا يمكن فصله عن خطاب حرب الأعراق الذي قطع مع خطاب الاستمرارية الذي تقول به السيادة.

في القرن التاسع عشر عرف خطاب حرب الأعراق تطورا أساسيا ظهر في المعنى البيولوجي والطبي للعرق، وتم التعبير عنه من قبل العنصرية. وبظهور العرق بمعناه البيولوجي سيحدث تغيير في معنى المعركة، من معركة بالمعنى الحربي إلى معركة بالمعنى البيولوجي، كاختلاف الأنواع، والبقاء للأقوى، والانتخاب الطبيعي، والبقاء للأعراق الأكثر تكيفا، كما سيتغير مفهوم المجتمع من مجتمع ازدواجي أو ثنائي الأعراق إلى مجتمع أحادي العرق بالمعنى البيولوجي. كما سيحدث تحول في مفهوم الدولة ووظيفتها، إذ لم تعد الدولة وسيلة عرق ضد عرق آخر، ولكنها أصبحت حامية للعرق ولتفوقه وطهارته. أي أن ما سيحل محل حرب الأعراق هو طهارة

العرق، وواحديته وبيولوجيته "biologisassions"، إن صحت العبارة. وهنا فقط ولد الخطاب العنصري وحدث تحول أساسي: من صراع الأعراق إلى العنصرية.

ولقد عرف هذا الخطاب العنصري في القرن العشرين تحولين كبيرين في نظر ميشيل فوكو، التحول النازي الذي جعل من الدولة حامية للعنصر والعرق، وسيقوم ببعث أساطير شعبية مثل حرب العرق الجرمانى الخاضع، وعودة البطل الأسطوري.. إلخ. والتحول الاشتراكي الذي يمثله الخطاب الستاليني القائم على تسيير شرطة تضمن نظافة المجتمع المنظم والموجه، حيث أصبح العدو الطبقي خطراً حيوياً.

ويمكن أن نلخص كل ما سبق في شكل مخطط منهجي لتحولات خطاب حرب الأعراق، وذلك على الشكل التالي: بدلا من نموذج سلطة السيادة القائم على العلاقات القانونية ونظرية العقد الاجتماعي، هنالك نموذج آخر للسلطة قائم على القوة والحرب، وتحديدًا على حرب الأعراق الذي أدى إلى ظهور الخطاب الثوري كما صاغه ماركس، ومن هذا الخطاب ولدت العنصرية بنوعيتها النازي والستاليني، أي الخطاب الشمولي.

يفيد هذا التطور التاريخي تحوّل الحياة إلى مشكلة سياسية، وهو أحد مضامين السياسة الحيوية التي تعني جملة من العمليات والإجراءات المتمثلة في نسبة الولادة والوفاة ومعدل الخصوبة والإنجاب، والصحة والمرض، والتي ترتبط بعمليات اقتصادية واجتماعية ميزت المجتمعات الغربية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وتتصل اتصالاً مباشراً بالنظام الرأسمالي. وتظهر هذه العمليات في القياس والإحصاء وعلم الديموغرافيا والعناية بالصحة والاهتمام بالمرض الذي أصبح مختلفاً نسبياً عن ذلك الاهتمام المتعلق بالأوبئة التي أصابت المجتمعات في العصور الوسطى، وسميت بالأمراض المستوطنة، وهو ما يؤكد بجلاء علاقة المعرفي بالسلطوي^(٩٢).

وتتمثل الوظيفة الأساسية للسياسة الحيوية في الاهتمام بهذه الظواهر، وهو ما أدى إلى تأسيس طب لهذا الغرض، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، وتم تنظيم العلاج

والاستشفاء والإعلام والقيام بحملات توعية وتعليم للنظافة وتطبيب السكان. وكانت المشكلة الكبرى في بداية القرن التاسع عشر تتمثل في الشيوخة، وفي الفرد الذي يكون خارج النشاط الإنتاجي، بالإضافة إلى الحوادث والعاهات وأشكال الشذوذ المختلفة. من هنا ستلجأ هذه السياسة الحيوية إلى وضع آليات (أكثر نجاعة ونفاذاً من الناحية الاقتصادية، وأكثر عقلانية من مؤسسات الرعاية الكبيرة التي كان حجمها كبيراً وتتخللها ثغرات كبيرة، وكانت مرتبطة بالكنيسة بشكل أساسي. سنرى آليات أكثر نفاذاً وبراعة، وأكثر عقلانياً وتوفيراً للفرد والجماعة وأكثر أماناً.. إلخ)^(٩٣). كما ستهتم السياسة الحيوية بموضوع علاقة الإنسان بالمحيط الطبيعي (المناخ، المياه، الهواء، المستنقعات)، وبالمحيط الاصطناعي الذي صنعه الإنسان وآثاره على السكان، وهو ما طرح مشكلة المدن. وبذلك ستتميز السياسة الحيوية مقارنة بنظرية السيادة المهتمة بعلاقة الفرد بالمجتمع، والسلطة الانضباطية المركزة على علاقة الفرد والجسد، وذلك بموضوع السكان. يقول ميشيل فوكو: (السياسة الحيوية لها علاقة بالسكان، وبالسكان كمشكلة سياسية وعلمية في الوقت نفسه، كمشكلة بيولوجية وكمشكلة سياسية)^(٩٤).

لا تهتم السياسة الحيوية بالسكان فقط، وإنما بجملة من الظواهر الجماعية التي لها آثار اقتصادية واجتماعية، وتتميز بكونها مفاجئة وتدوم لفترة زمنية محددة، وباختصار ستهتم بالظواهر الطارئة التي تحدث للسكان. وستضع السياسة الحيوية جملة من الآليات والتقنيات المختلفة عن السلطة الانضباطية، كما سنبين ذلك، مثل التقديرات الإحصائية، ونسبة الولادات والوفيات، وكل ما يتصل بآليات الأمن حول التناسب الضروري للسكان. وذلك لأن الهدف الأساسي للسياسة الحيوية هو رفع قوة وطاقمة السكان. وبذلك تختلف السلطة الحيوية عن سلطة السيادة في كونها لا تملك القدرة على الإماتة، وإنما تعمل على إيجاد سلطة مستمرة وعاملة على الإحياء، فإذا كانت السيادة تحيي وتميت، بما أن للعاهل الحق في الحكم بالموت، فإن السياسة الحيوية تحيي وتحافظ على حياة الإنسان - النوع.

لا يفصل ميشيل فوكو بين ما يسميه بالسلطة الانضباطية، كما سنبين ذلك لاحقاً، وما بين السياسة الحيوية، بل يؤكد على تضافرهما، ويقدم حول ذلك أمثلة منها: المدينة كما تم تصميمها في القرن التاسع عشر، ومنها بشكل خاص الحي العمالي، ومختلف الآليات الانضباطية التي يخضع لها، وهناك في الوقت نفسه آليات عامة خاصة بسكان المدينة على وجه العموم المتمثلة في الضمان الصحي والتقاعد والشيخوخة، ومن ثم فإن شكلي السلطتين مرتبطان ويقومان في الوقت نفسه على آليتين مختلفتين، السلطة الأولى تقوم على آليات الرقابة والانضباط، والسلطة الثانية على آليات التنظيم والإشراف. وهناك مثال آخر أثّر ومفضل عند ميشيل فوكو، وهو الجنس الذي ينتمي إلى السلطة الانضباطية من حيث هو سلوك فردي يخضع لمختلف أشكال الرقابة، ولكن هناك آليات لا تتعلق بجسد الفرد، ولكن بالسكان مثل الإنجاب والولادات..إلخ. ومن هذه الآليات يستدل فوكو على عمليات المنع التي طالت أفعالا جنسية كالاستمناء والدعارة، وكل ما يسمى بالجنسانية المنحرفة التي لها آثار سلبية على السكان، وذلك لأن (المنحرف جنسياً يمكن أن يورث نسلًا مضطرباً عبر أجيال يمكن أن تصل إلى الجيل السابع وفقاً لما تقول به نظرية انحطاط وفساد النوع)^(٩٥). والحق فإن الجنس، كما حلله في كتابه: إرادة المعرفة ١٩٧٦، يشكل موضوعاً نموذجياً حول تمفصل الإجراءات الانضباطية والحوية. من هنا سيصبح الطب وحفظ الصحة في القرن التاسع عشر تقنية سياسية وعلمية، أو بتعبير آخر (الطب هو معرفة-سلطة يعمل على الجسد وعلى السكان، على الكائن الحي، وعلى العمليات البيولوجية، وله آثار انضباطية وتنظيمية)^(٩٦). ويشكل المعيار العنصر المشترك ما بين السياسة الانضباطية والحوية.

على أن ما هو مثير في تحليل ميشيل فوكو لشكلي السلطتين اللتين أصبحتا تغطيان المجتمع أو الفضاء الاجتماعي، هو ظهور سلطة سيادية قاتلة في القرن العشرين، أو كما قال (نجد فجأة أن السلطة الضامنة للحياة لم تعد قادرة على ضمان الحياة التي أوكلت لها منذ القرن التاسع عشر...) هذا التجاوز للسلطة الحيوية ظهر

عندما أعطيت للإنسان الإمكانية التقنية والسياسية، ليس فقط لتنظيم الحياة، ولكن لتكاثر الحياة، وصناعة الكائن الحي والمسوخ والشاذ، كأَن تصنع فيروسات لا يمكن مراقبتها(...) إنه امتداد هائل ورهيب للسلطة الحيوية، فرغم كونها ذرية إلا أنها تتجاوز كل سيادة إنسانية)^(٩٧).

من الواضح أن ميشيل فوكو يشير هنا إلى التطورات المرعبة التي حققها العلم عموماً وعلوم الحياة تحديداً، وإلى آثاره المدمرة على الإنسان، وذلك بحثاً عن تحسين الحياة، حيث انقلبت عن غايتها الأولى لتصبح سلطة يمكن أن تقضي على الجنس البشري كلية. ولا شك أن ميشيل فوكو بإثارته لهذا الموضوع إنما يحاول أن يظهر الوجه الآخر للحدث الغربية من خلال مسألة السلطة. لقد كنا نعتقد أننا خرجنا من سلطة الحياة والموت التي مارسها العاهل قبل القرن الثامن عشر، وها نحن بإزاء سلطة مركبة من الانضباط والتنظيم تعود إلى ذات الممارسة، ولكن بفضاعة غير مسبقة تتمثل في إفناء النوع الإنساني. فكيف حدث وأن تحول هدف السياسة الحيوية من سياسة لحفظ الحياة إلى سياسة لإفناء النوع؟

يرى ميشيل فوكو أن تفسير ذلك يكون بالعودة إلى مسألة العنصرية التي لا تعتبر من اكتشافات القرن العشرين، وإنما تعود إلى تاريخ سابق. يقول: (لقد كانت موجودة قبل ذلك بكثير، وكانت تعمل في مكان آخر، ولكن الذي وضع وثبت وزرع العنصرية في آليات الدولة هو ظهور السلطة الحيوية)^(٩٨). لقد ظهرت العنصرية مع ظهور الأعراق وحرب الأعراق، وكانت تقوم بوظيفة التجزئة داخل النوع الإنساني وتقسيمه إلى جماعات صغيرة على أساس العرق، أو بتعبير آخر تقسيم وتصنيف السكان وفقاً لأعراقهم. كما تقوم بدور القتل والإماتة معتمدة في ذلك على مبدأ "كلما قتلت أحييت". على أن جديد العنصرية في صورة معرفة بيولوجية هو أن العلاقة بين الذات والآخر لا تقوم فقط على أساس الحرب، وإنما على أساس بيولوجي معتمدة في ذلك على قاعدة: (كلما انقرضت الأنواع الدنيا، تم إقصاء الأفراد غير الأسوياء، وكلما قل الفاسدون والمنحلون أصبح النوع قوياً)^(٩٩). ومن ثم لم يعد العدو هو ذلك العدو

الخارجي فقط، وإنما العدو أصبح داخلياً وخارجياً معاً. وبما أن المعيار هو القاعدة المشتركة ما بين السلطة الانضباطية والسلطة الحيوية، وكلما كان هناك مجتمع معياري فثمة سلطة حيوية، ومن ثمّ تكون هناك عنصرية، وعليه (لا يمكن ضمان الوظيفة القائلة للدولة إلاّ عندما تعمل الدولة على نمط السلطة الحيوية، وتستخدم العنصرية)^(١٠٠).

يسمح هذا التحليل بفهم مجموعة من المعطيات التاريخية، ومنها العلاقة ما بين النظرية البيولوجية ممثلة بالنظرية التطورية في القرن التاسع عشر والسلطة، وبخاصة ترتيب وتصنيف الأنواع في شجرة مشتركة للتطور، والصراع من أجل البقاء، والانتخاب الطبيعي الذي يقضي على الأنواع الأقل تكيفاً. وليست هذه العلاقة علاقة نظرية فحسب بل كانت (كيفية حقيقية للنظر في العلاقات الاستعمارية وضرورة الحرب والجريمة وظواهر الجنون والأمراض العقلية.. إلخ)^(١٠١). وستتطور العنصرية مع الاستعمار إلى حد قتل وإبادة شعوب بكاملها، والقضاء على حضارات برمتها.

لقد عملت السياسة الحيوية، مستندة على النظرية العنصرية، ليس فقط على محاربة الخصم وتعريض المواطنين للحرب وقتلهم، ولكنها عملت على القضاء على عرق الخصم، وأصبح العرق الآخر خطراً مهدداً يجب القضاء عليه. كما تم النظر إلى الجريمة بطريقة مماثلة. وهكذا أصبحت العنصرية (مرتبطة بعمل الدولة التي تكون مجبرة على استخدام العرق، والقضاء على الأعراق وتطهيرها من أجل أن تمارس سلطتها بسيادة. إنه تشغيل من خلال السلطة الحيوية لسلطة السيادة القديمة حول حق الموت الذي يتضمن تشغيل وتنشيط العنصرية)^(١٠٢).

وتعتبر النازية مثالا نموذجيا لهذا الشكل من السلطة. (فليس هناك دولة انضباطية أكثر من النظام النازي، وليس هناك من دولة حيث التنظيمات البيولوجية قد تم أخذها في الحسبان بطريقة شديدة ومتراصة كالسلطة النازية)^(١٠٣). ولقد جمعت النازية بين مختلف أشكال السلطة بدءاً من سلطة السيادة وانتهاء بالسلطة

الانضباطية والحيوية من خلال آلية العنصرية الموجهة ليس فقط ضد العرق الآخر، ولكن كذلك ضد ذات العرق، وهو ما يمثله قرار هتلر رقم " ٧١ " الصادر في نيسان/ابريل ١٩٤٥ القاضي بهدم وتخريب شروط حياة الشعب الألماني ذاته^(١٠٤).

لا شك أن النازية بما هي سلطة حيوية، هي السلطة الوحيدة التي دفعت بهذه السياسة الحيوية إلى حدودها القصوى، ولكن هذه السياسة نجدها بأشكال مختلفة في الدول الحديثة الرأسمالية والاشتراكية على السواء. يقول ميشيل فوكو (لقد دخلت الاشتراكية في اللعبة العنصرية في القرن التاسع عشر، وإذا قرأتم فورييه "Gourier"^(١٠٥) في بداية القرن والفوضويين في نهاية القرن وجميع أشكال الاشتراكية فإنكم ستحصلون على تركيبة عنصرية)^(١٠٦). هذا على مستوى النظرية، أما على مستوى التطبيق فإن النظم الاشتراكية لم تعمل إلا على التغيير القانوني لنمط الملكية، ولكنها استغلت نفس الآليات التي استعملتها السلطة الرأسمالية. ولم تجر الاشتراكية أي نقد للسلطة الحيوية بل قامت بتطبيقه بشكل واسع. وإذا كان هنالك فرق ما بين الأشكال المختلفة للاشتراكية، وبخاصة الاشتراكية الديمقراطية التي قللت من فكرة الصراع، فإن الاشتراكية في عمومها لم تعد النظر في آليات السلطة الحيوية^(١٠٧). وبهذا المعنى فإن السياسة الحيوية تعد مدخلاً مناسباً لتحليل الشمولية في الفلسفة السياسية المعاصرة، وهو ما يطرح بالتأكيد سؤالاً عن قيمة هذا التحليل مقارنة بمختلف التحليلات السياسية المعاصرة لمسألة الشمولية وبالأخص تحليلات حنة أرندت Hannah Arendt ١٩٠٦-١٩٧٥، في كتابها: أصول الشمولية، وهو ما سننظر فيه في القسم الثالث من هذا البحث.

ثانياً - بين السياسة الحيوية والاقتصاد:

إذا كانت السياسة الحيوية قد ظهرت في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بوصفها تكنولوجيا جديدة للسلطة مقارنة بتكنولوجيا الانضباط، فإن هذا يعني أنها تتناسب وظهور الرأسمالية اقتصادياً، وعليه يطرح سؤال العلاقة بينها وبين الرأسمالية، فما هو وجه العلاقة بينهما؟ إن تحليل الجوانب المختلفة

للسياسة الحيوية كما بينها ميشيل فوكو في دروسه، وبالأخص في كتابيه: الأمن والإقليم والسكان، و: مولد السياسة الحيوية، يؤكد جملة من الأفكار منها: رفضه تقديم السياسة الحيوية على أنها نظرية في ماهية وجوهر السلطة، وإنما هي تقنية وممارسة سياسية تعمل وفقاً لإجراءات معينة، ولها وظيفة معينة أو بالأحرى وظائف معينة من أهمها ضمان السلطة ذاتها^(١٠٨)، وتسمح بتحليل شامل للمجتمع، ويمكنها أن تساهم في التاريخ الاقتصادي. ولكن ميشيل فوكو يرى أن تحليله لا ينتمي إلى التاريخ أو الاقتصاد أو الاجتماع بقدر ما ينتمي إلى الفلسفة، وبتعبير دقيق إلى ما يسميه بسياسة الحقيقة، وأن الفلسفة لا تعني شيئاً آخر غير ذلك^(١٠٩). لذا فإن مهمة تحليل آليات السلطة تكمن في إبراز آثار المعرفة التي تم إنتاجها داخل المجتمع من خلال الصراعات والمجابهات والمعارك التي حدثت وهو ما سبق أن أشرنا إليه باسم علاقة السلطة - المعرفة.

و تعتبر السياسة الحيوية بمثابة الشكل الثالث من السلطة الذي لا تتميز بطابعها القانوني، ولا بآلياتها الانضباطية، وإنما بجاهزيتها الأمنية، ومن ثم فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما هي الملامح العامة لهذه الجاهزية الأمنية؟ يعدد ميشيل فوكو أربعة ملامح هي: فضاءات الأمن، والفجائي أو الصدفوي، وأشكال التطبيع، وعلاقة الأمن بالسكان. وتعتبر مشكلة السكان بمثابة فكرة وحقيقة وواقع جديد بالنسبة للعمل السياسي، وللنظرية السياسية، وذلك منذ القرن الثامن عشر^(١١٠). فإذا كانت السيادة تمارس على إقليم معين، فإن الأمن يمارس على مجموع السكان. وتعتبر المدينة فضاء نموذجياً لهذا الإجراء الأمني، وذلك منذ نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، حيث أصبحت تتميز بخصوصية إدارية وتشريعية تميزها عن بقية فضاءات الإقليم، كما تتميز بانغلاقها داخل فضاء محدد ودقيق قدر الإمكان، بحيث تظهر فيها الوظيفة العسكرية كإحدى الوظائف الأساسية، وإن لم تكن الوظيفة الوحيدة. كما تتميز أخيراً بتجانس اقتصادي واجتماعي مقارنة بالقرية^(١١١).

إن هذه المميزات التي طبعت السياسة الحيوية في هذه الفترة، طرحت مجموعة من المشاكل المرتبطة بالتطور الإداري للمدن وبخصوصيتها، وبنمو التجارة مقارنة بانغلاق المدن وانفتاحها، وبتطور التقنيات العسكرية الخاصة بالأمن والسيطرة على السكان، ومنها بوجه خاص سكان المدن، وضرورة التبادل التجاري بين المدن والأرياف وما يطرحه من مشكلات متعلقة بالتسيير والمراقبة. كل ذلك أدى إلى طرح مشكلة اصطلاح عليها القرن الثامن عشر في سياق تطور المدن، بضرورة وضع المدن في فضاء حركي، وهناك دراسات مهمة بينت هذا الجانب من المدينة في القرن الثامن عشر^(١١٢).

ويرتبط تطور المدينة مع مشكلاتها المختلفة بتطور اقتصادي عرف في هذه الفترة بالمذهب أو النزعة "mercantilisme"^(١١٣)، والنزعة المالية "caméralisme"^(١١٤) القائمة على ضمان داخل إقليم معين، وتحت سيادة معينة تطورا اقتصاديا بواسطة التجارة والمال العام. إلا أن المشكلة الأساسية للمدينة تبقى دائما، في نظر ميشيل فوكو، هي مشكل الحركة. ويشبه هذا المشكل وأهميته بالقلب بالنسبة للجسد، لأن على المدينة أن تضمن حركة عديد العناصر مثلما على القلب أن يضمن حركة الدم في الجسد، وهذا من خلال مجموعة من الوظائف التي يجب أن تقوم بها المدينة، ومنها: النظافة، والهواء، وضمان التجارة الداخلية، وربط شبكة الطرقات الداخلية بالطرقات الخارجية، وتأمين حركة البضائع من داخل وخارج المدينة مع ضرورة فرض نوع من الرقابة الجمركية الداخلية نسبيا والخارجية بشكل واسع. وعملياً فقد فرضت الرقابة ما أن رفعت الجدران على المدن القديمة، وذلك نتيجة للتطور الاقتصادي الذي عرفته المدن الغربية في هذه الفترة ما بين نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، بحيث أصبح من غير الممكن غلق أبواب المدن مساء وفتحها صباحاً، ومن ثم مراقبة حركة الذهاب والإياب خلال اليوم. من هنا طرحت مسألة انعدام الأمن في المدن نتيجة تدفق السكان من كل صوب، ومن مختلف الفئات: الفقراء، الشحاذين، المنحرفين، المجرمين، اللصوص، والقتلة، إلخ. هذا يعني أن المدينة بمعناها الجديد قد طرحت مشكلة وضرورة حفظ الأمن، وضرورة تنظيم الحركة، واستبعاد كل ما يشكل خطراً وعائقاً على هذه الحركة^(١١٥).

وعملاً لضمان أمن حركة المدينة، فإن الأمر قد تطلب الأخذ بعين الاعتبار بعض العناصر المادية، ومنها على وجه التحديد المياه، والهواء، ومراقبة الأوبئة والأمراض المعدية، والحد من الجريمة. وسيتم النظر دائماً في أحسن تنظيم ممكن للطرق والشوارع وتقسيم للمدينة، كما سيتم التفكير دائماً في حل مشكلات المدينة الآنية والمستقبلية. وهذا يعني أن تصميم المدينة الحديثة لا يتم وفق منظور ثابت، وإنما وفق منظور متغير يراعي متطلبات المستقبل وتطور السكان. وإجمالاً فإن التفكير في موضوع المدينة سيأخذ منحى احتمالياً ومستقبلياً دائماً.

كما سيؤدي موضوع الأمن إلى سلسلة من الإجراءات المكانية والزمنية المتعلقة بالوسط أو المحيط milieu. ومما لا شك فيه أن هذا المفهوم من المفاهيم البيولوجية الأساسية التي ظهرت مع لامارك في مجال البيولوجيا، مع أنه كان مستعملاً في مجال الفيزياء بمعنى الحيز، واستعمل من قبل إسحاق نيوتن I. Newton ١٦٤٣ - ١٧٢٧، وكان يقصد به معرفة حركة الجسم مقارنة بجسم آخر. ولقد استعمل المهندسون هذا المفهوم في تصميمهم للفضاءات المدنية أو الحضرية. كما أن الجاهزيات الأمنية قد عملت و نظمت وعدلت من المحيط الحضري حتى يضمن هذه الحركة. فلم يعد المحيط يقتصر على المحيط الطبيعي (الأنهار، الأودية، الجبال، المرتفعات، الخلجان، البرك)، وإنما أصبح يشمل المحيط الاصطناعي للمدن كالتجمعات السكانية الحضرية والريفية، الصغيرة والكبيرة^(١١٦). إن هذا المفهوم الجديد للمحيط /الوسط، أي الانتقال من الطبيعي إلى الاصطناعي قد أدى إلى ظهور المسألة الطبيعية la naturalité للنوع الإنساني داخل محيط اصطناعي، أو بتعبير آخر، بروز طبيعة النوع الإنساني داخل المحيط الاصطناعي السياسي وضمن علاقات السلطة التي يتضمنها، وهو ما يعتبر مسألة أساسية ويشكل أهم وأكبر معلم للسياسة الحيوية أو السلطة الحيوية. ويستند ميشيل فوكو للتدليل على هذه الفكرة، على الأبحاث التي أنجزت حول مشكلات السكان، ومنها أبحاث موهو Moheau ١٧٤٥ - ١٧٩٤، الذي يرى أن على الحكومة أن تحسن من درجة الحرارة والمناخ، وذلك بتشجير الجبال بدلاً من حرقها بغرض زراعتها^(١١٧).

لا يظهر موضوع الأمن في الوسط أو المحيط فقط، وإنما يظهر أيضا في أحداث اقتصادية وطبيعية، والحدث الذي يتوقف عنده فوكو بالتفصيل هو: الجذب *disette* الذي يختلف عن المجاعة "famine". الجذب بحسب تعريف أحد الاقتصاديين من النصف الثاني من القرن الثامن عشر هو (عدم الكفاية الحالية لكمية الحبوب الضرورية من أجل ضمان معيشة الأمة)^(١١٨). هذا يعني أن الجذب يتفق وما يصطلح عليه في علم الاقتصاد بالندرة التي تؤدي إلى رفع الأسعار، وتعمل الحكومات على تفاديه قدر الإمكان. ويقدم ميشيل فوكو أمثلة عديدة عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات الفرنسية المختلفة في القرنين السابع عشر والثامن عشر بغرض تفاديه. والجذب حدث يصيب المدينة أكثر مما يصيب القرية، لأن القرية تحتمل الندرة غالبا، بل إن اقتصادها يقوم على نوع من الندرة. ومن المعلوم أن ما يخيف الحكومات من هذا الحدث هو حدوث الانتفاضات والثورات والاضطرابات السياسية عموماً.

يعتبر الجذب والمجاعة من الأحداث المأساوية للحكومات، وينتج غالباً من سوء الأحوال الجوية والمناخية، كالفيضانات أو الجفاف أو الجليد أو الرطوبة، وهو ما يؤدي إلى "الثروة السيئة" التي يعتبرها فوكو من المفاهيم الأساسية في التحليل السياسي قديماً وحديثاً، أي منذ اليونان إلى غاية حكم نابليون بونابرت "N.Bonaparte" ١٧٦٩-١٨٢١، مروراً بمكيا فيلي الذي قدم وصفات لتفادي ما يسمى بالثروة السيئة. وعليه فإن الجذب يعتبر شكلاً من الأشكال الأساسية للثروة السيئة بالنسبة للسكان والحكومات على حد سواء^(١١٩).

فماذا يمكن للحكومات أن تقوم به للحد أو تفادي هذا الحدث؟ يقدم فوكو من خلال السياسات التي اتبعتها الحكومات الفرنسية مجموعة من الإجراءات القانونية والعقابية التي تمنع الجذب. وتتمثل هذه الإجراءات في: تحديد الأسعار، الحد من التخزين أو منعه، الحد من التصدير، منع بيع الحبوب إلى الخارج. بالإضافة إلى هذا يتم فرض جملة من الإكراهات كأن يفرض استهلاك كمية محددة من الحبوب،

وفرض بيع المحصول الزراعي مباشرة، وفرض نظام رقابة على المخازن وتبادل السلع بين المدن، وبين المدن والأرياف، وبالطبع فإن الغاية من كل هذه الإجراءات هو الحد من ارتفاع الأسعار، وتمكين السكان من تحصيل قوتهم.

وترتبط هذه الإجراءات مع المرحلة الاقتصادية التي تعرف بالمرحلة التجارية، وبإجراءاتها الاقتصادية التي سيطرت على أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ويتميز هذا النظام الاقتصادي، في نظر فوكو، بكونه نظاما مناهضا للجذب والندرة، وذلك لأن الغاية من المنع والفرص هو تحقيق أمرين: الأول السماح بأن تكون كل الحبوب في السوق بأكبر كمية ممكنة، والثاني أن الندرة تكون قليلة قدر الإمكان. لذا فإن وصف النزعة التجارية بأنها نظام مناهض للجذب يتفق وطبيعتها وهدفها. ولكن السؤال الذي يطرح في هذا السياق هو: كيف حدث وأن تم الانتقال من نظام اقتصادي يقوم على آليتي المنع والفرص إلى نظام يقوم على الحرية؟

يرى ميشيل فوكو أن الانتقال أو التحول حصل من داخل التصور الاقتصادي المتمثل في التصور الفيزيوقراطي "physiocratique" ^(١٢٠) الذي بدأ يطالب بضرورة حرية التجارة وتبادل الحبوب، وذلك بناء على مبدأ أساسي عند هذه المدرسة الاقتصادية والمتمثل في أن المنتج الوحيد الذي يمكن أن تحصله الأمة هو المنتج الزراعي ^(١٢١). وتعتبر سنوات ١٧٥٤-١٧٦٤ بمثابة تطبيق عملي لهذه القاعدة النظرية التي دعت إليها المدرسة الفيزيوقراطية ^(١٢٢).

ثالثاً - السياسة الحيوية والسكان:

لا شك أن ما يطرحه حدث الجذب هو المجاعة بالنسبة للأفراد والجماعة أو للسكان، وهو ما يجعل منه وباء أو مرضاً. ولمعالجته تم اعتماد القاعدة الاقتصادية المعروفة: "دعه يعمل، اتركه يمر" التي قضت على الجذب والندرة ^(١٢٣). وما يتوقف عنده ميشيل فوكو ويؤكد عليه هو ظهور مفهوم السكان بوصفه مفهوماً مركزياً في التحليل السياسي الحديث مقارنة بالتفكير السياسي القديم. وتكتسي الإجراءات المعتمدة لتفادي الجذب والمجاعة والندرة أهمية خاصة في السياسة الحديثة التي

أصبح موضوعها السكان، والذي سيتطور بناء على قاعدة "دعه يعمل، اتركه يمر" إلى نظام اقتصادي وسياسي يعرف باسم الليبرالية. يقول ميشيل فوكو (يمكننا القول أن أيديولوجية الحرية هذه، ومطلب الحرية هذا، كان بلا شك أحد الشروط والظروف الأساسية لتطور الأشكال الحديثة، أو إذا شئتم، للاقتصاد الرأسمالي)^(١٢٤). وأن المطالبة بحرية تبادل الحبوب يعد المعطى الأول لهذا النظام الاقتصادي الجديد. ولكن ميشيل فوكو يستدرك ليؤكد ما سبق ويبينه في تحليله للسلطة العقابية، وهو: أن القرن الثامن عشر الذي عرف بمطالبة الحرية عموماً، وللحرية الاقتصادية هو نفسه الذي وضع تقنيات العقاب^(١٢٥)، وسبق ووصفه بعبارات أثارت الكثير من الجدل، وبخاصة تلك التي تربط بين الحرية والسجن في عصر التنوير^(١٢٦). وعليه فإن الحرية في سياق تحليل السياسة الحيوية لا تظهر في هذه الفترة إلا وهي مرتبطة بآليات المراقبة والأمن، وذلك لأن (جاهزية الأمن لا تستطيع أن تعمل وتشتغل، إلا بشرط الحرية بالمعنى الحديث والذي اكتسبته في القرن الثامن عشر: ليس تجاوز الامتيازات الخاصة بالأشخاص، ولكن إمكانية التنقل والحركة والتبادل بالمعنى الواسع للكلمة، بمعنى أن الحرية المقصودة هي حرية التبادل والذي يجب أن يفهم على أنه أحد وجوه وملامح وأبعاد جاهزية الأمن التي تم وضعها)^(١٢٧). ولا تعتبر هذه الحرية في نظر ميشيل فوكو أيديولوجية، وإنما هي بمثابة تقنية سلطوية أو تكنولوجيا السلطة، ويجب قراءتها على هذا النحو.

فما الذي يميز جاهزية الأمن في هذه السياسة الحيوية؟ في محاولته لتعيين خصوصية هذه الجاهزية، أكد ميشيل فوكو على ضرورة تمييزها عن جاهزية الانضباط التي سبق له وأن حللها في كتابه: المراقبة والمعاقبة، وتتمثل هذه الميزة في المعيارية "la normalisation"، أي في تلك العلاقة الضرورية بين القانون والمعيار^(١٢٨). وفي أن كل قانون يتضمن بشكل صريح أو ضمني نوعاً من المعيارية التي يستند إليها. وأن وظيفة القانون هي تقنين معيار ما من المعايير^(١٢٩). فما هي العلاقة بين المعيارية والأمن، وخاصة بعد أن بينا علاقته بالمدينة والجذب؟

يرى ميشيل فوكو أن هذه العلاقة تظهر بشكل واضح في معالجة بعض الأوبئة التي انتشرت في القرن الثامن عشر، وبخاصة وباء الجدري "la variole"، وذلك لأسباب عديدة منها أن الجدري مرض وبائي في هذه الحقبة التاريخية، بما أن كل طفل يولد كان مهدداً بالإصابة به وفق نسبة تصل إلى إصابة كل طفل من بين ثلاثة أطفال. وأن نسبة الوفيات بالنسبة إلى السكان تصل إلى فرد واحد من كل ثمانية أفراد، ومن ثم فإن الجدري كان وباء خطيراً وقاتلاً ومنتشراً^(١٢٠). وكانت هذه الأوبئة دورية تحدث كل خمس أو ست سنوات مثلما حدث ذلك في إنجلترا.

ولقد أدى هذا الوباء إلى تطوير تقنية التطعيم ضد الجدري بدءاً من سنة ١٨٠٠ حيث أصبحت المعرفة الطبية تمتلك التقنيات اللازمة لمكافحة هذا الوباء، وذلك من خلال عمليات الوقاية، وتعميم العلاج من غير صعوبات اقتصادية أو مادية كبيرة على السكان جميعاً. وما يستخلصه ميشال فوكو من هذه العملية، لا يتعلق بالنظرية السياسية فقط، وإنما بالمعرفة الطبية أساساً. يقول: (إن ممارسة التطعيم في هذه المرحلة، والنجاح الذي حققته هذه العملية لم تكن مطروحة في إطار من العقلانية الطبية لهذه المرحلة. لقد كانت مجرد معطى واقعي، وكانت تمثل نوعاً من التجريبية، وهذا حتى منتصف القرن التاسع عشر مع لويس باستور "L. Pasteur"^(١٢١)) حيث تمكنت المعرفة الطبية من تقديم فهم عقلاني لهذه الظاهرة^(١٢٢). هذا يعني أن فوكو وفقاً لمنهجه يعطي الأولوية للجانب العملي وللممارسات على النظرية، وفي هذه الحالة فإن الممارسة الطبية قد تقدمت على النظرية الطبية، وأن العلاج قد سبق نظرية العلم.

يتساءل فوكو عن العلاقة ما بين هذه التقنيات التجريبية بمعناها الأول، وما يسمى بالشرطة الطبية police médicale، ويقدم لذلك معطين: الأول متعلق بالرياضيات وتحديداً بعلم الإحصاء الذي سمح بحساب وإحصاء الظاهرة الوبائية إحصاء عددياً، وقدم جداول إحصائية ما تزال باقية إلى يومنا هذا. هذا يعني أن التطعيم قد استفاد من دعامة رياضية كانت بمثابة عنصر إدماج داخل حقل

العقلانية الخاصة بهذه المرحلة، وذلك بغرض معالجة الحالات والمخاطر والأخطار والأزمات. وتتمثل الدعامة الثانية في انسجام التطعيم مع بقية الإجراءات التي اتخذتها الحكومات في سبيل تحقيق أمن السكان، وبخاصة ما تعلق بإجراءات الجذب والمدينة. وتحليل عناصر المدينة والجذب والوباء، أو ما يسميه كذلك بالطرق والحبوب والعدوى، هذه الظواهر الثلاث ترتبط بشكل مرئي وظاهري بالمدينة نفسها، وذلك لأن السلطة الحيوية ترتبط بمشكلة المدينة وبكيفية ضمان أمنها وضمان حرمتها. وبتعبير آخر، فإن الأشكال الثلاثة الخاصة بالمدينة والجذب والعدوى ترتبط بمشكلة الحركة والانتقال والتبادل والتوزيع، وبذلك تغير مفهوم السيادة من وضعية الحفاظ على الإقليم فقط، إلى الحفاظ على الإقليم وعلى صحة وأمن السكان معا. ويعتبر ميكيايلي، في نظر ميشيل فوكو، أول فيلسوف طرح هذه الإشكالية المتعلقة بالإقليم، وذلك في كتابه: الأمير، حيث طرح مشكلة كيف يمكن ضمن إقليم معين سواء كان إقليماً موروثاً أو تم غزوه، وسواء كانت السلطة شرعية أم غير شرعية، كيف يمكن لسلطة العاهل أن لا تكون مهددة، أو تستبعد كل ما يهددها، وهو ما يسميه بأمن الأمير. تتمثل مشكلة الأمير في كيفية الحفاظ على الإقليم وعلى سيادته على هذا الإقليم؟ وعليه فإن ميكيايلي، وفقاً لتحليل فوكو، يمثل نهاية حقبة من التفكير السياسي المنصبة حول أمن الأمير وإقليمه، في حين أن الظواهر التي حاول ميشيل فوكو معالجتها، كما بينا ذلك، لا تتعلق بالحفاظ على الإقليم والحكم فقط، وإنما السماح بالحركة والانتقال، ومراقبة تلك الحركة من خلال استبعاد السيئ والاحتفاظ بالجيد، وكذلك استبعاد كل المخاطر المرافقة لها، ومن ثم فإن ما حصل مع نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر هو العمل ليس على أمن الأمير وإقليمه، وإنما على أمن السكان ومن يحكمونه^(١٣٣).

لا تتمثل العلاقة بين هذه العناصر على أساس علاقة القمة والقاعدة، والأعلى والأسفل، والأمر والطاعة، وإنما هي علاقات واقعية مترابطة ومتداخلة فيما بينها. يقول فوكو: (لا يتعلق الأمر بعلاقة العاهل-الرعية التي تقوم على تقنيات الأمر،

وتعمل على ضمان الطاعة الكاملة والسلبية للأفراد نحو سيدهم. وإنما تتصل بعمليات وصفها الفيزيقيرون بالفيزيائية، والتي يمكن أن نقول أنها طبيعية، كما يمكن وصفها بعناصر من الواقع^(١٣٤). ومن ثم فإن جاهزية الأمن لا تعمل ضمن محور الممنوع والمسموح، وإنما ضمن محور الإلغاء التدريجي والواقعي لبعض الظواهر، كظاهرة الجذب أو الوباء. وفي نظر ميشيل فوكو فإن هذه الظواهر المتمثلة في المدينة والجذب والوباء تبين عنصراً جديداً في الحياة السياسية لم يكن معروفاً قبل القرن الثامن عشر ألا وهو عنصر السكان^(١٣٥). فماذا تعني هذه النتيجة؟

لا شك أن الاهتمام بالسكان ليس أمراً جديداً في الفكر السياسي، ولا في التقنيات وإجراءات الحكم. فالعودة إلى النصوص السياسية القديمة تؤكد حضور هذه المشكلات المتعلقة بالسكان. ويتمثل هذا الحضور، في نظر ميشيل فوكو، بصورة سلبية عقب بعض الكوارث المأساوية، كالأوبئة والحروب حيث تموت أعداد كبيرة من الناس بسرعة وكثافة كبيرة. يثبت هذا علم السكان الذي بدأ برسم وحساب ما يعرف بالوائح الموت، وبخاصة في إنجلترا التي سمحت بحساب وتعداد الأسباب التي أدت إلى الموت، وكان أول بلد استعمل مثل هذه الألواح منذ القرن السادس عشر^(١٣٦). هذا يعني أن موضوع السكان لم ينظر إليه إلا في جانب من جوانبه ولم يؤخذ بكليته.

كما استعمل مفهوم السكان من قبل المؤرخين والرحالة بوصفه أحد عناصر القوة لدولة من الدول أو لمملكة من المملكات، وبيّنوا أنه كلما كان عدد السكان كبيراً كان إعداد جيش كبير ممكناً، وكلما كانت المدن مكتظة كانت الأسواق مزدهرة. لكن هذه القوة السكانية لا يمكن أن تكون كذلك إلا بشرطين، وهما: أن تكون قوة مطيعة، وأن تكون قوة قادرة على العمل والنشاط الدائم.

و لكن التغير الذي حصل في مفهوم السكان، والذي بدأ في نهاية القرن السابع عشر، وأصبح في القرن الثامن عشر عنصراً سياسياً جديداً، يتمثل في ارتباطه بنزعتين اقتصاديتين هما النزعة المالية "caméralisme" والتجارية "mercantilisme"، وذلك ليس لأنهما نظريتان اقتصاديتان فحسب، ولكن لأنهما

نظريتان في الحكم أيضاً. ولقد احتل مفهوم السكان في هاتين النظريتين مكانة مركزية، وأصبح يعبر عن قوة الدولة وديناميكيته، بل أصبح عنصراً أساسياً يحدد بقية العناصر. لماذا؟ لأن هذا العنصر، أي السكان، يقدم اليد العاملة للزراعة، ولجمع المحاصيل، ويضمن أسعاراً منخفضة للحبوب. كما يقدم اليد العاملة للمشغل والمعامل الصغيرة أو الورشات "manufacture"، وهذا يعني أنه يضمن الاعتماد على الذات، ويحد من التبعية والاستيراد. كما يضمن نوعاً من التنافس بين اليد العاملة الممكنة، ويحقق أجوراً منخفضة. وإذا كانت الأجور منخفضة، فإن أسعار السلع بالضرورة تكون منخفضة، وهو ما يسمح بتصديرها أيضاً بأسعار تنافسية، وهذا ما يعطي ضماناً أخرى لقوة الدولة.

لكل هذه الأسباب، أصبح موضوع السكان يمثل ثروة قومية وقوة سياسية، ولا يمكن أن يحقق ذلك إلا إذا كان مؤطراً ضمن جهاز منظم يمنع الهجرة، ويستقبل المهاجرين، وينمي الولادات، ويتطلب وجود جهاز يحدد المواد والسلع النافعة والقابلة للتصدير، والمواد التي يجب إنتاجها، ووسائل الإنتاج، كما يضع سياسة للأجور تمنع الفقر والفاقة. مما يفرض وجود دولة تجعل من السكان العنصر الأساسي في سياستها، وهذا ما دافعت عنه النظرية التجارية في الاقتصاد والسياسة على السواء، وجعلت من السكان مبدأ للثروة، وقوة للإنتاج، وإطاراً للضبط^(١٣٧).

وعلى عكس ما يراه مؤرخو الفكر والاقتصاد والسياسة في القرن الثامن عشر من أن الفيزيوقراطيين كانوا معارضين للنزعة التجارية، ومن ثم كانوا مناهضين للسكان، فإن ميشيل فوكو يرى أن الأمر لا يتعدى الاختلاف في طريقة معالجة موضوع السكان^(١٣٨). فإذا كان أنصار النظرية التجارية ينظرون إلى السكان من جهة قوة الدولة، فإن الفيزيوقراطيين ينظرون إلى السكان كمجموعة من العمليات التي يجب القيام بها أو تسييرها على أساس طبيعي.

فما هو المقصود بالجانب الطبيعي للسكان؟ يقدم ميشيل فوكو ثلاثة ملامح لهذا التوجه الذي ميز المدرسة الفيزيوقراطية في تناولها لموضوع السكان: يتمثل

الملمح الأول في أن مفهوم السكان لم يعد مثلما كان في السابق مجرد كمية من الأفراد التي تسكن إقليمًا، كما أن السكان ليس مجرد نتيجة للإرادة في التوالد، وليس كذلك حصيلة إرادة الحاكم والعاقل الذي يمكن أن يطوّر أو أن يقهر سكانه. لم يعد السكان معطى أوليًا، وإنما ارتبط بمجموعة من العناصر المتنوعة بتنوع المناخ، والمحيط المادي، وكثافة التجارة أو قلتها وانتقال الثروات، وتنوع وتعدد القوانين التي تخصه، وبخاصة قوانين الضرائب والزواج، كما سيتنوع بتنوع العادات والتقاليد، وبخاصة ما يتعلق بعادات الزواج، وتربية الأطفال، والقيم الدينية والأخلاقية، وأساليب الرعاية. وكل هذه العلاقات التي تربط السكان بهذه العناصر يحللها ميشيل فوكو وفقا لمعطيات قانونية وتاريخية واقتصادية نقرأها في أدبيات ونصوص فلاسفة وعلماء القرن الثامن عشر على رأسهم الموسوعيون^(١٣٩). وكل هذه الروابط والعلاقات تبين أن السكان ليس معطى بسيطاً وأولياً، وإنما هو ظاهرة شديدة التعقيد. وهذه الصفة تميز السكان باعتباره معطى مركباً ومعقداً يعود إلى طابعه الطبيعي، أو إلى كونه ظاهرة طبيعية. ومن ثم فإننا لا نستطيع تغييره وفقاً لمرسوم أو لقانون، وهذا هو المضمون الجديد لمفهوم السكان عند الفيزيوقراطيين. وهو ما يعطي أهمية كبيرة لتحليلهم، لأنه يؤكد على أن تغيير وضعه وحالة السكان يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل والمتغيرات العديدة.

ويتمثل الملمح الثاني للسكان، على الرغم من كل التنوع الذي قد يصل إلى عدد أفرادهم، بما أن السكان هم مجموعة من الأفراد، ومع ذلك فإن علماء السكان أو علماء الديموغرافية يرون أن هنالك ملمحاً أو عاملاً ثابتاً في السكان، ويتمثل في الرغبة "désir"^(١٤٠)، وبخاصة في القرن الثامن عشر. ولقد شكلت الرغبة دائماً، في نظر ميشال فوكو، أحد التقنيات الأساسية للسلطة والحكم. ويستشهد فوكو بآراء الديموغرافيين في هذا المجال، ليؤكد أنه من غير الممكن منع السكان من أن يسكنوا حيثما يرغبون، أو أن يحققوا ربحاً أكبر. وعليه فإن الرغبة تتمثل في تحقيق الربح للأفراد. لهذا تعتمد السلطة على إنتاج الربح الجماعي من خلال لعبة الرغبة. وها هنا

يظهر الجانب الطبيعي للسكان والوسائل المصطنعة التي يتم اتباعها^(١٤١). يستنتج ميشيل فوكو من هذه الفكرة الخاصة بالرغبة والسكان بداية للفكر الأخلاقي والسياسي النفعي، وكذلك لأيدولوجية كوندريك، أو ما يسمى بالحسية التي كانت واحدة من الوسائل النظرية لحكم السكان^(١٤٢).

والملمح الأخير الذي يبرز التصور الجديد للسكان عند الفيزيوقراطيين هو: دوام الظواهر واستمرارها مهما كان تنوعها وعرضيتها وصدفويتها وظرفيتها. ولقد قدم علم الديموغرافية في إنجلترا أقدم القوائم المتعلقة بالموت في كل سنة، وفي كل مدينة، وأسباب الموت كالحمى أو النقرس أو اليرقان - مرض يسبب اصفرار الجلد - أو الانتحار، كما تضمنت تلك القوائم عناصر منتظمة منها: موت الأطفال أكثر من موت الشباب، الوفيات في المدينة أكثر من القرى، إلخ^(١٤٣).

وبظهور الجانب الطبيعي في السكان، يرى ميشيل فوكو أننا دخلنا في بعد جديد من أبعاد السكان ألا وهو بعد الكائنات الحية، والذي سيصطلح عليه بالنوع الإنساني، وعندها يظهر الإنسان في بعده البيولوجي. كما سيتزامن هذا الظهور مع بعد اجتماعي للسكان هو الجمهور "public"، الذي يعد في نظر ميشيل فوكو مفهوماً أساسياً في القرن الثامن عشر، ويرتبط بالطبع بمفهوم الحكم "gouvernement"، وبتقنياته الجديدة.

ويتطلب موضوع السكان جملة من المعارف منها الاقتصاد الذي انتقل من تحليل الثروات إلى الاقتصاد السياسي، ومنها علم الأحياء الذي انتقل من التاريخ الطبيعي إلى العلم البيولوجي، ومن مرحلة الوصف والتصنيف إلى التحليل الداخلي للعضو أو بنية العضو، وإلى التحليل التشريحي والوظيفي والعلاقات التكوينية للعضو مع المحيط أو الوسط، وهو ما بيناه سابقاً، ويؤكد في الوقت نفسه العلاقة المباشرة بين التحليل التاريخي للمعارف باسم الأركيولوجيا، والتحليل السياسي باسم السياسة الحيوية. يقول: (إن موضوع الإنسان، ومن خلال العلوم الإنسانية التي تقوم بتحليله بوصفه كائناً حياً، وفرداً عاملاً، وذاتاً متكلمة، يجب فهمه وإدراكه

انطلاقاً من السكان نظراً لعلاقته بالسلطة والمعرفة على السواء. الإنسان ليس شيئاً آخر مثلما تم النظر فيه أو تفكيره، وتم تحديده من قبل العلوم الإنسانية في القرن التاسع عشر، أو مثلما تصورته النزعة الإنسانية في القرن التاسع عشر، إن هذا الإنسان ليس شيئاً آخر في النهاية غير صورة السكان^(١٤٤). وهكذا يحيل ميشيل فوكو مرة أخرى إلى موضوع الإنسان باسم السكان، بعد أن بين في كتابه: الكلمات والأشياء، أقوله المنتظر.

ويرتبط موضوع السكان بما سماه فوكو بفنون الحكم/الملك، وهو ما يطرح مسألة العلاقة بين ما طوره من تحليلات حول فنون الحكم/الملك، والسياسة الحيوية. وفي سياق موضوع السكان باعتباره يشكل الأرضية الأساسية للسياسة الحيوية، فإن ميشيل فوكو يرى أن دراسة أشكال الحكم في التاريخ الغربي الحديث يبين انتقال الاهتمام من الأسرة إلى السكان، وأن للسكان خصائص تختلف عن تلك الخصائص التي تميز العائلة، ومن هذه الخصائص: عدد الوفيات، عدد المرضى، نسبة الحوادث. ويثبت علم الإحصاء أن للسكان خواصه الأساسية منها الأوبئة، ومدى انتشارها، وقوة العمل والثروة، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يؤدي إلى أن تصبح العائلة مجرد عنصر داخل السكان، في حين كانت قبل ظهور السكان أساس المجتمع والحكم على السواء. وعليه أصبح من غير الممكن اختزال السكان في العائلة مع أنها ستستمر في القيام بدورها المحوري في مجال العلاقات الجنسية والولادات والاستهلاك، ولكن في نظر ميشيل فوكو لم تعد العائلة هدفاً لذاتها، وإنما أصبحت وسيلة لغاية أخرى هي تنمية السكان، بمعنى حصول تحول في مكانة العائلة من نموذج للحكم إلى وسيلة للسكان^(١٤٥).

و نظراً لهذا التحول، فإن موضوع السكان سيصبح غاية الحكم/الملك، وستعمل هذه الفنون على تحسين حياة السكان، وذلك بزيادة ثروته، وإطالة عمره من خلال إجراءات وتقنيات كزيادة المواليد، وحفظ الصحة. وسيظهر من أجل ذلك فن كامل من فنون الحكم حول السكان، وهو ما تم التعبير عنه في كتابات القرن السابع

عشر والثامن عشر بحلم أو صبر الحاكم أو العاهل "patience du souverain"، بمعنى أن السكان أصبح موضوع اهتمام الحكم، وموضوع ملاحظاته ومعرفته، وذلك من أجل أن يحكم بطريقة معقولة. وستتشكل حوله معرفة في الحكم موضوعها السكان. ويعتبر الاقتصاد السياسي مثالا نموذجيا لهذه المعرفة، وبذلك أصبح فن الحكم علما سياسيا، والدليل على ذلك، في نظر ميشيل فوكو، ما نقرؤه في نصوص روسو "Rousseau" ١٧١٢-١٧٧٨، حول الاقتصاد السياسي في الموسوعة^(١٤٦)، وكذلك في كتاب: العقد الاجتماعي^(١٤٧).

اتخذت فنون الحكم في نظر ميشيل فوكو، ثلاثة أشكال عبر تاريخ الحكم الغربي، وهي: الشكل الرعوي القديم، والشكل الدبلوماسي - العسكري، وأخيرا شكل حكم الشرطة في القرنين السابع عشر والثامن عشر الذي ترافق مع ظهور موضوع السكان^(١٤٨). هذا الشكل الأخير ظهر مع ظهور ما يسمى بداعي المصلحة العليا للدولة *raison d'état*، الذي يتميز إجمالا بتقنيتين: التقنية الأولى أطلق عليها تقنية الدبلوماسية والحرب وميزت أوربا إلى غاية معاهدة واستفاليا^(١٤٩)، والتقنية الثانية هي تقنية الشرطة، أي (مجموع الوسائل الضرورية لتنمية قوى الدولة من داخلها)^(١٥٠). وما بين هاتين التقنيتين هنالك تقنية ثالثة مشتركة بينهما ألا وهي: تقنية الإثراء والاعتناء من خلال التجارة التي تساعد على زيادة السكان واليد العاملة والإنتاج والتصدير وتكوين جيش قوي عدة وعدداً، وبذلك شكل الزوج السكان-الثروة في المرحلة التجارية والمالية الموضوع المفضل لمصلحة الدولة. لذلك كله، نستطيع القول بأن الموضوع الأساسي للسياسة الحيوية هو: السكان (بوصفه مجموعة من الكائنات الحية المتعاشية، والتي تقدم ملامح بيولوجية ومرضية خاصة، وبالنتيجة تتطلب معرفة وتقنية خاصة)^(١٥١).

ولا يمكن، في نظر ميشيل فوكو، فصل السياسة الحيوية بما هي سياسة، وفن حكم السكان من حيث الصحة والنظافة وطول العمر عن عقلانية اقتصادية وسياسية ظهرت في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، وتعرف في

التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي بالليبرالية، وذلك بسبب استنادهما إلى قاعدة أساسية هي: الحرية. وإذا كانت نظريات عديدة في الليبرالية، فإن جميعها تعمل على أن تحكم بشكل أقل حتى تسمح للأفراد والجماعات من ممارسة حريتهم^(١٥٢). إن هذه العلاقة التي أجراها ميشيل فوكو بين السياسة الحيوية والليبرالية كانت موضوع اهتمام ودراسة من قبل عديد الباحثين، وطرحت أسئلة عديدة متعلقة بتأويل الفلسفة السياسية لهذا الفيلسوف، وهو ما يتطلب النظر في هذا الموضوع ضمن منظور عام يتناول مفهوم السلطة ومختلف علاقاته عند هذا الفيلسوف، ويسمح لنا بمعرفة قيمة وحدود التحليل الذي قدمه باسم السياسة الحيوية.

القسم الثالث في منزلة السياسة الحيوية

لمعرفة منزلة ومكانة وقيمة السياسة الحيوية، سواء على مستوى الفلسفة السياسية لميشيل فوكو، أو على مستوى الفلسفة السياسية المعاصرة، فإنه يجب، في تقديرنا، النظر في المواضيع الآتية:

أولاً - السياسة الحيوية ومفهوم السلطة عند ميشيل فوكو:

لا يمكن فصل السياسة الحيوية عن مفهوم السلطة وأشكال السلطة التي درسها ميشيل فوكو، وإذا كان المجال لا يسمح بالنظر المفصل في هذين الموضوعين فإن دراسة منزلة السلطة الحيوية يفرض علينا النظر، على الأقل، في معالهما الكبرى. يرى ميشيل فوكو أن السلطة تعبير عن علاقات القوى، وأنها ليست مؤسسة، ولا جهازاً، ولا يمكن حصرها في نقطة مركزية، أي أن السلطة منتشرة وموزعة على الجسد الاجتماعي كله، و(حاضرة في كل مكان: ليس لأنها تمتاز بتجميع كل شيء ضمن وحدتها التي لا تقهر، بل لأنها تنتج ذاتها في كل لحظة)^(١٥٣). وعليه فإنها (الاسم الذي يطلق على وضع إستراتيجي معقد في مجتمع معين)^(١٥٤). وحيثما توجد السلطة توجد مقاومة، ولكنها ليست خارج السلطة. فنقاط المقاومة موجودة في كل مكان من شبكة السلطة. وهناك أشكال مختلفة من المقاومات منها: الممكنة، المستبعدة، العفوية، المنعزلة، العنيفة، المتفق عليها...إلخ.

أطلق ميشيل فوكو على هذه السلطة اسم ميكروفيزيا السلطة "Micro-Physique du Pouvoir"، وهو ما يعني عدم وجود سلطة واحدة، بل سلطات منتشرة على الجسد الاجتماعي، تلازمها مقاومات مختلفة. ينجم عن هذه الخاصية، أن السلطة ليست وليدة عقد اجتماعي كما يذهب إلى ذلك أصحاب العقد الاجتماعي والتيار الليبرالي عموماً، كما أنها ليست وليدة طبقة أو عامل اقتصادي واجتماعي

معين كما ترى ذلك الماركسية، بل هناك جزئيات السلطة "Micro Pouvoir" المنتشرة على الجسد الاجتماعي: (إن السلطة - كما يقول فوكو - تأتي من تحت: أي أنه لا يوجد في أساس العلاقات السلطوية، وكقاعدة عامة، تناقض ثنائي وإجمالي بين الحاكمين والمحكومين)^(١٥٥).

ويترتب على هذا المفهوم أن السلطة ليست جوهرًا، وإنما هي علاقة قوى، تمارس عبر إجراءات وقواعد يطلق عليها في الغالب اسم تكنولوجيا السلطة. ويعتبر كتابه: المراقبة والمعاقبة، مولد السجن ١٩٧٥ مثالاً نموذجياً لهذا التصور. كما يعتبر المشتمل panoptique نموذجاً حياً للتكنولوجيا التأديبية^(١٥٦)؛ لأنه مثال واضح على الطريقة التي تعمل بها السلطة. وإذا كانت السلطة، لا تمارس بدون مجموعة أهداف ومقاصد، فإن هذا لا يعني، في نظر فوكو، أنها صادرة عن اختيار أو قرار معين. إن السلطة، في نظره، ممارسة، وليست ملكية، ولا امتياز طبقة عن طبقة. (إنها - كما يقول - الأثر الإجمالي لمواقعها الإستراتيجية)^(١٥٧).

ومن بين أهم الصفات أو المميزات التي عزاها فوكو للسلطة كونها لا تتحدد بطابعها القمعي، وإنما بطابعها الإنتاجي، وهو ما أثار حوله مواقف نقدية عديدة، وبخاصة ما كتبه جان بودريار "J. Baudrillard" ١٩٢٩-٢٠٠٧ الذي ذهب إلى القول بأن خطاب فوكو عن السلطة يتماثل والسلطة القائمة^(١٥٨)، خاصة بعد نقد فوكو في كتابه: إرادة المعرفة ١٩٧٦، للفرضية القمعية^(١٥٩). وأكد على أن السلطة لا تتحدد بالقمع، وإنما يمثل القمع وجهًا من وجوها فقط. يقول (يجب التوقف عن الاستمرار في وصف مفاعيل السلطة بعبارات سلبية من مثل: إن السلطة تستبعد وتقمع وتكبت وتراقب وتجرد وتقنع وتخفي. في الواقع إن السلطة تنتج، تنتج الواقع الحقيقي، إنها تنتج مجالات من الموضوعات (الأشياء) ومن طقوس الحقيقة. فالفرد والمعرفة التي يمكن أن تكونها عنه هما من فعل هذا الإنتاج)^(١٦٠). إن هذا النص يؤكد على ذلك الدور المهم في طبيعة السلطة، دور الإنتاج والتشكيل في مجال المعرفة والفرد والمجتمع، ويبين من جديد اتصال المعرفة بالسلطة. وتعتبر السلطة

الانضباطية مثلاً عينياً على هذا الدور، لأنها تنتج مختلف عمليات التفريد "individualisation" للجسد الاجتماعي، ومنها إنتاج الفرد والمعرفة حول الفرد، وفي هذا الدور تجد العلوم الإنسانية، في نظره، مسوّغ وجودها ومشروعية بقائها، وذلك بإنتاج خطاب "علمي" حول الفرد والمجتمع.

لا يمكن فصل هذا المفهوم الخاص بالسلطة عن خلفيته التاريخية والسياسية، ونعني بذلك الأحداث السياسية الكبرى التي عرفت أوروبا، خاصة الحرب العالمية الثانية، وظهور أنظمة شمولية كالستالينية والنازية والفاشية، وأحداث مايو ١٩٦٨، بالنسبة لفرنسا خاصة، وأوروبا وأمريكا عامة، وحركات التحرر التي عرفت مختلف دول العالم الثالث وما تبعها من حركات نزع الاستعمار^(١٦١).

وبناء على هذا الفهم للسلطة قدم ميشيل فوكو وصفا لأشكال من السلطة التي درسها في مرحلة السبعينيات من القرن العشرين، وكان أولها السلطة الانضباطية، وذلك في كتابه: المراقبة والمعاقبة، حيث مثلت الشكل الثالث بعد التعذيب "supplice"^(١٦٢)، والعقاب "punition"^(١٦٣)، وأخيراً الانضباط "discipline"، وكان موضوعه المركزي الجسد: جسد الجندي، وجسد المريض، وجسد التلميذ، وجسد العامل، وجسد المجرم. ويتم إخضاع الجسد للتكييف والتدريب والتطويع والإنجاب والتكاثر. ولبلوغ هذه الغاية وتحقيقها، تطلب الأمر إيجاد تشريع سياسي للجسد "Anatomie politique du corps". لقد أصبح الجسد البشري موضوعاً للتفكيك السياسي، وذلك بغرض المنفعة والطاعة والسيطرة. ولقد سمح الانضباط، بوصفه تقنية شديدة التعقيد والتنوع، بخلق أجساد طيعة. وهو ما عملت على تحقيقه المدارس الإعدادية والمستشفيات والثكنات والمشاغل والمعامل إنها، كما قال: (تقنيات دقيقة دائماً، صغيرة غالباً، ولكنها ذات أهمية: لأنها تحدد نموذجاً من التوظيف السياسي والمفصل للجسد، وتحدد "ميكروفيزياء" جديدة للسلطة)^(١٦٤). وتعتمد هذه التقنيات على قواعد أهمها:

أ - فن التقسيم "l'art de repartition" يبدأ الانضباط بتقسيم الأفراد في المكان، المجرم في المعزل، الحجر بالنسبة للمشرد، المدرسة بالنسبة للتلميذ، الثكنة بالنسبة للجندي، والمصنع بالنسبة للعامل، والنموذج الغالب والسائد هو نموذج الأديرة في الرهبة المسيحية.

ب - التبريع "le quadrillage": لكل فرد مكانه الذي يحتله داخل الفضاء الذي ينتمي إليه، وبذلك ينقسم الفضاء الانضباطي إلى عدد عناصره الموزعة.

ج - قاعدة المواقع الوظيفية "les' emplacements fonctionnels": وهي تقنية تستعمل خاصة في المؤسسات الانضباطية والمستشفيات والثكنات العسكرية.

د - المراقبة على النشاط "le contrôle de l'activité": تتخذ هذه التقنية أشكالاً مختلفة منها الجدول الزمني الذي يرجع إلى تقاليد الرهبة ونظم الأديرة، ويظهر أساساً في تنظيم وقت العمل ووقت الراحة، سواء عند السجين أم العامل أم الجندي أم التلميذ أم المريض.

هـ - الرقابة التراتبية "la surveillance hiérarchique": يعتبر المعسكر الرسم التخطيطي لسلطة تتصرف بفعل رؤية أو مشاهدة عامة، وهذا التنظيم الهرمي يعطي للرئيس السلطة الكافية للرقابة.

و - العقوبة الضابطة "la sanction normalisatrice": توجد هذه التقنية في كل نظام انضباطي في المشغل كما في المدرسة، في الثكنة كما في السجن، وهي تقنية تشبه الواجب، وإذا لم تكن ذات طابع انتقامي، فدورها التكرار والإلحاح، أو بتعبير آخر ذات طابع ازدواجي: العقوبة والمكافأة.

ي - الاختبار أو الامتحان "l'examen": يدخل الاختبار في مختلف التقنيات الانضباطية، ويتميز بمراسم وطقوس مختلفة، ويعكس نظام الرؤية في ممارسة السلطة. إن هذه التقنيات وغيرها، تعتبر تحقيقاً وتجسيداً للمشتغل الذي وضعه الفيلسوف الإنجليزي جيرمي بنتام J.Bentham ١٧٤٨-١٨٣٢، واستوحى منه فوكو تصوره للسلطة^(١٦٥).

تستجيب السلطة الانضباطية، في نظر ميشيل فوكو، لضرورات تاريخية واقتصادية، منها على وجه الخصوص، النمو الديموغرافي الذي عرف تزايداً كبيراً

ابتداء من القرن الثامن عشر، وكان على تقنيات الانضباط العمل على تثبيت السكان، وخاصة بعد تزايد التلاميذ والمرضى والجنود والجائحين. وكذلك النمو الكبير لجهاز الإنتاج الاقتصادي وتعقده وضرورة الرفع من مردوديته. ومن بين أشكال الانضباط المختلفة، يفرد فوكو للسجن مكانة مركزية، باعتباره مثالا لتحكم السلطة ولـ(عقوبة المجتمعات المتحضرة)^(١٦٦). كما يمثل الجنس نقطة تقاطع السلطة الانضباطية بما هي تشريح سياسي لجسد الإنسان، والسلطة الحيوية بما هي سياسة حيوية للسكان "bio-politique de la population".

بعد هذا التحليل أو الوصف العام للسلطة الانضباطية، قدم ميشيل فوكو وصفا وتحليلا للسياسة الحيوية وموضوعها الأساسي هو: السكان والجماعات، وهو ما حاولنا دراسته في القسم الثاني من هذا البحث. وسواء تعلق الأمر بالسلطة الانضباطية أو السلطة الحيوية فإن ميشيل فوكو سيدخلهما في إطار تصويره العام للسلطة الذي أطلق عليه في نهاية السبعينيات اسم فنون الحكم/الملك التي تعني (طرائق قيادة سلوك الآخرين)^(١٦٧). ولقد صاغ هذا المفهوم في الدرس الذي ألقاه سنة ١٩٧٧-١٩٧٨ بعنوان: الأمن والإقليم والسكان، وكان يقصد به أشكال الحكم المختلفة التي يحكم بها الأفراد أنفسهم وفيما بينهم.

وتعتبر السلطة الرعوية بما هي سلطة دينية أحد الأشكال التاريخية الأولى للسلطة السابقة على السلطتين العقابية والحيوية. ووفقاً لتحليلاته التاريخية فقد أدى تفكك السلطة الرعوية إلى ظهور أشكال جديدة من الحكم، منها: دولة العدل L'Etat de justice التي قال بها القديس توما الأكويني Thomas d'Aquin Saint ١٢٢٥-١٢٧٤ في العصور الوسطى عموماً^(١٦٨)، والدولة الإدارية L'Etat administrative^(١٦٩) التي تقوم في العصر الحديث على داعي المصلحة العليا للدولة، ومنها ظهرت، في نظر ميشيل فوكو، الدولة الليبرالية L'Etat liberal التي سترفض باسم الاقتصاد السياسي مبدأ تدخل الدولة، وتسمح ب بروز المجتمع المدني، وبفصل الدين عن السياسة، وأصبح من مهامها ضمان أمن المجتمع، كما أصبحت الحرية عنصراً

ضروريا في الحكم، ومبدأً إجرائياً من الدرجة الأولى، بل تحولت الحرية إلى مبدأ للحد من سلطة الدولة. وهذا ما يعنيه، في نظر فوكو، مصطلح الليبرالية الذي يتميز بمميزات أساسية أهمها ارتباط السلطة الليبرالية بالسكان وبالحرية، وبخاصة حرية التنقل، وكذلك المقاومة، ومن ثم تعد الدولة الليبرالية مقارنة بالدولة الإدارية، والسلطة الرعوية بمثابة دولة الحد الأدنى le moindre Etat^(١٧٠)، وهو ما يقربه مع أطروحات الفيلسوف الأمريكي نوزيك R. Nozick ١٩٣٨-٢٠٠٢ في كتابه: الفوضوية، الدولة واليوتوبيا ١٩٩١. وبناء على هذه المكانة المركزية للحرية من حيث هي قيمة ناظمة للدولة الليبرالية، فإن ميشيل فوكو، وكما تظهر ذلك تحليلاته في دروسه الأخيرة، يعبر عن ميله وانتصاره لليبرالية، وبخاصة ما قدمه في تحليلات حول الليبرالية الألمانية والليبرالية الجديدة في أمريكا في درسه: مولد السياسة الحيوية^(١٧١).

والذي لا شك فيه هو أن هذه التحليلات ما تزال موضوع نقاش عند المهتمين بالفلسفة السياسية عموماً، وبفلسفة ميشيل فوكو على وجه التحديد، ولعل أهم عنصر جديد حمله هذا التحليل هو دراسة فوكو لموضوع الدولة وليس السلطة، حيث أصبح يتحدث عن الدولة بما هي (مجموع المؤسسات والعمليات والتحليلات والحسابات التي تسمح بممارسة ذلك الشكل الخاص والمعقد من السلطة، والذي يتخذ هدفاً أساسياً هو السكان)^(١٧٢) إن هذا النص - التعريف، يبين التعديل الأول لمفهوم السلطة والذي يتمثل في إدخال فنون الحكم ومؤسسة الدولة في التحليل، ويضيف في موقع آخر من دراسته لمفهوم فنون الحكم، صفة أخرى هي التوجه العام، أو خط القوة الذي يشمل كل أوروبا والذي يمكن تسميته بحكم الآخرين، والذي أدى إلى تطوير أجهزة الحكم والمعارف المرافقة له، وأخيراً، وكنتيجة لتلك العملية التاريخية، التي انتقلت بواسطتها دولة العدل في العصور الوسطى إلى الدولة الإدارية الحديثة ومنها إلى دولة الحكومة L'Etat du gouvernement.

لا ينكر فوكو الأهمية المتزايدة لتلك الأبحاث المتعلقة بأصل الدولة، وتاريخ الدولة، وسلطة الدولة، ومختلف عمليات الدولة للمجتمع.. إلا أن ما هو مهم بالنسبة

لعصر الحداثة، أو كما يقول بالنسبة للحاضر، هو فنون حكم الدولة الحديثة La Gouvernamentalisation de l'Etat moderne^(١٧٣) إن صحت العبارة. وعلى هذا الأساس يرى أن هنالك ثلاثة أشكال من الدول التي عرفها الغرب، وهي:

أ - دولة العدل أو العدالة وتقوم على المقاطعة أو الإقليم territoire، وتتميز بنمطها الإقطاعي féodal وتتناسب مع مجتمع يحكمه القانون أو العادات والأعراف المكتوبة أو الشفوية.

ب - الدولة الإدارية التي تقوم على الحدود وتتناسب مع المجتمع الانضباطي.

ج - دولة الحكومة وتحدد بالشعب أو بكتلة من الشعب "masse de population" وبحجمه "volume" وكثافته "densité" وبإقليم يمتد عليه. وتقوم هذه الحكومة على الشعب، وتستعمل معرفة اقتصادية تتناسب والمجتمع المراقب بواسطة جاهزيات "dispositifs" الأمن^(١٧٤)، وهو ما يتفق والسياسة الحيوية القائمة على السكان.

وما يؤكده ميشيل فوكو في هذا التصنيف لأشكال الدول الذي يمكن الاعتراض عليها من الجانب التاريخي والقانوني والسياسي، هو أن الدولة الحديثة مهما اختلفت عن السلطة الرعوية، إلا أنها أبقت على الكثير من طرائقها، وبخاصة وسائل التفريد والمراقبة، أما الأهداف فأصبحت مختلفة، وذلك لأنه إذا كان هدف السلطة الرعوية هو تحقيق الخلاص في الآخرة، فإن دولة الحكومة تهدف إلى تحقيق الخلاص في الدنيا بواسطة تقنيات الصحة والأمن والحماية والرفاهية. من هنا تعززت أجهزة أساسية في الدولة الحديثة، كجهاز الشرطة والأمن والصحة، وتطورت المعارف حول الإنسان وتعددت، وأصبح هدف سلطة دولة الحكومة هو تحقيق أفضل وسائل الحكم. وأصبح الشرط الأساسي للحكم هو الحرية. هذه الحرية التي تظهر بحسب عبارة فوكو: (كما لو أنها لا يسعها إلا أن تقاوم ممارسة السلطة التي تنزع في النهاية إلى تحديد هذه الحرية كلية)^(١٧٥) ولا يمكن الفصل بين علاقات السلطة أو شكل دولة الحكومة وتمرد الحرية في الدولة الحديثة التي هي حصيلة لمختلف ممارسات فنون الحكم، أو هي حصيلة ممارسات حكومية "pratiques de

"gouvernementalité"^(١٧٦). إن هذا التحليل المختصر يبين انتقال فوكو من مفهوم السلطة القائم على علاقات القوى، والذي ظهر في أشكال تاريخية أهمها الشكل الانضباطي والحيوي، إلى مفهوم واسع يتناول مختلف فنون الحكم وأشكال الدول حيث احتل مفهوم السياسة الحيوية مكانة أساسية ضمن ما سماه بالدولة الليبرالية الحديثة.

ثانياً - السياسة الحيوية في سياق الفلسفة السياسية المعاصرة:

أ - في الليبرالية:

في تحديده للسلطة، عارض ميشيل فوكو مفهومه بمفهومين أساسيين للفلسفة السياسية المعاصرة، وهما: المفهوم الليبرالي الذي يقوم على القانون، والمفهوم الماركسي الذي يعتمد على الصراع والأجهزة^(١٧٧). وهذا يتطلب منا مقارنة السياسة الحيوية، بوصفها أحد أشكال السلطة بهذين المفهومين، خاصة أن ميشيل فوكو قد طرح مسألة العلاقة بين السكان والحرية، أو بين السياسة الحيوية والليبرالية، كما أشرنا إلى ذلك في نهاية القسم الثاني من هذا البحث، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن ما قدمه في درسه: مولد السياسة الحيوية ليس شيئاً آخر غير التحليل التاريخي لليبرالية، وذلك وفقاً لطريقته الخاصة في الوصف والتحليل. من هنا لا يتردد عديد الباحثين في طرح سؤال العلاقة بين التحليلات السياسية الأخيرة باسم السياسة الحيوية وفنون الحكم والليبرالية، بل هنالك من لا يتردد في إلحاق ميشيل فوكو بالفكر الليبرالي، لذلك كله وجب النظر في هذه العلاقة حتى نتبين منزلة السياسة الحيوية في الفكر الليبرالي، والمفهوم الليبرالي الذي قدمه ميشيل فوكو في هذا الدرس.

إن الليبرالية باعتبارها فناً من فنون الحكم الحديثة تقوم في نظر ميشيل فوكو على تقنيتين أساسيتين هما: الانضباط والأمن. تعكس الأولى الاهتمام بالجسد، وتهتم الثانية بالسكان. من هنا يرى بعض الدارسين أن كتابيه: الأمن والإقليم والسكان، والسياسة الحيوية يقدمان قراءة للرأسمالية مختلفة عن الماركسية والفلسفة السياسية في صورتها الليبرالية، وبخاصة العلاقة ما بين السياسة والاقتصاد والعمل.

ذلك أن ميشيل فوكو يرى أن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة تقوم على التقنيات والجاهزيات التي لا تعود لا إلى الاقتصاد ولا إلى السياسة، وإنما إلى ما يسميه بحكم الناس "gouvernement des hommes"، وأن هذه التقنيات قد ورثتها الدولة الحديثة من السلطة الرعوية، وهي تقنية خاصة بالمجتمعات الأوروبية، ولم تعرفها المجتمعات الشرقية ولا المجتمعات اليونانية أو الرومانية، وأن الليبرالية بما هي فن من فنون الحكم الحديث قد قامت بتطويرها وتحويلها ونقلها من فن حكم الأرواح والضمائر إلى حكم الناس والسكان والأحياء، وأن السلطتين العقابية والحيوية تشكلان نوعاً من جينالوجيا الليبرالية وفقاً لعبارته، وهو ما يفيد الانتصار الصريح للأصل الديني للدولة الغربية الحديثة^(١٧٨).

ليست الليبرالية في نظر ميشيل فوكو مجرد نظرية في الاقتصاد الرأسمالي، أو نظرية سياسية في المجتمع الحر، ولكنها فن من فنون الحكم الذي يعتمد على آلية السوق كما هو، أي كأداة للمعقولية "intelligibilité" الاقتصادية، أو بوصفه مقياساً للمجتمع الذي هو عبارة عن مجموع العلاقات الاقتصادية والقانونية والثقافية التي ينتجها كثرة من الأفراد^(١٧٩). ويلعب مفهوم المجتمع المدني في تحليل ميشيل فوكو لتاريخ الليبرالية دوراً مركزياً، ولكن ليس المقصود بالمجتمع المدني ذلك الفضاء الحر والعام والمستقل بالنسبة للدولة، وإنما يرتبط ويتلازم مع تقنيات الحكم. وفي هذا الترابط والتلازم تنشأ وتولد السياسة الحيوية. وعليه فإن الليبرالية ليست نظرية اقتصادية أو سياسية، كما ذهب إلى ذلك على سبيل المثال آدم سميث "A.Smith" ١٧٢٣-١٧٩٠ أو جون لوك، وإنما هي فن في الحكم قائم على السوق. وما يترتب على هذا التحليل هو أن العلاقة بين الفرد والدولة ليست علاقة تقابل، وإنما يحكمها منطق الإستراتيجية، وأن الجاهزيات القانونية والاقتصادية لا تتناقض وإنما تتنافر وتختلف.

ولا يتردد فوكو في الإقرار بأن منطق الليبرالية يتعارض كلية مع المنطق الجدلي القائم على التناقض والصراع كما تقدمه الماركسية، وأن الليبرالية تتبع منطقاً

إستراتيجياً وظيفته إقامة روابط ممكنة وعلاقات ممكنة مع مختلف أجزاء وعناصر المجتمع، وهو ما يتفق وتحليله للسلطة وعلاقتها بالمجتمع، ويتعارض مع أولوية السياسي بحسب ما تذهب إليه حنة أرندت، وأولوية الاقتصادي كما يدعو إلى ذلك ماركس. لذا يصطلح أحد الباحثين على هذه المقاربة التي قدمها فوكو لتاريخ ظهور الليبرالية بمصطلح الاقتصاد الحيوي^(١٨٠)، لأن التحليل يركز على السكان والإنجاب ويعمل على الحد من المرض والموت، يقوم بتسيير الديموغرافيا والمخاطر المتعلقة بالحياة، كما يعتمد على الجمهور ورأي الجمهور أو الرأي العام، ويبين في الوقت نفسه وجه الاختلاف بين السلطة العقابية والسلطة الحيوية؛ ففي الوقت الذي تركز فيه السلطة العقابية على السجن ووضع الحدود ومختلف القواعد التي أشرنا إليها سابقاً، فإن السلطة الحيوية وظيفتها فرض الأمن الذي يسمح بالتنقل والحركة، أي بالحرية. ومن ثمّ فإن السلطة الأولى تمنع، في حين أن السلطة الثانية تنادي بشعار: "دعه يعمل. اتركه يمر"، وهو الشعار الليبرالي المعروف. وهذا يعني أن السلطة الأولى تحد من الحرية، في حين أن السلطة الثانية تدفع نحو الحرية، حرية التجارة، حرية العمل، حرية الصناعة، حرية التنقل، وهو ما يقرب بين تحليلات ميشيل فوكو وبين مختلف فلاسفة الفكر الليبرالي.. إلخ.

من هنا فإن قراءة كتاب: مولد السياسة الحيوية، تولد الانطباع بأن ميشيل فوكو ينتصر لليبرالية، وأن تنوع تقنيات الحكم في الليبرالية قد أذهله، وهذا ما يؤكد تعريفه لليبرالية بأنها تسيير للتعدد^(١٨١). والمسار العام للكتاب يؤكد هذا التوجه، فبدلاً من تفصيل القول في السياسة الحيوية نجد ميشيل فوكو يتجه - بعض الدارسين لا يتردد في وصف ذلك بالانزلاق "dérapiage"^(١٨٢) - إلى تحليل الليبرالية بواسطة الاقتصاد السياسي، رافضاً لما سماه بالمقولات العامة للفلسفة السياسية المتمثلة في الدولة والمجتمع والفرد، ومركزاً على الممارسات الملموسة لتاريخ الليبرالية منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى غاية النصف الثاني من القرن العشرين، وبخاصة كما تظهر في التجربتين الألمانية والأمريكية باسم الليبرالية الجديدة néolibéralisme.

وهنا يطرح السؤال: لماذا اهتم فوكو بالليبرالية؟ يمكن أن نتلمس الإجابة على هذا السؤال فيما قاله فوكو في الدرس الثاني من دروسه حول: الأمن والإقليم والسكان، حيث عبّر عن هدفه بضرورة وضع حد لتحليلاته عن السلطة الانضباطية، وهو ما يفيد عدم كفاية هذا النموذج من نماذج الحكم في التحليل السياسي، ومن ثم ضرورة إيجاد إطار نظري جديد اصطلح عليه بالسياسة الحيوية، لأن السلطة الانضباطية تواجه مأزق موقفها من الحرية، في حين أن السلطة الحيوية، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، تقوم على الحرية أو على نوع من الحرية المتمثلة في حرية التنقل، وهذه الحرية كما نعلم، تشكل أساس الليبرالية القديمة والجديدة على حد سواء. بل إن السياسة الحيوية بوصفها فناً من فنون الحكم لا تقوم فقط على الحرية بل تعمل على حماية الحرية.

ويعتبر هذا الشكل من السلطة مقدمة سياسية لتحليلاته اللاحقة حول الذات المستقلة وتشكل الليبرالية، أو بالأحرى فن الحكم الليبرالي الضامن لهذه الذات الحرة والمستقلة. وعليه فإن ميشيل فوكو، في تقديرنا، ينتصر إلى نوع من الليبرالية، يؤكد هذا موقفه من المجتمع المدني، ومن أن الدولة الليبرالية هي دولة الحد الأدنى، وأن الحرية هي حد لهذه الدولة^(١٨٣)، وأن السياسة الحيوية هي بشكل من الأشكال فن الحكم الحر، وهو ما يفسر العلاقة بين السياسة الحيوية ودراسته الليبرالية والليبرالية الجديدة.

ولا يرتبط هذا الفن من الحكم الحر بالنظريات الليبرالية أو الأيديولوجيات الليبرالية، وإنما بتاريخ وتجارب الليبرالية، وبخاصة التجربة الألمانية ما بين سنوات ١٩٤٨-١٩٦٢، والتجربة الليبرالية الجديدة الأمريكية كما ظهرت في مدرسة شيكاغو^(١٨٤). وعليه فإن الليبرالية هي فن الحكم بواسطة الحرية والمنافسة، وأن أهمية تحليل ميشيل فوكو لهذا الفن القائم على السياسة الحيوية يكمن في وصفه لمختلف التقنيات والإجراءات والقواعد الخاصة بهذا الفن، والتي تساهم في فهم وإدراك ووعي بموضوع الهيمنة في ظل السلطة الليبرالية^(١٨٥)، وهذا هو الفارق الأساسي بين تحليلات فوكو والتحليلات الليبرالية والماركسية على السواء.

ب - في الماركسية:

لا شك أن التحليل السابق يؤكد اهتمام فوكو بالرأسمالية والليبرالية، ولا يمكن مناقشة هذا الموضوع بدون النظر في نظرية سياسية واقتصادية جعلت من الرأسمالية والليبرالية محور بحثها الأساسي، ونعني بذلك النظرية الماركسية. وإذا كانت علاقة ميشيل فوكو بالماركسية علاقة متشابكة ومعقدة، وذلك منذ أن نشر كتابه: الكلمات والأشياء سنة ١٩٦٦، وما أثاره من ردود فعل ماركسية ما تزال إلى اليوم موضوع سجال ونقاش، ومع ذلك فإننا سنكتفي في هذا العنصر بما له صلة بالسياسة الحيوية وبتحليله للرأسمالية والليبرالية.

يمكن وصف الموقف العام للماركسية من التحليلات التي قدمها ميشيل فوكو بأنه يتسم بصفتين: صفة الرفض الشامل، وصفة التعامل الحذر. يمثل الموقف الأول الفيلسوف نيقولا بولنتزاس " Nicolas Polantzsas " ١٩٣٦-١٩٧٩، الذي انتقد مختلف جوانب مفهوم السلطة عند فوكو، وبخاصة ما سماه بعملية اختزال ميشيل فوكو للدولة الحديثة الرأسمالية إلى مجموعة من التقنيات السلطوية كالتقنية الانضباطية والحيوية متجاهلا الأسس الحقيقية للدولة المتمثلة في علاقات الإنتاج والصراع الطبقي^(١٨٦). كما انتقد مفهوم السلطة ذاته الذي رده ميشيل فوكو إلى علاقات السلطة رافضا أن يكون للسلطة أساس آخر غير العلاقات، ومستبعداً من ثم الأساس الطبقي للسلطة، هذه السلطة التي يعطيها مكانة أولية في نظر بولنتزاس على حساب المقاومة بحكم أنها منتشرة وشاملة لمختلف مفاصل المجتمع ومتضمنة داخل السلطة، وعليه لا يمكن لفوكو أن يفسر المقاومة خارج السلطة، في حين يرى بولنتزاس أن السلطة محدودة ومحكومة بسياساتها، ومن ثم فإنها مهما توسعت وتم تعميمها فإنها محدودة^(١٨٧).

و توقف بولنتزاس بشكل مفصل عند موضوع علاقة المعرفة بالسلطة التي تعد أساساً شكلياً للسلطتين اللتين حللها فوكو، ونعني بذلك: السلطة الانضباطية والحيوية، مؤكداً على إحدى الأطروحات الأساسية في الماركسية ألا وهي مسألة

تقسيم العمل في المجتمع الرأسمالي، وبخاصة التقسيم بين العمل اليدوي والعمل الفكري أو الذهني، وما يتميزان به من خصائص. كما أشار إلى غياب بعد التفسير على حساب بعد الوصف الذي ميز تحليلات فوكو بما في ذلك السلطة الحيوية، وأن هذا التحليل الوصفي لم يتجاوز في أحسن الأحوال التحليل الوظيفي^(١٨٨).

ويمثل الموقف الثاني مجموعة من الماركسيين الذين يؤكدون على بعض القواسم المشتركة بين فوكو وماركس، ومن هذه القواسم: أن ماركس وفوكو قد خصا تاريخ ظهور الرأسمالية والليبرالية بأهم الدراسات، وكان الهدف منها هو فهم الحاضر ومحاولة تغييره. يظهر ذلك بشكل واضح عند ماركس، وبدرجة أقل عند ميشيل فوكو. وأن تراكم الرأسمال الذي حلله ماركس يشترط تراكم البشر أو السكان، ويعدّان من المقدمات الأساسية والضرورية لظهور الرأسمالية، وأن إحداث تراكم بشري يتطلب إحداث تطوير في وسائل وأجهزة الإنتاج، ومن ثم فإن العلاقة بين شكلي التراكم ضرورية لتطور الرأسمالية، وأن التقدم التكنولوجي لوسائل الإنتاج، ولتقسيم العمل، يتطلب إجراءات انضباطية وأمنية تخص الأفراد والسكان^(١٨٩).

إلا أن هذا الاتفاق العام يخفي في الواقع اختلافات كبيرة، منها على سبيل المثال، أن ماركس قد ركز على الاقتصاد، وعلى وسائل الإنتاج، وأنماط الإنتاج، والبنية التحتية في مقابل البنية الفوقية، وأما ميشيل فوكو فقد ركّز تحليله على الآليات والإجراءات وما اصطلح عليه بتكنولوجيات السلطة التي تسمح بإخضاع الأفراد والجماعات لمقتضيات الرأسمالية بواسطة السلطة الانضباطية والسياسة الحيوية.

كما أن طريقة قراءة فوكو لماركس وتحليله للرأسمالية يصفها بعض الفلاسفة بأنها اتخذت شكل (معركة حقيقية مع ماركس)^(١٩٠)، ويلخصها في مرحلتين: مرحلة القطيعة كما ظهرت في كتاب: الكلمات والأشياء والانتماء إلى المدرسة البنيوية، ومرحلة الاستعمال التكتيكي أو المؤقت، وذلك في إشارة إلى مرحلة السبعينيات حيث ارتبط ميشيل فوكو ببعض تيارات اليسار السياسي التروتسكي

والمأوي، واستعمل بعض مفاهيم الماركسية في تحليله للسلطة، وبخاصة علاقة النظرية بالممارسة، وفكرة الصراع والمقاومة ودور القوة والعنف في تحديد السلطة، ومنها بالطبع السلطة الانضباطية والحيوية وعمليات الإخضاع المختلفة التي لم يهتم بها ماركس فقط، وإنما نجدها كذلك في تحليلات بعض الفلاسفة الماركسيين المعاصرين، ومنهم لوي التوسير "Louis Althusser" ١٩١٨-١٩٩٠، في دراسته للأيديولوجية وأجهزة الدولة الأيديولوجية^(١٩١).

ج - في الشمولية:

أشرنا في الفصل الثاني إلى صلة السياسة الحيوية بالشمولية، وبيننا وجهة نظر ميشيل فوكو، ونظرا لما يحتله هذا الموضوع من مكانة مركزية في الفلسفة السياسية المعاصرة، بحيث يرى بعض الدارسين أن ما يسمى بعودة الفلسفة السياسية المعاصرة يرجع بشكل أساسي إلى ما أثاره موضوع الشمولية^(١٩٢). ومن المعلوم أن هذا الموضوع قد تم مناقشته من قبل عديد الفلاسفة المعاصرين، وعلى رأسهم الفيلسوفة الأمريكية حنة أرندت في كتابها: أصول الشمولية. فهل هناك علاقة بين تحليل ميشيل فوكو للشمولية وتحليل حنة أرندت؟

ترتبط السياسة الحيوية، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، بموضوع الشمولية، وذلك من خلال مسألة العنصرية التي سنحللها في العنصر القادم. يرى ميشيل فوكو أن علاقات السلطة ووقائع الهيمنة وممارسات الإخضاع ليست خاصة فقط بالأنظمة الشمولية، ولكنها تخترق أيضا المجتمعات المسماة "ديمقراطية". ولقد استخدمت النازية والستالينية تقنيات سلطوية متماثلة ومستعملة في تاريخ السلطة عموما، وفي تاريخ العقلانية السياسية الغربية، ومنها على وجه التحديد السياسة الحيوية المعمول بها في القرن الثامن عشر من قبل الشرطة الطبية، والمعتمدة من قبل الداروينية الاجتماعية، وعلم تحسين النسل والنظريات الطبية الشرعية للوراثة، وتدهور العرق. ولقد ظهرت من خلال ما سماه بحرب الأعراق الذي عرف تحولات تاريخية أدت إلى ظهور الخطاب العنصري في القرن العشرين بشكله النازي الذي جعل من الدولة

حامية العنصر والعرق، والستاليني القائم على تسيير شرطة تضمن نظافة المجتمع المنظم والموجه، وبذلك يكون فوكو قد بين الأساس التاريخي للشمولية.

ويعتبر ما قدمته الفيلسوفة حنة أرندت في موضوع الشمولية، باتفاق عديد الدارسين، بمثابة علامة مميزة في تحليل هذه الظاهرة. كما يعد كتابها: أصول الشمولية الذي يتكون من ثلاثة أجزاء هي: حول معاداة السامية، والامبريالية، والنظام الشمولي^(١٩٣)، من الدراسات الرائدة لظاهرة الشمولية.

يعتمد النظام الشمولي، في نظر حنة أرندت، على القانون الطبيعي سواء كان قانون الطبيعة أو قانون التاريخ الذي عوض أو حل محل القانون الوضعي. ويعمل النظام الشمولي على القضاء على كل الجماعات المخالفة أو المغايرة له، ويؤسس للإرهاب المنظم الذي اتخذ شكله الهائل والمرعب في نظام المحتشدات، بحيث تحول الفرد في هذا النظام - كما تقول - إلى رقم أو عدد داخل الحشد أو المجموعة. ولم يعد أكثر من ممثل لنوعه مثله مثل بقية الحيوانات. ويتحدد بطابعه الفارغ من كل معنى سياسي، وذلك لأن الشمولية، على عكس ما تزعمه، تعتمد على الرعاع والحشد، وليس على الجماهير والمواطنين، من هنا فإن طبيعتها تتمثل في رفضها للعمل السياسي للمواطنين، أنها تقوم على تدمير "atomisation" المجتمع أو تفتيت المجتمع، وإلى المحو التدريجي للرأي العام أو الحس العام "le sens commun"، أو كما قالت: (محو للوعي بالعيش مع الآخرين في فضاء مشترك)^(١٩٤). من هنا يمكن القول: بأن الشمولية هي نفي كامل وشامل للسياسي، وعليه فإن المفارقة الكبرى للشمولية كنظام سياسي هي أنه نظام يتنافى والعمل السياسي.

يتميز تحليل أرندت للشمولية في إبرازها لعناصر أساسية في هذه السلطة، ومنها ضرورة التمييز بين الشمولية وبين الدكتاتورية. تقول: (نعتبر أن النقطة الحاسمة تكمن في اعتبار النظام التوتاليتاري نظاماً مختلفاً عن الديكتاتوريات وأنواع حكم الاستبداد.. وما يعنينا هو أن الاستبداد الكلي هو شكل النظام الوحيد الذي يصير معه أي تعايش محالاً)^(١٩٥). وأن الشمولية تمثل السلطة المطلقة القائمة على

عبادة الشخصية، واحتكار أدوات العنف، وسيادة الشرطة السرية على الجهاز العسكري.

وللخروج من هذه الحركة المميتة، ومن هذه الشمولية المرعبة، ترى حنة أرندت، أن جوهر الإنسان وماهيته تظهر في الفعل "l'action"، وفي القدرة على البدء من جديد، أو كما قالت: (الفعل هو النشاط الوحيد الذي يربط الناس فيما بينهم، أو يقيم العلاقة بين الناس، وهو يتطابق مع الشرط الإنساني للتعدد)^(١٩٦). كما أكدت على فكرة التعدد باعتبارها أحد الشروط الوجودية للإنسان، وبذلك تكون أرندت قد سبقت ما ذهب إليه فلاسفة الاختلاف في منتصف الستينيات في فرنسا^(١٩٧). وأننا نتقاسم العالم مع الآخرين الذين يشكلون معنا عالماً متعددًا ومتنوعًا. ويعتبر هذا المعطى التجريبي بمثابة معطى أنطولوجي وأساسي ويقود الفكر. وأن الفعل السياسي هو الذي يقيم علاقات مباشرة مع الناس، ولا يهدف إلى التوحيد لأن هذا الفعل مرتبط أساساً بالحرية، ويشكل الفضاء السياسي "le sphere politique".

وعليه، فإنه إذا كانت حنة أرندت قد ركزت على السياسي في تحليلها للشمولية، فإن فوكو كما بينا ذلك، قد ركز على الآليات أو ما يسميه بتكنولوجيات الإخضاع. وإذا كانت أرندت قد قدمت الخطوط العامة لبديل سياسي ممكن، فإن ميشيل فوكو قد اكتفى بالوصف، وهو أحد الوجوه النقدية الأساسية الموجهة إلى تحليلاته. ولكنهما يتفقان بلا شك في أهمية المعطى البيولوجي أو ما أطلق عليه ميشيل فوكو السياسة الحيوية في تشكل الشمولية، كما نلاحظ تقارباً كبيراً في مفهومها للحرية القائم على الممارسة، وعلى أنها تشكل أساس الذات الحديثة^(١٩٨). كما تتفق التحليلات التي قدمتها أرندت مع تحليلات فوكو، وبخاصة في قولها بأن التجربة الأوروبية في العصر الحديث هي التي جعلت الشمولية ممكنة، وذلك لأن الإمبريالية هي التي وراء ظهور الحركات العنصرية، وإرادة التوسع العالمي في الوقت نفسه^(١٩٩). إلا أن وصفها للشمولية ولتركيباتها مختلف عن ما قدمه فوكو الذي لم يهتم إلا بالأصل البيولوجي و ببعض التقنيات الخاصة بالشمولية.

د - في العنصرية:

من المعروف أن العنصرية تستند إلى تأويل فاسد لنتائج البيولوجيا، وما يعيننا في هذا العنصر هو أن نبين الاختلاف بين استعمال العنصرية بأشكالها المختلفة للبيولوجيا ونتائجها، وتحليلات ميشيل فوكو باسم السياسة الحيوية حيث بين بعض وجوه تحولات العنصرية كما أشرنا إلى ذلك في القسم الثاني من البحث. ولدراسة هذا الموضوع فضلنا العودة إلى ما قدمه أحد الفلاسفة المعاصرين وهو كريستيان دولكمبان "Christian Delacampagne" ١٩٤٩-٢٠٠٧ في كتابه: تاريخ العنصرية، وذلك لسببين يكمن السبب الأول في أن هذا الفيلسوف يعد تلميذاً لميشيل فوكو، ومن ثم فإنه كان على دراية بمفهوم السياسة الحيوية بما أنه قد تابع دروس أستاذه في الكوليج دي فرانس، ويعود السبب الثاني إلى كونه قدم تاريخاً شاملاً لموضوع العنصرية مقارنة بما قدمه أستاذه الذي تناول الموضوع على أهميته في السياسة المعاصرة تناولاً مقتضباً ومختصراً. ولا شك أنه من غير الممكن عملياً أن نعرض لمختلف المراحل التي تناولها هذا الفيلسوف في تاريخه للعنصرية؛ وإنما سنكتفي بالإشارة إلى نقاط التقاطع والاختلاف بينه وبين ميشيل فوكو.

يرى دولكمبان أن ما يقدمه مجرد تاريخ من بين التواريخ الممكنة للعنصرية، وذلك لأن العنصرية لها أكثر من تاريخ يمكن تأويله بحسب الحقبة والجنس والجنسية التي تنتمي إليها، بما أن المساواة بين الأعراق لم تكن، كما قال: (فكرة طبيعية)^(٢٠٠). يشهد على ذلك تاريخ العنصرية بأشكاله وأنواعه المختلفة.

فماذا يقصد بالعنصرية؟ وما هي أشكالها التاريخية الكبرى؟ العنصرية هي (كراهية الآخر باعتباره كذلك)^(٢٠١). وتختلف العنصرية عن مفهومي التمرکز العرقي "ethnocentrisme" وكره الأجانب "xénophobie"؛ وذلك لأن المفهوم الأول يعني موقفاً يفيد أن أفراد الجماعة متميزون ومتفوقون، وأن عرقهم هو مركز العالم. ويستند هذا الموقف في الغالب إلى ما يلاحظ على المجتمعات (المتوحشة) أو (البداية) أو المجتمعات بلا كتابة. ولكن نزعة التمرکز العرقي لا تعني المتوحشين فقط بل هي

نزعة عالمية، وهو ما أثبتته النزعة المركزية الأوروبية. ولم تفلح التربية والتعليم والثقافة إلى اليوم من القضاء على هذه النزعة. أما مفهوم كره الأجانب فمن الصعب تمييزه عن العنصرية بما أنه مقرون بكرهية الأجنبي. فمما لا شك فيه أن الانتقال من كره الأجنبي إلى العنصرية انتقال يسير بل قد يكون مقدمة للعنصرية. إن كره الأجنبي ناتج عن شخص له لغة وثقافة وجنسية أجنبية، أما العنصرية فإنها كراهية شخص ينتمي إلى عرق أجنبي. هذا، وتجب الإشارة إلى أن العنصرية في عمومها، تبدأ من التمرکز العرقي وكره الأجنبي وتتجاوزهما؛ لأنها تؤمن بدونية الأعراق المخالفة لها، ومن هنا خطر العنصرية الكامن في أنها تعطي للكرهية أساسا (موضوعيا)؛ وذلك بالاستناد إلى تأويل معين لنتائج البيولوجيا، وهو ما يدعيه دائما الخطاب العنصري، على الرغم من أن علم البيولوجيا يؤكد أن البشر متشابهون على الرغم من أن الأفراد مختلفون^(٢٠٢).

ظهرت العنصرية بأشكال مختلفة أهمها الشكل البربري، والبربراني، والنساء، والعبيد في العصور القديمة، واتخذت العنصرية في العصور الوسطى شكل معاداة السامية، والزندقة، وظهر الشكل الحديث للعنصرية في نهاية القرن السابع عشر وتقوى في القرن الثامن عشر عند علماء التاريخ الطبيعي، وفي القرن التاسع عشر عند أنصار العرق الأعلى، وتجسد في جرائم الإبادة الاستعمارية، واتخذ أشكالا مرعبة في القرن العشرين عندما ارتبط بالفاشية والنازية والمحركة والستالينية والغولاغ، وإبادة الأرمن، والغجر، وما حصل من إبادة جماعية في كمبوديا في ظل حكم الخمير الحمر، والعنصرية الصهيونية في فلسطين، وفي رواندا، ويوغسلافيا سابقا أو في البوسنة والهرسك، والأشكال الجديدة التي تعرفها العنصرية في أوروبا ضد المهاجرين عموما وضد العرب والمسلمين على وجه الخصوص، من هنا يدعونا دولكمبان إلى أن يكون لنا موقف من العنصرية يسمح بكشف خلفيتها التاريخية وأساسها العلمي المزعوم وآثارها المباشرة على الآخر، والوعي بمخاطرها ومحاولة الحد منها.

وعلى الرغم من تعدد الأشكال التاريخية للعنصرية، إلا أنه من الممكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين: يمتد القسم الأول من اليونان إلى غاية القرن الثامن عشر حيث عرفت البشرية أشكالاً مختلفة من العنصرية تتفق في كره الآخر، وتختلف في الأرضية أو القاعدة المعرفية في التفسير، ومنذ القرن الثامن عشر أصبحت العنصرية تتمتع بأرضية تفسيرية واحدة قائمة على تأويل فاسد لنتائج البيولوجية. ولقد ظهر هذا التفسير أول ما ظهر في ما قدمه علماء التاريخ الطبيعي في القرن الثامن عشر، وذلك عندما أدخلوا مفهومًا ملتبسًا وخطيرًا ألا وهو مفهوم العرق كأساس لتصنيف البشر إلى فئات ومراتب^(٢٠٣).

ولقد تم اعتماد مفهوم العرق بما في ذلك العرق الأعلى والعرق الأدنى في القاموس الفرنسي في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، وتم استعماله من قبل مؤرخين أمثال بولانفيي الذي أشرنا إلى آرائه في القسم الثاني من هذا البحث، وذلك في سياق حرب الأعراق المفضية في نظر ميشيل فوكو إلى العنصرية، وعلماء التاريخ الطبيعي ومنهم السويدي ليني "Linné" ١٧٧٨-١٧٠٧ الذي قدم تصنيفاً للنباتات ما يزال مقبولا، وقسم البشرية إلى أربعة أعراق هي: الأوروبية، والأمريكية، والآسيوية، والأفريقية، تتفاوت فيما بينها من حيث الذكاء والقدرات. كما قدم الهولندي كومبار "Camper" ١٧٢٢-١٧٨٩ تصنيفاً بناء على دراسة الجمجمة تبين تقارباً بين العرق الأسود والقردة. ويعتبر هذا العالم من رواد العلم الفاسد في هذا المجال، لأن آرائه ما تزال تلقى قبولا عند العنصريين المعاصرين. كما قدم الفرنسي بيفون "Buffon" ١٧٠٧-١٧٨٨ في كتابه: التاريخ الطبيعي مقارنة بين الصفات الحيوانية والإنسان، وذهب في القول إلى (أن الإنسان الأسود بالنسبة للإنسان الأبيض أشبه بالحمار بالنسبة للحصان، وأنه إذا كان الإنسان الأبيض إنساناً، فإن الإنسان الأسود أو الزنجي هو حيوان كامل مثل القرد)^(٢٠٤). وهو صاحب نظرية تقهر أو انحطاط النوع حيث يظهر الإنسان الأسود في مؤخرة الترتيب دائماً.

و ازدهرت في القرن التاسع عشر، قرن الاستعمار، نظرية العرق الأعلى مقارنة بالأعراق الدنيا، وأشهر منظر لها هو الفرنسي غوبينو "Gobineau" ١٨١٦-١٨٨٢ في كتابه: دراسة في تفاوت الأعراق، وهو أول كتاب في تاريخ النظرية العنصرية. لقد كان هدف غوبينو هو أن يجعل من التاريخ جزءاً من العلوم الطبيعية، ولتحقيق ذلك رأى أن العنصر الأساسي المحدد لتاريخ البشرية هو الدم، لأن الدم في نظره، يتضمن قيماً وفضائل لا يمكن اختزالها إلى مجرد معطيات فيزيائية. ولقد ألهمت غوبينو الفكرة التي قرأها عند عالم الفيزيولوجيا الفرنسي بيشا القائلة: (إن الحياة هي مجموع القوى المقاومة للموت)^(٢٠٥). ولقد عمل على نقل هذه الفكرة من حالة الأفراد إلى الجماعات والمجتمعات والحضارات، مؤكداً على أن مصير الحضارة متعلق بمبدأ مؤداه نوعية دم الرجال وقوته وطاقته، وبكلمة حيويته "vitalité". والسؤال الذي يطرح نفسه في هذه الحالة هو كيف نقيس حيوية الدم؟ قدم غوبينو جواباً عاماً وملتبساً قائماً على فكرة المزيج أو الخليط "mélange" أو التهجين "métissage"^(٢٠٦).

يرى غوبينو أن الإنسانية بدأت بثلاثة أعراق تنحدر من أسلاف مغايرة. وتتميز هذه الأعراق الثلاثة منذ البداية بالتفاوت. وتعتبر هذه الفكرة بالنسبة له بديهية أو مسلمة غير قابلة للنقاش، ولا يرقى إليها الشك. وعليه، فإن هنالك حيوية أكثر في دم العرق الأبيض الذي يتميز بجماله ونكائه ونشاطه، مقارنة بدم العرق الأصفر الذي يهتم كثيراً بما هو نافع ومفيد، ودم العرق الأسود الذي يأتي في مؤخرة الترتيب، ويتميز بعجزه عن الانفصال عن أحاسيس اللحظة الراهنة. وبناء على قانون الخلط والمزج والهجنة فإن العرق الأبيض يميل إلى امتصاص الأعراق الدنيا التي تميل بطبعها إلى الانطواء على نفسها، وترتبط بعاداتها، وتقع أسيرة جمود يمنعها من التحضر. وبناء عليه فإن العرق الأبيض هو العرق الأعلى والأقدر والأكفأ، وأما العرق الأسود فهو العرق الأدنى والأضعف.

ولكن إذا كان مبدأ الخلط والمزج إيجابياً في بداية الحضارة، فإنه ينقلب على نفسه ليصبح سلبياً، وذلك وفقاً للقاعدة القائلة: قليل من المزج مفيد، وكثير من المزج

مضر. لماذا؟ لأن العرق الأعلى لم يعد مستفيداً من هذا المزج، في حين بدأت الأعراق الدنيا تستفيد أكثر من العرق الأبيض. من هنا تبدأ عملية انحطاط وتقهقر العرق الأعلى. ولعل ما تجب الإشارة إليه هو أن نظرية غوبينة لا تترك أي مجال للحرية، أنها مصممة كالألة وتخضع لحتمية قاهرة. ولقد تعززت هذه النظرية كثيراً بالنظرية التطورية التي أسسها دارون (١٨٠٩-١٨٨٢) وبالتأويلات الاجتماعية والنفسية التي أعطيت لهذه النظرية، والتي لا يتسع المجال للنظر في أنواعها، وحسبنا أن نشير في هذا السياق إلى أن نظرية غوبينو كانت الأساس الأيديولوجي للاستعمار وللفاشية والنازية، ولمختلف الحركات العنصرية المعاصرة.

فما هي العلاقة بين هذا التاريخ الموجز للعنصرية والسياسة الحيوية موضوع بحثنا؟ من الواضح أن هذا التاريخ يشكل جزءاً من المسار الذي رسمته التحليلات الخاصة بالسياسة الحيوية، بما أنه ينطلق من فكرة العرق عند المؤرخين ثم عند علماء التاريخ الطبيعي والبيولوجيا، ومنهم إلى الأيديولوجيين بمختلف مشاربهم. ولكن مع ذلك هنالك اختلافات أساسية أهمها أن السياسة الحيوية على الرغم من أن قاعدتها العلمية هي البيولوجيا أو علم الحياة إلا أنها لم تهتم كثيراً بتحليل هذه القاعدة العلمية، والسبب في ذلك يعود إلى منهج الفيلسوف ميشيل فوكو الذي لا يميز بين العلم والأيديولوجية، وبين المعرفة والسلطة كما أشرنا إلى ذلك في القسم الأول من هذا البحث، في حين أن تاريخ العنصرية يوقفنا عند القاعدة العلمية والتأويلات المختلفة، وهذا في نظرنا، موقف منهجي إيجابي؛ لأنه يبين لنا الفاصل بين العلم وبين تأويله، وأما الربط التام بين المعرفة والسلطة كما بين ذلك فوكو فيشوبه الكثير من الإجحاف في حق العلم. والاختلاف الأساسي الثاني يتمثل في أن تاريخ العنصرية بين وجوها مختلفة ومتعددة للعنصرية، وبخاصة ما بين العنصريات القديمة - إن صحت العبارة - التي تتفق في الهدف، والعنصريات الحديثة التي تتفق في القاعدة والهدف على السواء، في حين أن السياسة الحيوية، وبخاصة ما جاء في كتاب: يجب الدفاع عن المجتمع فإنه لم يبين لنا هذا الفارق الأساسي. ويتمثل الاختلاف الثالث في موقف الفيلسوفين، ففي الوقت الذي لا يتردد فيه ديكمبان من

الرد ونقد ورفض العنصرية، مصرحاً أن كتابه: تاريخ العنصرية كتاب ملتزم بما أن العنصرية غير محايدة^(٢٠٧)، فإننا نجد ميشيل فوكو يعرض للعنصرية كواقعة تاريخية، وحتى في رده في أحد دروسه في الكوليج دي فرانس اكتفى بتأكيد المعطيات التاريخية، رافضاً الدخول في المناقشات التي تثيرها العنصرية^(٢٠٨). هذا لا يعني بالطبع أن فوكو لا يرفض العنصرية، ولكن طريقته الأركيولوجية - الجينالوجية حتمت عليه هذا الوصف المحايد، وهو وصف تعرض للنقد الشديد من قبل الدارسين لمنهج هذا الفيلسوف في تحليل الخطاب.

ثالثاً - في التوظيف والتأويل:

إذا كنا قد نظرنا إلى السياسة الحيوية في العناصر السابقة من هذا القسم من جهة علاقاتها وما يميزها عن غيرها من المفاهيم، فإننا سنحاول النظر في هذا العنصر إلى عملية توظيف وتأويل هذا المفهوم من قبل بعض الفلاسفة والباحثين، وهو ما يؤكد بلا شك أهمية هذا المفهوم سواء من جهة تحوله إلى مفهوم إجرائي يوظف في مجالات عديدة، وبخاصة في مجال الصحة^(٢٠٩) والعملة^(٢١٠) والهوية^(٢١١) والاستعمار^(٢١٢)، أو من جهة تحوله إلى موضوع تأويل مركزي عند بعض الفلاسفة والمفكرين المعاصرين الذين ينتصرون لتحليلات ميشيل فوكو السياسية القائمة على السياسة الحيوية.

وفي هذا السياق فقد أثار الفيلسوف الألماني المعاصر بيتر سلوترديجك "P. Sloterdijk" (١٩٤٧ - ..) جدلاً في الأوساط الفكرية والعلمية منذ أن قدم محاضرة عامة سنة ١٩٩٧، ثم نشرت لاحقاً في كتاب بعنوان: قواعد للحظيرة البشرية، ٢٠٠٠، حيث ربط بين نتائج البيولوجيا وتقنياتها ومفهوم السياسة الحيوية كما صاغه فوكو ومفهوم الإنسانية كما انتهى إليه هيدغر في رسالته حول الإنسانية.

يتلخص موقف سلوترديجك في جملة من النقاط أهمها: النقد الجذري للنزعة الإنسانية، أو ما سماه بفشل الإنسانية في ترويض الجانب الحيواني من الإنسان،

وقراءته الخاصة لنتائج علم تحسين النسل "eugénisme" الذي رأى فيه بديلاً ممكناً لتدهور الإنسانية وأساساً للسلطة الحيوية المعاصرة، وبخاصة بعد إقبال الغالبية على استعمال نتائج تحسين الجسد. واستعمل لهذا الغرض عبارة متداولة في أوساط اليساريين عموماً والاشتراكيين على وجه التحديد في زمن الثورة الروسية بعد أن أضاف لها تصوره الجديد. يقول (إذا كانت الاشتراكية تعني مجالس السوفيت والكهرباء، فإن الليبرالية المعاصرة هي الأفلاطونية والهندسة الوراثية)^(٢١٣). وهو ما يعني اتفاق مختلف التيارات السياسية، سواء كانت يمينية أو يسارية على الاستفادة من نتائج البيولوجيا والهندسة الوراثية تحديداً. وعملياً فإن الإنسانية، في نظره، لا تملك شيئاً أمام التقدم لأنها محكومة دائماً بمثال ونموذج: الإنسان الأقوى. لذلك اقترح بديلاً يركز على نوع من الإصلاح للنوع الإنساني، قائم على ما سماه بالأنثروبوتقني "anthropotechnique" المستمد من نتائج الهندسة الوراثية. ولقد رأى النقاد بمختلف اتجاهاتهم في هذا البديل ما يقرب بين سلوترديجك والأطروحات النازية المتعلقة بتحسين النوع، ولم تتردد مجلة ثقافية وفكرية معروفة في ألمانيا والعالم وهي مجلة دير شبغل "Der Spiegel" بوصف مشروعه بمشروع (الإنسان الأعلى).

ولقد جاءت أولى الردود على هذه الأطروحات من ألمانيا، وبخاصة من هابرماس وتلامذته. فقد وصف يورغن هابرماس "J.Habermas" ١٩٢٩ - .. هذا المقترح (قواعد للحظيرة البشرية) بالنازية الجديدة، رافضاً فكرة الاستنساخ البشري، ومبيناً مخاطر التدجين البشري^(٢١٤). كما رأى في هذه الأفكار الفيلسوف ليك فيري "Luc Ferry" ١٩٥١ - .. محاولة لأحياء النسالة العنصرية. كما كشف عن تناقض سلوترديجك الذي نعى الإنسانية بمختلف مكتسباتها وفي الوقت نفسه رأى في الهندسة الوراثية وتقنياتها المختلفة بديلاً يصلح الإنسان ويبعثه من جديد. من هنا يخلص فيري إلى أن ما قدمه سلوترديجك لا يخرج عن ما قاله فلاسفة (موت الإنسان)، وأنه مجرد صوت يضاف إلى قائمة أصوات النفي والنهيات، في حين أن العلم عموماً، والبيولوجيا على وجه الخصوص وعلم الوراثة بوجه أخص، وكما بين

ذلك عديد العلماء لا تتنافى مع النزعة الإنسانية. ولقد اعتمد ليك فيري في رده على ما قدمه ثلة من العلماء والفلاسفة في أبحاثهم حول الاستنساخ حيث انتهوا إلى ضرورة منع قيام مثل هذه العمليات، وهو ما يؤكد في نظر فيري على أن النزعة الإنسانية تتجذر أكثر وتتأصل أكثر بالعلم والتقنية وليس العكس^(٢١٥)، وهو ما بينه في كتابه المشترك مع العالم البيولوجي جان ديديي فانسون J-D Vincent ١٩٣٥-،.. وكان بعنوان: ما هو الإنسان؟ حول الأسس البيولوجية والفلسفية^(٢١٦).

ومن جهته ذهب المؤرخ والفيلسوف آلان رنو " Alain Renault " ١٩٤٨-.. إلى أن ربط علم النسالة بالسياسة بغرض نقد النزعة الإنسانية ليس أمراً جديداً، وإنما يدخل في إطار تاريخ مناهضة النزعة الإنسانية الذي بدأ مع الرومانسية ومع الفيلسوف نيتشه مروراً بهيدغر وفوكو، وأن من السذاجة، في نظره، الإقرار بأن المرحلة الإنسانية قد انتهت، لأن ذلك يدعونا إلى النظر في جملة القيم التي حملتها الإنسانية وعلى رأسها قيم الديمقراطية. من هنا يرى رنو أن ما طرحه سلوترديجك يدخل في سياق إعادة تنشيط العقلانية الديمقراطية تحت تأثير نظرية جون راولس " J. Rawls " ١٩٢١-٢٠٠٢ في العدالة وأخلاق المحادثة عند هابرماس، ويعتبر علامة صحية على النزعة الإنسانية وليس العكس كما يدعي ذلك سلوترديجك^(٢١٧).

إن هذا النزاع، الذي حاولنا أن نقدمه في صورة موجزة، يبين أن السياسية الحيوية بوصفها مفهوماً إجرائياً وتأويلاً فلسفياً قد دخلت ضمن صراع التأويلات حول نتائج البيولوجيا، وإذا كان ميشيل فوكو لا يذهب مذهب سلوترديجك في التحليل، فإن السياسة الحيوية قد شكلت إحدى منطلقات هذا الفيلسوف. وفي تقديرنا، فإنه يجب التمييز بين مستويين أساسيين في مفهوم السياسة الحيوية: المستوى الأول خاص بالجانب الوصفي للمفهوم الذي يرصد عمليات سياسية وتنظيمية بدأت في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر عندما طرحت مسألة الصحة على المجتمع وعلى السياسية على السواء، بغرض الاعتناء بها لأغراض اقتصادية وسياسية. ومما لا شك فيه أن ما قدمه ميشيل فوكو في هذا

المجال يشكل جزءاً من تاريخ التقنيات والإجراءات السياسية التي تثري الفكر السياسي عموماً والفلسفة السياسية على وجه الخصوص. وهناك مستوى ثان ويتمثل في أن مفهوم السياسة الحيوية يتضمن تأويلاً للسلطة قائماً على القوة والعلاقات الإستراتيجية، حيث تشكل السياسة الحيوية جزءاً من هذا المفهوم التأويلي الذي ينقسم حوله الدارسون إلى أنصار وخصوم، ويختلف النقاد في تقييمه وتقديره.

ومن بين الفلاسفة الذين ينتصرون بشكل صريح إلى أطروحات ميشيل فوكو، نشير إلى الفيلسوف الإيطالي آغامبان "G.Agamben" ١٩٤٢-، الذي كتب تاريخاً لمفهوم السياسة الحيوية بدأه باليونان، وليس فقط كما ربطه ميشيل فوكو بالقرن الثامن عشر، مؤكداً أن ما كان استثناء أصبح قاعدة، وأن السياسة الحيوية بدأت بما سماه الحياة العارية "vie nue /Zoe" التي تعني عند الإغريق (مجرد العيش)، وهي صفة مشتركة بين الكائنات الحية (الحيوانات، البشر، الآلهة)، وتختلف عن الحياة المتميزة أو الخاصة "vie qualifiée /bios" التي تفيد شكلاً أو صورة خاصة لحياة فرد من الأفراد أو جماعة من الجماعات. وأن السلطة في صورتها الحديثة التي سماها بسلطة السيادة، هذا الشكل الذي حل محله في نظر فوكو شكلاً السلطة الانضباطية والحيوية، معنية ليس بالحياة الخاصة وإنما بالحياة العادية والصامتة للأجئيين والمنفيين والمبعدين، أي ذلك الإنسان الذي يتم التضحية به، أو بتعبير آخر، الإنسان الضحية، ومن هنا جاء عنوان كتابه الأساسي: الإنسان الضحية "homo sacer"، والذي يتم إخضاعه بمختلف الطرق والوسائل، ويظهر يومياً في جملة من الإجراءات الخاصة بالصحة العامة، والعمل، والهجرة، والمخدرات. كما تم إخضاع مظاهر الحياة إلى مختلف الإجراءات الإدارية. ولا يتردد آغامبان في الإقرار بأن السلطة الغربية بوصفها سلطة سيادة تتحدد بالإقصاء والاعتقال والموت، بمعنى بالإقصاء المنظم^(٢١٨). وهو ما بينه بشكل واضح في كتابه الذي خصه للمحتشدات النازية^(٢١٩).

وفي السياق ذاته نقرأ للفيلسوف الإيطالي أنطونيو نيجري "A. Negri" ١٩٣٣-، والناقد الأدبي الأمريكي ميخائيل هارد "M. Hardt" ١٩٦٠-، في

كتابهما: الإمبراطورية، ما نصه: (لقد مهّدت أعمال ميشيل فوكو الأرضية لاختبار آليات السلطة الإمبراطورية)^(٢٢٠). كما بينت عملية الانتقال من المجتمعات الانضباطية إلى المجتمعات المراقبة التي تتناسب ومجتمع ما بعد الحداثة، الذي أطلق عليه عالم الاجتماع الفرنسي آلان توران A. Touraine ١٩٢٥ - ..، اسم المجتمعات ما بعد الصناعية القائمة على البرمجة، حيث تأخذ آليات المراقبة طابعاً "ديمقراطياً" (٢٢١).

ونظراً لكون تلك الآليات موزعة على الجسم الاجتماعي، فإنها تقوم بعمليات الدمج والإقصاء من خلال آلات تنظم الأدمغة (أنظمة الإعلام الآلي، وشبكات الإعلام والإخبار والدعاية)، وترويض الأجساد (مختلف المؤسسات الاقتصادية والصحية والتربوية والعسكرية). وعليه فإن المجتمعات الرقابية تتميز عن غيرها بكثافة وتعميم لأجهزة الضبط والرقابة على مختلف أعضاء الجسم الاجتماعي بحيث تنظم سلوك الأفراد والجماعات. وفي تقديرهما، فإن أعمال فوكو تسمح بتعرف طبيعة السياسة الحيوية التي تنظم الحياة السياسية والاجتماعية من الداخل، بحيث أصبحت الحياة موضوعاً وهدفاً للسلطة السياسية. ومن ثم فإن ما يشكل رهان هذه السلطة أو السياسة هو (إنتاج وإعادة إنتاج الحياة ذاتها)^(٢٢٢). وليست الإمبراطورية إلا شكلاً جديداً للسلطتين الانضباطية والحيوية، أو كما قالوا: (لا تسيّر الإمبراطورية الإقليم والسكان فقط، وإنما تعيد إنتاج العالم الذي تسكنه. لا تنظم العلاقات الإنسانية فقط، وإنما تعمل على مراقبة الطبيعة الإنسانية، وهدفها هو الحياة الاجتماعية في مجملها)^(٢٢٣). وليست الإمبراطورية إلا الصورة الجديدة للعولمة التي تعمل بالآتي الضبط والمراقبة، ويعمل القانون الدولي على إعطاء الشرعية لهذه السلطة التي لا تكفي بمراقبة الحياة، وإنما على إعادة إنتاجها، وذلك لأن (القوى الصناعية والمالية الكبرى لا تنتج السلع فقط وإنما تنتج الذاتيات أيضاً "subjectivités" (٢٢٤).

هذا، ونشير إلى أن غالبية المهتمين بالدراسات ما بعد الكونيالية "post-colonialisme" ينظرون بإيجابية إلى ما قدمه ميشيل فوكو من دراسات نقدية

للحادثة الغربية وللتاريخ الغربي، وتسمح بتجديد حقل الدراسات التاريخية والسياسية، وتمكن من إدراك الخصوصية الثقافية للشعوب المستعمرة. وفي هذا السياق نشير، على سبيل المثال، إلى ما قدمه إدوارد سعيد ١٩٣٥-٢٠٠٣ في مجال نقد الاستشراق حيث وظف التحليلات التي قدمها فوكو، وبخاصة مفاهيم الخطاب والسلطة والمقاومة^(٢٢٥). كما نقرأ هذا التوظيف في دراسات المفكر الهندي هومي بابا "H.Bhabha" ١٩٤٩-...، وتحليله لمسائل الهوية وعلاقتها بالسلطة^(٢٢٦). والذي لا شك فيه هو أن هذا الجانب من التوظيف يحتاج إلى دراسة مستقلة نظراً لأهميته سواء على مستوى قيمة المفاهيم التي قدمها ميشيل فوكو أو على مستوى هذه الثقافات، وما يمكن أن تكشف عنه من خصوصية خارج الأطر المعرفية التقليدية والنمطية على السواء^(٢٢٧).

وإجمالاً، فإنه إذا كانت العناصر المنهجية لهذا القسم تشير إلى مختلف علاقات السياسة الحيوية، سواء ضمن مفهوم السلطة عند ميشيل فوكو، أو في علاقتها بالليبرالية أو الماركسية أو بالشمولية، أو أهميتها الوظيفية والإجرائية والتأويلية في دراسة مواضيع سياسية جديدة، فإنها لا تقدم صورة واضحة، في تقديرنا، لهذه السياسة الحيوية ما لم نتوقف عند الآراء النقدية التي ناقشتها، وهو ما سنحاول أن نبينه في صورة خلاصة نقدية لهذا البحث.

خلاصة نقدية

يسمح التقليد الفرنسي في فلسفة العلوم المعروف بالإبستمولوجيا بدراسة علاقة العلوم بتاريخها، وهو ما يفتحه على المشكلات السياسية والاجتماعية، مثلما عبّرت عن ذلك أعمال كانغيلام المختلفة، وسمحت لميشيل فوكو بإبراز هذا الجانب في مختلف دراساته بحيث توسع مجال تاريخ العلوم عند هذا الفيلسوف ليشمل التاريخ الثقافي، كما بين ذلك بحق هابرماس^(٢٢٨).

ويعتبر مفهوم السياسة الحيوية، كما حاولنا دراسته في هذا البحث، مثلاً نموذجياً لتقاطع المعرفي والسلطوي، والنظري والعملي، وذلك لأنه بيّن من جهة التطور الذي لحق بالبيولوجيا، ومن جهة أخرى الوجه العملي والإجرائي لتطور الرأسمالية من الناحية الاقتصادية، والليبرالية من الناحية السياسية. كما كشف عن الرّهانات التي يحملها تحويل موضوع الحياة إلى موضوع سياسي، وذلك لأغراض اقتصادية وسياسية من الممكن أن تؤدي إلى القضاء على الحياة، وهو ما عكسته السياسات العنصرية قديماً وحديثاً، وظهر بجلاء في النظام الشمولي بأشكاله المختلفة.

ومما لا شك فيه أن مفهوم السياسة الحيوية يعكس اهتمام ميشيل فوكو بموضوع السلطة عموماً، والسلطة الطبية على وجه التحديد، وذلك نظراً لدور هذه السلطة في تجسيد العلاقة القائمة بين السلطتين الانضباطية والحيوية^(٢٢٩). وعليه فإن القائلين بتعارض السلطتين لم يدركوا دور الطب والجنس بين شكلي السلطتين^(٢٣٠) اللتين حولتا الحياة والجسد إلى موضوع السلطة، على الرغم من انفراد السلطة الانضباطية بالجسد والأفراد عموماً، واختصاص السياسة الحيوية بالسكان. وفي تقديرنا، فإن هذا الطرح لا يتعارض سواء مع القائلين بأن السياسة الحيوية تدخل في إطار التاريخ الطبيعى للمعايير الذي اهتم به ميشيل فوكو تحت تأثير أستاذه جورج كانغيلام، وأن فلسفته يمكن قراءتها على أنها محاولة لإقامة تاريخ جينيالوجي لهذه المعايير بدءاً من تاريخ الجنون وانتهاء بالاهتمام بالذات^(٢٣١)،

أو مع القائلين بأن مفهوم السياسة الحيوية يدخل ضمن فنون الحكم الليبرالية الجديدة، وعمليات التطبيب الجسمي والنفسي للمجتمع^(٢٣٢).

إن هذه الأهمية الإجرائية لمفهوم السياسة الحيوية، يطرح سؤالاً أولياً وهو: لماذا هذا الاهتمام الذي أبداه ميشيل فوكو بموضوع الحياة مقارنة بالمجالات المعرفية الأخرى التي درسها؟ يرى بعض الدارسين أن سبب هذا الاهتمام يعود إلى مصادر فكر فوكو المرتبطة بالفيلسوف الألماني فردريك نيتشه، حيث تحتل الحياة بما هي قوة وطاقة وصراع مكانة أساسية، وإلى علاقة الحياة بمفهومه للسلطة عموماً، وللسياسة الحيوية تحديداً^(٢٣٣).

و في هذا السياق يرى الفيلسوف الفرنسي جاك رونسيار "J. Ranciere" ١٩٤٠ - ..، أن فكرة الذات السياسية لا يمكن ردّها أو اختزالها إلى ما حلله ميشيل فوكو باسم الأجساد والسكان؛ لأنهما يشكلان موضوعاً للسياسة وليس للفعل السياسي. ذلك أن ما يميز "الحيوان السياسي" وفقاً لعبارة أرسطو ٣٨٤-٣٢٢ ق.م، هو اهتمامه بالسياسة، بمعنى قدرته على الفعل وعلى المشاركة السياسية كموضوع وكذات في الوقت نفسه. أما ما وصفه فوكو باسم الجسد والسكان فهو موضوع السياسة فقط، أي المجال السياسي وليس الفعل السياسي. ومن ثم فإن ما قدمه فوكو باسم السياسة الحيوية ليس أكثر من ممارسات السلطة وبعض آثارها.

وبتعبير آخر، فإن السياسة تقوم وفقاً لفوكو بعمليات تفريد وجمعة "socialisation" للسكان. وفي هذه الحالة، فإن الأمر لا يتصل بالسياسة، لأن السياسة تبدأ عندما تكون الذات قادرة على الاهتمام بالجماعة. ومن البين أن هذا الجانب الذي يخص علاقة الإنسان بالسياسة لم يهتم به فوكو، وكل ما قدمه باسم السياسة الحيوية لا يتعدى طريقة عمل السلطة وسيطرتها على الحياة. ومرد ذلك، في نظر رنسيار، هو أننا لا نستطيع أن نفصل التحليل السياسي الذي قدمه ميشيل فوكو باسم السياسة الحيوية، وكذلك السلطة الانضباطية عن السياق الفكري الذي ظهر فيه، والذي يتصل بمرحلة السبعينيات من القرن العشرين حيث كان النقاش

قائماً حول فرضية القمع والتحرر في المنظورين الفرويدي والماركسي. من هنا وجب الحديث عن السلطة الحيوية بما هي قواعد وإجراءات خاصة بالرقابة والأمن والشرطة، وليس بالسياسة لأن السياسة مقولة عامة لم يحلها ميشيل فوكو.

ولا يقلل رانسيار بهذا النقد من أهمية السلطة الحيوية بوصفها تقنية سلطة/ حكم، وإنما يعترض على الأبعاد التي أعطيت لها من قبل بعض الفلاسفة، وبخاصة من قبل آغامبان الذي ربط بين السياسة الحيوية والسيادة متخذاً من النظام النازي مجالا لتأكيد هذه العلاقة التي لا يمكن تعميمها، وذلك على الرغم من أن فوكو يشير إلى كيفية تحول السياسة الحيوية إلى سياسة عنصرية في النظام النازي، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، ولكنه لا يربطها بموضوع السيادة هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن للسياسة الحيوية، في نظره، دوراً إيجابياً يظهر في محاولة بعض الباحثين تطبيقها على مواضيع الصحة والمرض والمخدرات، وبعض الأمراض الخطيرة كمرض فقدان المناعة على سبيل المثال. ولكن محاولة بعضهم إيجاد أساس أنطولوجي لفكرة الحياة انطلاقاً من السياسة الحيوية، وذلك بالاستعانة بأعمال جيل دلوز "G.Deleuze" ١٩٢٥-١٩٩٥، وفوكو كما فعل نيقري أو سلوترديجك، فإن ذلك، في نظر رانسيار، يخرج السياسة الحيوية كمفهوم إجرائي من سياقها ويعطيها أبعاداً لا تنطبق ودلالاتها التاريخية والسياسية^(٢٣٤).

وتعبر السياسة الحيوية، بما هي فن من فنون الحكم، عن الجانب العملي وهو ما يتفق ومنهج فوكو في تقديم العملي على النظري، والتحليل على التنظير، أو وفقاً لتعبيره، وصف الممارسات الخطابية وغير الخطابية^(٢٣٥).. ولكن السؤال الذي يطرح في هذه الحالة هو: إذا كانت السياسة الحيوية تمتلك القدرة الوصفية والتحليلية فهل تملك القدرة التفسيرية والمعيارية، بمعنى تقديم الأسباب وطرح قيم وبدائل؟ لا ترد الفيلسوفة الأمريكية نانسي فرايزر "N.Fraiser" ١٩٤٧-...، في وصف المشروع السياسي لميشيل فوكو، ومنه مفهوم السياسة الحيوية، بافتقاره إلى المعيار والبدل^(٢٣٦). وهذا موقف تتقاسمه مع عديد الفلاسفة، وبخاصة مع الفيلسوفين

هابرماس، وشارل تايلور "CH.Taylor" ١٩٣١-،.. على الرغم من أن هذا الأخير يرى في حديث فوكو عن الذات في أخريات حياته بما هي أثر فني، يطرح تحديات حقيقية أمام تأويل هذه الفلسفة^(٢٣٧).

و إذا كانت السياسية الحيوية تعبير نظري عن ممارسات سياسية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما علاقة هذا المفهوم بمواقف الفيلسوف السياسية؟ ذلك أن المواقف السياسية المختلفة لميشيل فوكو، سواء مع الطلبة قبل وأثناء أحداث مايو ١٩٦٨، أو مع السجناء ومشاركته في تأسيس مكتب الاستعلام حول السجون، أو مشاركته في بعض لجان الدفاع عن المهاجرين العرب في فرنسا، أو انتصاره للمنشقين عن الاتحاد السوفياتي والثورات التي عرفتتها بعض البلدان الاشتراكية سابقا، كالمجر وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا، أو انتصاره للثورة الإيرانية، كل هذه المواقف السياسية يدور حولها نقاش يتلخص في السؤال الآتي: هل تعد تلك المواقف تطبيقا لمفهومه للسلطة أم أنها تعبير عن مواقف ظرفية^(٢٣٨)؟

لا يتردد بعض الفلاسفة والدارسين في وصف المواقف المختلفة لميشيل فوكو بمواقف "اليسار الطفيلي"، أي مواقف ذاتية وجذرية وغير بناءة، وذلك وفقا للمقولات الماركسية الدارجة في هذه السياقات. وعلى سبيل المثال يخلص الفيلسوف الأمريكي ميخائيل ولزار "M.Walzer" ١٩٣٥-،.. وذلك بعد دراسة مفصلة للسياسة عند فوكو إلى النتيجة الآتية: إذا كان هدف ميشيل فوكو هو وصف آليات السلطة ضمن منظور إستراتيجي، فإن هذا يتطلب تقديم منظور متناسق مع الواقع وخطة محددة^(٢٣٩). ومن ثم على ميشيل فوكو الإجابة على هذه الأسئلة: ما رأي فوكو في السلطة سواء تعلق الأمر بالسلطة الحيوية أو بغيرها من أشكال السلط التي رسم تاريخها؟ وهل كان موقفه مؤيدا للسلطة بأشكالها المختلفة، أم مناصرا لأنواع المقاومة^(٢٤٠)؟ لا يتردد ولزار في وصف ميشيل فوكو بالفوضوي والعدمي، وذلك نظرا لغياب ما سماه بالمنظور المنسجم والمتناسق لمفهومه للسلطة^(٢٤١).

ولا يختلف نقد هابرماس لمفهوم السلطة عند ميشيل فوكو عن نقد ولزار

وفرايزر، إلا من حيث الطريقة والتركيز على بعض الملامح، على الرغم مما يستوجبه هذا النقد من ضرورة النظر إليه ضمن سياق عام لا يتسع له مجال هذا البحث، ونعني بذلك سياق الحوار والنقاش حول الحداثة وما بعد الحداثة^(٢٤٢). ينتقد هابرماس ما يسميه بنظرية السلطة عند فوكو من زوايا عديدة أهمها: لبس وغموض مفهوم السلطة^(٢٤٣)، على الرغم من أنه يشكل أساس نقد فوكو للحداثة والعقل. وعليه فإن نقد نظرية السلطة، في نظر هابرماس، يعد مقدمة أساسية لنقد فلسفة ميشيل فوكو. ويربط هابرماس بين فكرة فوكو عن إرادة المعرفة بآثار السلطة بفكرة نيتشه حول الحقيقة وإرادة القوة والسيطرة، كما أشرنا إلى ذلك، ليخلص إلى أن مفهوم السلطة، كما حله ميشيل فوكو، يعتبر مفهوما وصفيا لمعطيات واقعية وتاريخية خاصة بعمليات الإخضاع المختلفة يخفي ضمنا نقدا للعقل^(٢٤٤).

كما تتميز مقارنة فوكو للسلطة في نظر هابرماس، في كونها تعتمد على الملاحظة الذاتية للوقائع، ورفض التأويل، ولا تهتم بما يفكره ويفعله الفاعلون موضوع البحث، ومن ثم فإن أفقه التاريخي محكوم بالنظر إلى الممارسات من الخارج، وبذلك يصبح التاريخ الذي يكتبه عبارة عن (تعاقب لأشكال السلطة)^(٢٤٥). وهذا ما حاولنا أن نبينه في تحليلنا لمكانة السياسة الحيوية ضمن مفهومه العام للسلطة الذي يتكوّن من أشكال تبدأ بالسلطة الرعوية، وتنتهي بفنون الحكم الليبرالية.

وعلى الرغم من أن هذا التاريخ وصفي إلا أنه لا ينكر صلته بالحاضر سواء بطريقة مباشرة، مثلما عبر عن ذلك فوكو في أكثر من موقف، أو بطريقة غير مباشرة وهو ما يشكل نوعا من المفارقة الظاهرة، وعملية ربطه للمعرفة بالسلطة، وإحالاته صلاحية وتحقق المعرفة إلى آثار السلطة قد أوقعه في نوع من الدائرة المغلقة التي لا مخرج منها، وهذا ما وسم مفهومه للسلطة بسمة غياب القيم والمعايير. ويعود سبب هذا الغياب، في نظر هابرماس، إلى المواقف اليسارية لفوكو، وإلى مقاربته الوصفية للسلطة التي دفعت به إلى نوع من (الحياد الأكسيولوجي/القيمي)^(٢٤٦)، مع أن فوكو يصنف عمله نظريا وعمليا في إطار من النضال والالتزام.

لكل ذلك، نجد هابرماس لا يتردد في طرح هذا السؤال المحرج، والذي يشكل بلا أدنى شك تحدياً حقيقياً أمام فلسفة فوكو عموماً، وفلسفته السياسية على وجه التحديد ألا وهو: على أي أساس نستطيع أن نفاضل بين المقاومة والطاعة؟ ولماذا نقاوم الهيمنة والسيطرة وأنواع الإخضاع والديكتاتوريات؟ إن أي محاولة للإجابة على هذا السؤال يفرض بالضرورة إدخال مسألة المعايير، وهي المسألة الغائبة في التحليل السياسي لميشيل فوكو. من هنا يخلص هابرماس إلى القول أن السلطة عند فوكو مرادفة للوظيفة البنيوية الخالصة، وهو ما منعه من التفكير في البنيات المعيارية^(٢٤٧).

لا شك أن هذا النقد يمثل أقصى أشكال النقد التي يمكن أن تطال تحليلات فوكو السياسية، وبخاصة وصفه بالتحليل البنيوي الخالص الذي عمل ميشيل فوكو على الابتعاد عنه شيئاً فشيئاً منذ أن نشر كتابه: الكلمات والأشياء ١٩٦٦، والذي وصف في حينه بأنه كتاب بنيوي بامتياز^(٢٤٨). وعليه فإن هذا النوع من النقد لا يهتم بما أجراه الفيلسوف من تعديلات، وبخاصة في موضوع السلطة عندما طرحه في إطار فنون الحكم بما هي علاقة بين أفراد وإرادات وذوات. والحق، فإن ربط مفهوم السلطة بالعقل يعد ربطاً خاصاً بهابرماس أكثر منه بفوكو بحكم أن هذا الأخير لا يناقش العقل، وإنما أشكالاً من العقلانية في التاريخ. هذا ما يؤكد تحليله لنص كانط: ما التنوير؟ الذي يعد إجابة غير مباشرة لنقد هابرماس. يرى ميشيل فوكو أنه لا يجب أن ننظر إلى التنوير على أساس القبول أو الرفض، وإنما يجب النظر إليه على أنه ميراث، أي على أنه تاريخ، ولكنه تاريخ يحددنا، وأن التنوير لا يشكل حقبة أو مرحلة، وإنما موقفاً وخلقاً معيناً ethos، ومن ثم لا معنى، في نظره، للحديث عن الاختيار بين العقل واللاعقل، لأن هذا طرح عقيم وغير منتج^(٢٤٩). لكل ذلك يرى أحد الباحثين، أن القراءة النقدية التي قدمها هابرماس لمفهوم السلطة تتسم بكونها قراءة راديكالية للغاية أو مفرطة في الجذرية^(٢٥٠).

و إذا كان نقد السلطة منصباً على المعايير والبدائل، فإن بعض الدارسين يرون

أن ما قدمه فوكو يشير من جهة إلى بديل ضمني على الرغم من عدم كفايته، والدليل على ذلك تأكيده على ضرورة تخليص الحرية من الهيمنة، ودفاعه عن الحرية بما هي ممارسة، ووقوفه مع أشكال مختلفة من المقاومات، ودعوته في أخريات حياته إلى الذات وإلى تحويلها إلى أثر فني قائم على الحرية، ويعتبر هذا الإصرار على الحرية، على الرغم من طابعه الملتبس، انتصاراً لنوع من الليبرالية التي لم يحدد معالمها^(٢٥١).

وعلى الرغم من أن دراساته لا تحمل بديلاً إلا أنها تفيد في النقد السياسي، بما أنها تعرض وضعيات خاصة تدعو دائماً للإدانة والغضب، بل وتدعو إلى التمرد كما هو الحال في وصفه لمختلف أشكال الانضباط التي تطل الجسد البشري. إن هذه العناصر تعد بمثابة مؤشر لبديل ممكن، لا شك أنه غير كاف بالنسبة لأولئك الذين يبحثون عن الحلول الشاملة لمسائل الظلم، والقهر، والإقصاء^(٢٥٢).

والذي لا شك فيه، أن نقاد السياسة الحيوية من جهة غياب المعايير يشيرون بطريقة غير مباشرة إلى منهج ميشيل فوكو الذي اصطلح عليه (تحليلية السلطة). ومن المعروف أن المنهج التحليلي لا يفترض معايير من خارج الموضوع، وإنما يكفي بوصف وتفكيك الموضوع نفسه. ولذا فإن من طبيعة الأشياء أن لا يهتم بشيء آخر غير الوظائف التي تقوم بها السلطة. وفيما يتعلق بالسياسة الحيوية فإن وظيفتها السياسية هي الأمن وهو ما قام بتحليله، مهماً لكل ما يتعلق بشرعية هذه السياسة وبالعلاقتها بالسيادة أو الحرية أو العدالة أو غيرها من القيم والمعايير، وهنا يطرح السؤال: هل السياسة الحيوية تتعارض فعلاً مع السيادة بما هي نظام قانوني قائم على الشرعية القانونية؟ إن إحدى المميزات الأساسية لنظام السيادة هو الحفاظ على الأمن القومي وأمن السكان، وعليه، فإن السياسة الحيوية تعتبر بهذا المعنى آلية من بين آليات السيادة القانونية^(٢٥٣). هذا ونشير إلى أن هنالك من سبق ميشيل فوكو إلى موضوع السياسة الحيوية، ومن هؤلاء أوغست كونت الذي استعمل مصطلح البيروقراطية "biocratie" للدلالة على سلطة الحياة باعتباره شرطاً لازماً للسوسيوقراطية أو سلطة المجتمع "sociocratie"^(٢٥٤) وكذلك حنة أرندت في

تحليلها للشمولية ولدور الشرطة والعنف والعنصرية في هذا النظام^(٢٥٥)، إلا أن فوكو هو الذي بلور هذا المفهوم من الناحية الإجرائية والدلالة التاريخية والسياسية والعملية، وهو الذي جعل منه مقارنة سياسية موضوعها الحياة وكيفية تسييرها وإدارتها ومراقبتها وحفظها.

وبناء عليه فإن السياسة الحيوية، كما درسها ميشيل فوكو، تشكل، في تقديرنا، تجديدا في مجال التحليل السياسي المعاصر، لأنها تكشف عن الآليات التي تقوم عليها السلطة الحديثة التي لم تستطع الفلسفة السياسية الكلاسيكية في صورتها الليبرالية والماركسية، أن تبينها. ويكفي في هذا السياق الإشارة إلى دور ووظيفة التكنولوجيات الحيوية في مجال الطب، فلو اكتفينا بالنظرة السياسية الكلاسيكية فإن هذا الموضوع لا يعدو أن يكون أداة جديدة قد تطرح مشكلات في مجالي العلم أو الأخلاق، ولكن من منظور السياسة الحيوية فإن وظيفتها تصبح أكثر وضوحا لأنها تظهر نمطا من المراقبة السياسية على الحياة بقصد تنمية إنتاجيتها. وعليه فإن التكنولوجيات الحيوية هي جزء من سياسة حيوية تهدف إلى تطوير قدرات الأفراد والجماعات كميًا ونوعيًا، ومن ثم فإنها آلية في خدمة الاقتصاد الذي يشكل أساس الدولة الليبرالية.

ولكن ما يدعو حقا للتساؤل، بل ويثير الحيرة والدهشة معا هو عدم اهتمام ميشيل فوكو بالمسائل الأخلاقية التي تطرحها البيولوجيا، وذلك على الرغم من وقوفه عند نتائجها السياسية وآثارها المدمرة، وبخاصة في تحولها إلى سلطة إفناء للنوع الإنساني، ورغم اهتمامه بالأخلاق في أخريات حياته؟ ومن المعلوم أن ما تطرحه علوم الحياة من مسائل أخلاقية كبرى تشكل تحديا حقيقيا للنظر الفلسفي المعاصرة، وفلسفة الأخلاق على وجه الخصوص، وهذا ما تعكسه محاولات ثلة من الفلاسفة المعاصرين أمثال: فرانسيس فوكياما " F.Fokiyama " ١٩٥٢-..^(٢٥٦)، ودومينيك لوکور " D.Lecourt " ١٩٤٤-..^(٢٥٧)، وهانز يونس^(٢٥٨)، ويورغن هابرماس^(٢٥٩).

الهوامش

- ١ - جورج كانغيلام، دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها، ترجمة محمد بن ساسي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت - لبنان، ٢٠٠٧، ص ٥٢٢.
- ٢ - جويل دو روزنباي، مغامرة الكائن الحي، ترجمة أحمد نياي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت - لبنان، ٢٠٠٣، ص ٢٠١-٢٠٢.
- ٣ - Frédéric Keck, Des biotechnologie au biopouvoir, de la bioéthique aux biopolitiques, In, Multitudes, N 12, 2003, p.181.
- ٤ - ريتشارد ليونتين، حلم الجينوم وأوهام أخرى، ترجمة أحمد مستجير وفاطمة نصر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت - لبنان، ٢٠٠٣، ص ١٥.
- ٥ - حول عملية انتقال النماذج الإرشادية من الفيزياء إلى البيولوجيا انظر: - Edgar Morin, Relier les connaissances, Paris, Le Seuil, 2000, p. 35.
- ٦ - Bertrand Saint-Sernin, Le rationalisme qui vient, Paris, Gallimard, 2007, p.120-131.
- ٧ - يرى مؤلف كتاب "فلسفة البيولوجيا" أن مهمة الفيلسوف المهتم بتقدم المعرفة لا تكمن في بناء العلم، وإنما النظر في المناهج وطرق البحث وأشكال التحليل والمفاهيم والنظريات التي تشكله، انظر: François Duchesneau, Philosophie de la biologie, Paris, PUF, 1997, p.vii.
- ٨ - أرنست ماير، هذا هو علم البيولوجيا، دراسة في ماهية الحياة والأحياء، ترجمة عفيفي محمود عفيفي، عالم المعرفة، رقم ٢٧٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢، ص ١٤.
- ٩ - ج. د. برنال، موجز العلم في التاريخ، إعداد سعد الفيشاوي، دار الفارابي، بيروت - لبنان، ١٩٨٢، ص ١٤٩.

- ١٠ - المرجع نفسه، ص ١٧٢.
- ١١ - باتريك هيلي، صورة المعرفة: مقدمة لفلسفة العلم المعاصرة، ترجمة نور الدين شيخ عبيد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت-لبنان، ٢٠٠٨، ص ١٧٥.
- ١٢ - المرجع نفسه، ص ١٧٦.
- ١٣ - ftnalt. Jean Gaillon, La philosophie et la biologie, In Encyclopédie philosophique universelle, tome 4, Paris, PUF, p. 2152.
- ١٤ -
- §يمنى طريف الخولي، كارل بوبر منهج العلم...منطق العلم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٢، ٢٠٠٣. انظر بشكل خاص الفصل الثاني والثالث والرابع من الباب الثاني، ص ٢٥٥-٣٣١.
- ١٥ - يمى طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين الأصول - الحصاد - الآفاق، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٦٤، ٢٠٠٠، ص ٣٣٧.
- ١٦ - Dominique Lecourt, La philosophie des sciences, Paris, PUF, 2001, p.95-104.
- ١٧ - Jean Gaillon, La philosophie et la biologie, In Encyclopédie philosophique universelle, op-cit, p. 2154.
- ١٨ - ميشيل فوكو ١٩٢٦-١٩٨٤ فيلسوف فرنسي درس ثلاثة مجالات فلسفية أساسية وهي: أولاً المعرفة، وذلك في كتبه الآتية: المرض العقلي والشخصية ١٩٥٤، وتاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي ١٩٦١، ومولد العيادة، ١٩٦٣، والكلمات والأشياء، ١٩٦٦. وثانياً: تحليل الخطاب وذلك في كتابيه: أركيولوجيا المعرفة ١٩٦٩، ونظام الخطاب ١٩٧١. وثالثاً: الفلسفة السياسية، وذلك في كتبه الآتية: المراقبة والمعاقبة ١٩٧٥، يجب الدفاع عن المجتمع، إرادة المعرفة ١٩٧٦، الأمن والإقليم والسكان

١٩٧٧، مولد السياسة الحيوية ١٩٧٨، ورابعاً: فلسفة الأخلاق والجمال في كتابيه: استعمال الملذات، والاهتمام بالذات ١٩٨٤، بالإضافة إلى أربعة مجلدات كبرى تضمنت مختلف أقواله وكتابات المنشورة ما بين ١٩٥٤-١٩٨٨. يعرف ميشيل فوكو بمجموعة من المفاهيم أهمها: الإستمية أو النظام المعرفي الذي يحدد طبيعة المعرفة في حقبة تاريخية معينة كالتمثيل في الحقبة الكلاسيكية، ومفهوم السلطة الذي يعني علاقات القوة في وضع إستراتيجي معين، ومفهوم الممارسة الذي يعني مختلف الإجراءات والتقنيات التي تخضع لها لذات أو تبتدعها، كما يعرف عند الباحثين والدارسين بانتسابه إلى البنيوية في مرحلة معينة وإلى ما بعد البنيوية، وما بعد الحداثة في مرحلة أخرى. أطلق على فلسفته في أخريات حياته اسم: الأنطولوجيا التاريخية التي تعني دراسة التجارب الإنسانية في التاريخ، وذلك في مجال المعرفة والسلطة والأخلاق، وهي المجالات الفلسفية والتاريخية التي درسها واهتم بها.

- ١٩ - جورج كانغيلام، مصدر سابق، ص ٢٦٣-٢٨١.
- ٢٠ - François Duchesneau, op-cit, p. viii.
- ٢١ - يمينى طريف الخولي، كارل بوبر منهج العلم..منطق العلم، مرجع سابق، ص ١٧٧.
- ٢٢ - المرجع نفسه ص ١٧٨-١٧٩. انظر كذلك:
 - يمينى طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين الأصول - الحصاد - الآفاق، مرجع سابق، ص ٣٦٥-٣٦٦. وكذلك:
 - ماكس بيروتز، ضرورة العلم دراسات في العلم والعلماء، ترجمة وائل أئاسي وبسام معصراني، مراجعة عدنان الحموي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٩٩٩، ٢٤٥، ص ٢٠٣-٢١٠.

Jean-Jcques Ducret, Une conception non darwinienne de l'évolution — ٢٣
biologique, In, Intellecta, N 33, 2001, P.35-71.

انظر كذلك:

— موريس شريك، التطور المعرفي عند جان بياجي، المؤسسة الجامعية
للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت — لبنان، ١٩٨٦، الفصل الرابع ص ٨١-
١٠٨.

Jean Piaget, La Biologie et la guerre, In, Feuille centrale de la — ٢٤
société suisse Zofingen 58, N5, 1918, p.377.

Ibid, p. 379. — ٢٥

Ibid, p.380. — ٢٦

Carlo Foppa, L'analyse philosophique jonassienne de la théorie de — ٢٧
l'évolution: aspects problématique, In, Laval théologique et
philosophique, Vol 50, N3, 1994, p.575-593.

Dominique Lecourt, La philosophie des sciences, op-cit, p.109. — ٢٨

Ibid, p. 110. — ٢٩

— جورج كانغيلام، المرجع السابق، ص ٥٦٥-٥٩٣. ٣٠

Michel Morange, L'enigme de la vie, In, Revue philosophique de la — ٣١
France et de l'étranger, tome 129, n 3, 2004, p.285.

— جورج كانغيلام، المرجع السابق، ص ١٠٨. ٣٢

— المرجع نفسه، ص ١١١. ٣٣

— المرجع نفسه، ص ١١٢. ٣٤

— المرجع نفسه، ص ١١٧. ٣٥

— المرجع نفسه، ص ١١٨. ملاحظة: يشير كانغيلام إلى الدرس رقم ٤٠،
وإلى الإحالة في صفحة ٢٤٣. ٣٦

- ٣٧ - ميشيل فوكو، الحياة: التجربة والعلم، ترجمة الزواوي بغوره، في، مدخل جديد إلى فلسفة العلوم، دار الهدى، الجزائر، ٢٠٠٠، ص ٣٣٨.
- يحيل كانغيلام إلى:
- Le Bovier de Fontenelle, Préface à l'histoire de l'Académie, in Œuvres, éd. de 1790, t.4, pp.73-74
- ٣٨ - ميشيل فوكو، الحياة: التجربة والعلم، مصدر سابق، ص ٣٣٩.
- انظر كذلك:
- Georges Canguilhem, Idéologie et Rationalité dans l'histoire des science de la vie, Paris, Vrin, 1977, p.21.
- ٣٩ - ميشيل فوكو، الحياة: التجربة والعلم، مصدر سابق، ص ٣٤٠.
- ٤٠ - المصدر نفسه، ص ٣٤١.
- ٤١ - المصدر نفسه، ص ٣٤٢.
- ٤٢ - المصدر نفسه، ص ٣٤٣.
- ٤٣ - Bernard Andrieu, La fin de la biopolitique chez Michel Foucault, in, Le Portique, N13-14, 2004.
- ٤٤ - Michel Foucault, , In, Dits et écrits, Paris, Gallimard, 1994, tome 1, p.603.
- ٤٥ - Michel Foucault, Maladie mentale et personnalité, Paris, PUF, 1954, p.14.
- ٤٦ - Michel Foucault, Naissance de la clinique, Paris, PUF, 1963, p.53-54.
- ٤٧ - Pierre Machery, La philosophie de la science de Georges Canguilhem, In, La Pensée, N113, 1964, p. 67.
- ٤٨ - Pierre Machery, De Canguilhem a Canguilhem en passant par

Michel Foucault, In, Georges Canguilhem philosophe et historien des sciences, Paris, Albin Michel, 1990, p.286.

٤٩ - استعمل ميشيل فوكو مصطلح الأركيولوجيا لتعيين منهجه في البحث. وظهر هذا المصطلح في مجموعة من كتبه أهمها: مولد العيادة، من أجل أركيولوجيا النظرة الطبية ١٩٦٣، والكلمات والأشياء، من أجل أركيولوجيا العلوم الإنسانية ١٩٦٦، وفي كتابه المنهجي: أركيولوجيا المعرفة ١٩٦٩. لا يقصد ميشيل فوكو بمصطلح الأركيولوجيا ذلك العلم الذي يدرس الآثار المادية، وإنما يعني طريقة في وصف أرشيف مرحلة تاريخية. يقول في كتابه أركيولوجيا المعرفة: (بإمكاننا استناداً إلى قانون الألفاظ، أن نطلق على تلك الأبحاث اسم [أركيولوجيا] وهو لفظ لا يتضمن أي محاولة للجري وراء البدايات، كما لا يقتزن التحليل بأي تنقيب أو سبر جيولوجي، بل يدل على الفكرة الأساسية والمحورية العامة لوصف هدفه استنتاج الماقبل في مستوى وجوده، وفي مستوى الوظيفة المنطوقية التي تمارس عليه، والتشكيكية الخطابية التي ينتسب إليها... فالأركيولوجيا تصف الخطابات كمارسات محددة في عنصر الأرشيف "Archive"). انظر:

Michel Foucault, L'Archéologie de savoir, Paris, Gallimard, 1969, p.173.

٥٠ - Michel Foucault, Naissance de la clinique, op-cit, p.I.

٥١ - Michel Foucault, Naissance de la clinique, op-cit, p.6.

٥٢ - Ibid, p.94

٥٣ - Ibid, p.103.

٥٤ - Jean Lefranc, Le XIII siècle, in Denis Huisman, Histoire de la philosophie française, Paris, Perrin édition, 2002, p. 279.

٥٥ - Michel Foucault, Naissance de la clinique, op-cit, p.122.

٥٦ - Ibid, p.126

Ibid, p.138. — ٥٧

Ibid, p.146. — ٥٨

Ibid, p.145. — ٥٩

٦٠ — هذا ما أكدّه في كتابه: الكلمات والأشياء، عندما قال (الإنسان اختراع تظهر أركيولوجيا فكرنا بسهولة حداثة عهده، وربما نهايته القريبة). وهذا ما عرف في أوساط النقاد بموت الإنسان، وأثار عاصفة نقدية حول الفيلسوف وكتابه في ستينيات القرن العشرين. انظر:
— ميشيل فوكو، الكلمات والأشياء، ترجمة مجموعة من الأساتذة، مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠ ص ٣١٣.

٦١ — لقد جاءت مختلف أشكال النقد من تيارين مهيمنين على الساحة الفكرية الفرنسية وهما: التيار الظواهري الوجودي بقيادة سارتر، والتيار الماركسي بقيادة روجيه غارودي، ولقد خصصت العديد من الصحف والمجلات صفحاتها لنقد الكتاب، كما ظهرت كتب كثيرة تنتقد بشكل خاص مفهوم التاريخ كما صاغه ميشيل فوكو وموقفه الانتشوي من الإنسان، ولم يتردد الجميع في تصنيف هذا الكتاب ضمن التيار البنيوي الذي أصبح يعرف برواده الأربعة، وهم: كلود ليفس شتروس في الأنثربولوجية، وباك لكان في التحليل النفسي، ورولان بارط في الأدب، وميشيل فوكو في الفلسفة.

٦٢ — استعمل فوكو مفهوم الإستمعية في كتاب الكلمات والأشياء بغرض وصف المبدأ الذي يقوم عليه النسق المعرفي في حقبة معينة، لذلك لا يمكن أن نفصل الإستمعية عن التاريخ أو عن تاريخ معين، يسميه فوكو بالتاريخ الأركيولوجي، وكما يقول فوكو (النقطة التي يفترق فيها تحليل الإستمعية عن سائر فلسفات المعرفة، هو أنه لا يرجع ذلك الواقع إلى مرحلة دلالة ذاتية أصلية تبحث عن أساس حق الخطاب العلمي في أن يكون علما في

ذات متعالية، وإنما في ممارسات تاريخية). انظر:

Michel Foucault, L'Archéologie de savoir, op-cit, p.250.

٦٣ - ميشيل فوكو، الكلمات والأشياء، مصدر سابق، ص ١٩٩.

٦٤ - المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

٦٥ - Michel Foucault, Prisons et asile dans le mécanisme du pouvoir, In, Dits et écrits, op-cit, tome1, op-cit, p.139.

٦٦ - Michel Foucault, La naissance de la médecine sociale, In, Dits et écrits, tome 3, op-cit, p.207.

٦٧ - Ibid, p.208.

٦٨ - Ibid, p.210.

٦٩ - Ibid, p.210.

٧٠ - Ibid, p.215.

٧١ - Ibid, p.216.

٧٢ - Ibid, p.223.

٧٣ - Ibid, p.224.

٧٤ - Ibid, p.225.

٧٥ - Ibid, p.226.

٧٦ - Ibid, p.227.

٧٧ - Michel Foucault, Structuralisme et poststructuralisme, In, Dits et écrit, tome4, op-cit, p.444.

٧٨ - ميشيل فوكو، الحقيقة والسلطة، ترجمة، فريق المجلة، في الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت-لبنان، العدد ١٠، ١٩٨٠، ص ١٣٦.

٧٩ - Luc Giard, Foucault, lecteur de ses critiques, In, au risque de

Foucault, Textes réunis par Dominique Franche et autres,
Paris, Centre Georges Pompidou, 1997, p.193-199.

٨٠ - ميشيل فوكو، إرادة المعرفة، ترجمة ومراجعة وتقديم مطاع صفدي وجورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت - لبنان، ١٩٩٠، ص ١٤٥.

٨١ - Michel Foucault, La naissance de la médecine sociale, op-cit, p.227.

٨٢ - لم ينشر بعد هذا الكتاب، وإنما له ملخص في المجلد الرابع من: أقوال وكتابات، ص ١٢٥-١٢٩.

٨٣ - نقترح لفظ الحكم أو الملك ترجمة لكلمة "la gouvernementalite"، وذلك بالمعنى الذي ذهب إليه الماوردي وابن خلدون بدلا من ترجمته بالحكمانية كما فعل محمد ميلاد، انظر:

- ميشيل فوكو، دروس، ترجمة محمد ميلاد، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء - المغرب، ١٩٩٤.

٨٤ - ميشيل فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع، ترجمة وتقديم وتعليق، الزاوي بغوره، دار الطليعة، بيروت- لبنان، ٢٠٠٣، ص ٢٣٣. المقصود بدولنة البيولوجي "étatisation de la biologie" أي تحويل البيولوجيا إلى شأن من شؤون الدولة.

٨٥ - المصدر نفسه، ص ٢٣٤-٢٣٥.

٨٦ - انظر الدراسة التي خصها أدوارد سعيد لهذا الموضوع:

Edward Saïd, Foucault et l'image du pouvoir, In, Michel Foucault Lectures critiques, tra. Jacques Colson, Bruxelles, De Boeck - Wesmaal, 1989, p.169-175.

٨٧ - المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

٨٨ - المصدر نفسه، ص ٦٧.

- ٨٩ - كارل ماركس، ١٨١٨-١٨٨٣.
- ٩٠ - فريديريك إنجلز ١٨٢٠-١٨٩٥.
- ٩١ - المصدر نفسه، ص ٦٣.
- ٩٢ - المصدر نفسه، ص ٢٣٦.
- ٩٣ - المصدر نفسه، ص ٢٣٧.
- ٩٤ - المصدر نفسه، ص ٢٣٨.
- ٩٥ - المصدر نفسه، ص ٢٤٣.
- ٩٦ - المصدر نفسه، ص ٢٤٣.
- ٩٧ - المصدر نفسه، ص ٢٤٤.
- ٩٨ - المصدر نفسه، ص ٢٤٥.
- ٩٩ - المصدر نفسه، ص ٢٤٥.
- ١٠٠ - المصدر نفسه، ص ٢٤٦.
- ١٠١ - المصدر نفسه، ص ٢٤٧.
- ١٠٢ - المصدر نفسه، ص ٢٤٨.
- ١٠٣ - المصدر نفسه، ص ٢٤٩.
- ١٠٤ - المصدر نفسه، ص ٢٥٠.
- ١٠٥ - شارل فورييه ١٧٧٢-١٨٣٢ من الاشتراكيين الفرنسيين.
- ١٠٦ - المصدر نفسه، ص ٢٥١.
- ١٠٧ - المصدر نفسه، ص ٢٥٢.
- ١٠٨ - Michel Foucault, Sécurité, Territoire, Population, Cours au Collège de France. 1977-1978, Paris, Gallimard&Seuil, 2004, p.3-4.
- ١٠٩ - Ibid, p.5.
- ١١٠ - Ibid, p.13.

Ibid, p. 14. - ١١١

Ibid, p.15. - ١١٢

- يشير ميشيل فوكو إلى دراسات كلود بيرو، والكسندر لوميتير حول مدينة
كيان. انظر:

Jean-Claude Perrot, Genèse d'une ville moderne, Caen au XVIII
siècle, Paris-La Hay, Mouton, 1975.

Alexandre Le Maître, La Métropolite, Amsterdam, 1973.

١١٣ - النزعة التجارية نزعة اقتصادية سادت في أوروبا في القرنين السابع عشر
والثامن عشر، قائمة على أن زيادة ثروة البلدان والأمم تكون بالتجارة
الخارجية. ولقد انتقد آدم سميث هذه النزعة؛ لأنها تخلط بين الثروة والنقد.
انظر:

- مجموعة من المؤلفين، قاموس الفكر السياسي، ترجمة أنطون حمصي،
منشورات وزارة الثقافة، دمشق-سورية، ١٩٩٤، ص ٢٤٢-٢٤٣.

١١٤ - النزعة المالية عبارة عن صيغة أخرى للنزعة التجارية. انتشرت في
بروسيا في القرن السابع عشر، وبقي تأثيرها كبيراً حتى القرن التاسع
عشر. انظر مقدمة كتاب:

Paolo Napoli, Les Sciences camérales, Paris, Editons CU
RAPP, 2009.

Ibid, p. 20. - ١١٥

Ibid, p. 23. - ١١٦

Ibid, p. 24. - ١١٧

- انظر حول هذا الموضوع:

Moheau, Recherches et Considérations sur la population de la France,
Paris, PUF, 1994.

Ibid, p. 32. - ١١٨

Ibid, p. 33. - ١١٩

١٢٠ - الفيزيوقراطية مذهب اقتصادي يعتبر الزراعة مصدر الثروة الأساسي.

Ibid, p. 35. - ١٢١

Ibid, p.36. - ١٢٢

- يشير ميشيل فوكو إلى أن الإنجليز بدأوا في تطبيق مبدأ حرية تبادل الحبوب منذ سنة ١٦٨٩، وأن الفرنسيين لم يشرعوا في هذه السياسية إلا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وذلك على ثلاث فترات ما قبل ١٧٥٤ وكانت متعلقة بالنظام القانوني العقابي القديم، ثم ما بعد ١٧٥٤ التي تميزت بالسجل والجدل حول اعتماد النظام الإنجليزي، وفي سنوات ١٧٦٣-١٧٦٤ تم اعتماد سياسة حرية تبادل الحبوب. كما يشير إلى مختلف المفاوضات التي تمت، ويحلل بعض النصوص منها نص: رسالة مفاوض حول طبيعة تجارة الحبوب. انظر صفحة ٣٦-٣٧ وما يليها.

Ibid, p.43. - ١٢٣

Ibid, p.49. - ١٢٤

Ibid, p.50. - ١٢٥

١٢٦ - ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة: مولد السجن، ترجمة، علي مقلد، مراجعة وتقديم، مطاع صفدي، مركز الإنماء القومي، بيروت-لبنان، ١٩٩٠، ص ٢٣٦.

Ibid, p.50. - ١٢٧

Ibid, p.58. - ١٢٨

١٢٩ - ميشال فوكو، المراقبة والمعاقبة، مصدر سابق ص ٥٨-٥٩.

Ibid, p. 59. - ١٣٠

- لا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لزماننا إذا ما نظرنا في بعض الأمراض الوبائية كنقص المناعة وجنون البقر وأنفلوانزا الدجاج والخنازير!

- ١٣١ - كيميائي وفيزيائي فرنسي، ومن مؤسسي البيولوجيا الجزيئية.
- ١٣٢ - Ibid, p.60.
- ١٣٣ - Ibid, p.65-67.
- ١٣٤ - Ibid, p.67.
- ١٣٥ - Ibid, p.69.
- ١٣٦ - انظر الإحالة رقم ١٥، ص ٨٤.
- ١٣٧ - Ibid, p. 71.
- ١٣٨ - Ibid, p. 72.
- ١٣٩ - Ibid, p.73.
- ١٤٠ - خص جيل دلوز موضوع الرغبة عند فوكو بدراسة مهمة، انظر:
Gille Deleuze, Désir et plaisir, In, Magazine littéraire, N 325,
octobre 1994,P.59-65.
- ١٤١ - Ibid, p.75.
- ١٤٢ - Ibid, p.76.
- ١٤٣ - Ibid, p.76.
- ١٤٤ - Ibid, p. 81.
- ١٤٥ - Ibid, p. 108.
- ١٤٦ - انظر الإحالة رقم ٣٤، ص ١١٨.
- ١٤٧ - Ibid, p.110.
- ١٤٨ - Ibid, p. 113.
- ١٤٩ - معاهدة وستفاليا، معاهدة تم التوقيع عليها بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٦٤٨، وذلك عقب نهاية حرب الثلاثين سنة بين فرنسا وهولندا من جهة، وبين إسبانيا والإمبراطورية الرومانية المقدسة من جهة أخرى، وقد أعادت هذه المعاهدة

صياغة العلاقات السياسية والدينية في القارة الأوروبية، ووضعت المعايير الأولى للدولة الحديثة، وبموجب مواد هذه الاتفاقية، منحت السيادة والاستقلال الكاملين لكل دول الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وجردتها من معظم سلطاتها تقريباً.

Ibid, p. 375. - ١٥٠

Ibid, p. 777. - ١٥١

Ibid, p. 325. - ١٥٢

١٥٣ - ميشيل فوكو، إرادة المعرفة، مصدر سابق، ص ١٠٢.

١٥٤ - المصدر نفسه، ص ١٠٢.

١٥٥ - المصدر نفسه، ص ١٠٣.

١٥٦ - يعرف فوكو المشتمل على أنه (الصورة الهندسية البنائية لهذه التركيبة. ومبدؤه معروف: على الجوانب بناء من حلقات، في الوسط برج، وفي داخل هذا البرج نوافذ واسعة تفتح على الوجه الداخلي للحلقة، ويقسم البناء الجانبي إلى غرف معزولة، كل واحدة منها هي بطول سماكة "عرض" البناء، ولكل غرفة شباك، يطل على الخارج، يتيح للنور أن يقطع الغرفة من جهة إلى جهة، عندها يكفي وضع ناظر في البرج المركزي، وفي كل غرفة يحبس مجنون أو مريض أو محكوم أو عامل أو تلميذ، وبفعل النور المعاكس، يمكن من البرج، رؤية الظلال الصغيرة الأسيرة الموجودة في غرف الأطراف، تنعكس تماماً على الضوء). المصدر نفسه، ص ٢١٠.

١٥٧ - ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة: مولد السجن، مصدر سابق، ص ٦٣.

Jean Baudrillard, Oublier Foucault, Paris, Galilée, 1977. - ١٥٨

١٥٩ - ميشيل فوكو، إرادة المعرفة، مصدر سابق، ص ٣٣-٣٤.

١٦٠ - ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة، مصدر سابق، ص ٢٠٤.

Michel Foucault, Les intellectuels et le pouvoir, In, Dits et écrits, - ١٦١
tome 3, op-cit, p.401

١٦٢ - ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة، ص ٢٠٤.

- يقول فوكو: (إن التعذيب تقنية، يجب أولاً أن تحدث كمية من الوجد التي إن لم يكن بالإمكان قياسها بدقة، فإنه يمكن تقديرها ومقارنتها وترتيبها. الموت التعديبي هو فن إمساك الحياة في الوجد. وذلك بتقسيمه إلى (ألف مائة) مع الحصول قبل أن تتوقف الحياة على أشد حالات الفزع). وذلك بواسطة الاعتراف. المصدر نفسه ص ٧١.

١٦٣ - المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

- يقول فوكو (يأتي العقاب معملاً خطاب القانون، ومبيناً أن القانون الذي يربط بين الأفكار يربط أيضاً بين الوقائع). المصدر نفسه، ص ١٠٧.

١٦٤ - المصدر نفسه، ص ١٦٠.

١٦٥ - المصدر نفسه، ص ٢١٠.

١٦٦ - المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

Michel Foucault, La gouvernementalité, In, Dits et écrits, tome 4, - ١٦٧
op-cit, p.634.

Foucault, Michel, 1994, : vers une critique de la raison politique, In, - ١٦٨
tome 4, op-cit, p. 151-152.

١٦٩ - تتحدد الدولة الإدارية في نظر فوكو بالقاعدة المعروفة بالمصلحة العليا للدولة، ويقصد بها معرفة الوسائل الخاصة بتأسيس وحفظ وتقوية الهيمنة والسيطرة على السكان، كما تقتضي معرفة ما هو ضروري وكاف للحفاظ على الدولة. وتعبير آخر فإن فكرة المصلحة العليا للدولة تحيل إلى الدولة، وإلى ضرورة الحفاظ عليها. وهذا التصور كان نتيجة للتحويلات التي عرفت أوربا بعد حرب الثلاثين سنة ١٦١٨-١٦٤٨. كما ظهر مفهوم مواز له ألا وهو " علم الشرطة " الذي ظهر في الكتابات الألمانية والإيطالية

لأسباب تاريخية متعلقة بتشكيل الدولة في هذين البلدين. انظر:

- Foucault, Michel, "Omnes et singulatin", op-cit, p.148-161.

Michel Foucault, Naissance de la biopolitique, op-cit, p. 30. — ١٧٠

١٧١ - انظر حول هذا الموضوع:

Bonnefus-boucher, Marie, Le libéralisme dans la pensée de Michel Foucault, Paris, L'Harmattan, 2001.

Michel Foucault, La Gouvernamentalité, op-cit, p.102. — ١٧٢

Ibid, p.103. — ١٧٣

Ibid, p.103. — ١٧٤

Michel Foucault, L'illégalisme et l'art de punir, In, Dits et écrits, — ١٧٥
tome 3, p.87.

Michel Foucault, L'Intellectuel et Les Pouvoirs, op-cit, p.343. — ١٧٦

١٧٧ - ميشيل فوكو، إرادة المعرفة، مصدر سابق، ص ١٠١-١٠٢.

Maurazio Lazzarom Biopolitique/bioéconomie, In, Multitude, N — ١٧٨
22, 2005, p.52.

Michel Foucault, La Gouvernamentalité, op-cit, p.104. — ١٧٩

Emile Hache, Néolibéralisme et responsabilité, In, Raisons — ١٨٠
politiques, N28,2007,P.5-7.

Michel Foucault, Naissance de la biopolitique, op-cit, p.265. — ١٨١

Jean Yves Grener et Andre Orlean, Michel Foucault, l'économie — ١٨٢
politique et le libéralisme, In, Revue française de science
politique, 62 année, N5, 2007, p.1155-1182.

Michel Foucault, naissance de la biopolitique, op-cit, p.225. — ١٨٣

Isabelle Rochet, A propos de la biopolitique, In, Mouvements, N 41, 2005, p.179.

Laurent Jeanpierre, Une sociologie du néolibéralisme est-elle possible? In, Sociologies et Socites, V38, N2, 2006, p.87.

Nicolas Poulantzas, L'Etat, le pouvoir, le socialisme, Paris, PUF, 1978, p.82.

Ibid, p. 74. — ١٨٧

Ibid, p.74-75. — ١٨٨

— هنالك من رد على هذه الملاحظات النقدية، انظر:

Bob Jessap, Pouvoir et Stratégie chez Poulantzas et Foucault, tra. De l'anglais par, Luc Benoit, In Actuel Marx, N 36, 2004, p.89-107.

Roberto Nicro, Subordination réelle et pouvoir biopolitique. — ١٨٩
Autour de Marx et Foucault, In, Actuel Marx, N13, 2002, p.7.

Etienne Balibar, Foucault et Marx: La question du nominalisme, — ١٩٠
In, Michel Foucault philosophe, Paris, Seuil, 1988, p.125.

Guillaume Le Blan, Etre assujetti: Althusser, Foucault, Butler, In, — ١٩١
Actuel Marx, N36, 2004, p.45-62.

١٩٢ — انظر حول هذا الموضوع الفيلسوف الفرنسي آلان رينو:

Alain Renault, le renouveau de la philosophie politique, in, Magazine littéraire, N 380, Octobre 1999, p.20-25.

١٩٣ — لا نملك في اللغة العربية إلا الترجمة الخاصة بالجزء الثالث الذي صدر عن دار الساقى بعنوان: أسس التوتاليتارية، ترجمة، أنطوان أبوزيد، ١٩٩٣.

Hannah Arendt, Condition de l'homme moderne, Paris, Calmann - — ١٩٤
Levy, 1983. (Preface de Paul Ricoeur), p.v.

- ١٩٥ - المصدر نفسه، ص١٢.
- ١٩٦ - Hannah Arendt, Condition de l'homme moderne, op-cit, p, 15.
- ١٩٧ - ينظر على سبيل المثال أعمال: جيل دلوز: التكرار والاختلاف، وفرانسوا ليوتارد: المختلف، وفوكو: أركيولوجيا المعرفة.
- ١٩٨ - Michel Freitag, Totalitarismes: de la terreur au meilleur des mondes, In, Revue MAUSS, N25,2001, p.143-184.
- ١٩٩ - حنة أرندت، أسس التوتاليتارية، ترجمة، أنطوان أبوزيد، دار الساقى، ١٩٩٣، ص٢٠، ١٢. - المرجع نفسه: ص، ٢٠.
- ٢٠٠ - Christian Delacompagne, Une histoire du racisme, Franc culture, Paris, 2000,p.9.
- ٢٠١ - Ibid, p.11.
- ٢٠٢ - Ibid, p.13-15.
- ٢٠٣ - Ibid, p.142.
- ٢٠٤ - Ibid, p.150.
- ٢٠٥ - Ibid, p.161.
- ٢٠٦ - Ibid, p.161.
- ٢٠٧ - Ibid, p. 23.
- ٢٠٨ - ميشيل فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع، مصدر سابق ص ١٠٢.
- ٢٠٩ - Anne Querrienn & Francois Rosso, Biopolitique contre biopouvoir, luttes des professionnels de santé et rôles de l'externalisation hospitalière, In, Multitudes, N2, 2000, p.243-247.
- Didier Fassin, Entre politique du vivant et politique de la vie: Pour une anthropologie de la sante, In, Anthropologie et Sociétés, V24, N1, 2000, p.95-116.

Marie Cuilleri & Marc Abeles, Mondialisation: du géo-cultrel au bio-politique, In, Anthropolgie et Societes, V26, N2, 2002, p.11-28. — ٢١٠

Cpriani Mihali, Biopouvoir et identité: stratégie de déconstruction du sujet aprtir de Michel Foucault, In, Arches N 3, 2004. — ٢١١

.Noaki Sakai, Traduction, biopolitique et différence coloniale, In, Multitudes, N29, 2007, p.5-13. — ٢١٢

Peter Sloterdijk, Règles pour le parc humain, trad. de l'Allemande par Christiane Haake, Mille et une nuit, Paris, 2000,p.18. — ٢١٣

Jürgen Habermas, L'avenir de la nature humain. Vers un eugénisme libéral? Paris, Gallimard, 2002.p.8. — ٢١٤

Luc Ferry, L'avènement du surhomme, In, Le Point, N12/21, du 10/12/1999. — ٢١٥

Luc Ferry & Jean-Didier Vincent, Qu'est-ce que l'homme? Sur les fondements de la biologie et de la philosophie, Paris, Odile Jacob,2001,141-177. — ٢١٦

Alain Renault, Les ressources du libéralisme politique, In, Le Monde des débats, 29/10/1999. — ٢١٧

Giorgio Agamben, Homo sacer, le pouvoir souverain et la vie nu, Paris, Seuil, 1997, p.25. — ٢١٨

Giorgio Agamben, Homo sacer III. Ce qui reste d'Auschwitz: l'archive et le témoin, tra. par Pierre Alfieri, Paris, Payot & Rivages, 1999. — ٢١٩

— انظر:

Katia Gernet, La question du biopouvoir chez Foucault et Agamben, In, Methodos savoirs et texts, N4, 2004.

– انظر:

Bernard Aspe et Muriel Combes, Retour sur le Camp comme paradigme biopolitique, In, Multitude, N1, 2000, p.29-44.

Micheal Hardt & Antonio Negri, Empire, Paris, Exhib, 2000, p. v. – ٢٢٠

٢٢١ – آلان توران، نقد الحداثة، الحداثة المظفرة، ترجمة صياح الجهم، منشورات وزارة الثقافة، دمشق – سورية، ١٩٩٨، ص.١٨٥.

Ibid, p 3. – ٢٢٢

Ibid, p.xv. – ٢٢٣

Ibid, 26. – ٢٢٤

– حول تصورهما للعالم وللعولمة انظر:

Jean-Francois Thibault, Le Monde selon l Hardt et Negri, In, Etudes international, vol 36, N3, 2005, p.361-374.

٢٢٥ – أدوارد سعيد، الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة محمد عناني، دار رؤية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٦٨-٦٩.

٢٢٦ – هومي ك.بابا، موقع الثقافة، ترجمة ثائر ديب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤، انظر الفصل الثالث والسادس والسابع.

Florence Bernault, L'Afrique et la modernité des sciences sociales, – ٢٢٧
In, Vingtième Siècle, Revue d'histoire, N70, avril-juin, 2001, p.127-138.

Jürgen Habermas, Le discours philosophique de la modernité, tra. – ٢٢٨
par Christan Bouchindhomme et Rainer Rochlitz, Paris, Ed Gallimard, 1985. p.283.

Guillaume Le Blanc, La pensée Foucault, Paris, Ellipses, 2006, – ٢٢٩
p.153.

Jean-François Bert, La contribution foucauldienne a une – ٢٣٠
historisation du corps, In, Corps, N 1, 2006, p.58.

Pierre Machery, Pour une histoire naturelle des normes, In, – ٢٣١
Foucault philosophe, op-cit, p.203-221.

– انظر كذلك حول هذا الموضوع:

Stéphane Le Grand, Le normal et l'anormal: une archéologie du
concept de norme dans l'oeuvre de Michel Foucault, (Thèse d'Etat),
université de Lille III, (8 décembre 2003).

Emmanuel Renault, Biopolitique, médecine social et critique du – ٢٣٢
libéralisme, In, Multitude, N 34, 2008, p.195-205.

Frédéric Rambes, La volonté de savoir: droit de mort et pouvoir – ٢٣٣
sur la vie, Paris, Gallimard, 2006, p.106-108.

Jacques Ranciere, Biopolitique ou politique (entretien), In, – ٢٣٤
Multitude N 1, 2000, p.88-93.

Lawrence Olivier, Michel Foucault: théorie et pratique. Réflexion – ٢٣٥
sur l'expérience politique, In, Revue québécoise de science
politique, N 25, 1994, p.107.

Nancy Fraser, Qu'est-ce que la justice sociale? reconnaissance et – ٢٣٦
redistribution, tra. Estelle Ferrarese, Paris, La découverte, 2005, p.28.

و كذلك الدراسة الشاملة لـ:

Paul Patton, Le sujet de pouvoir chez Foucault, In, Sociologies et
Sociétés, V 16, N 1, 1992, p.91.

Charles Taylor, Foucault, la liberté, la vérité, In, Couzens Hoy – ٢٣٧
David (Ed), Michel Foucault: Lectures critiques, tra de l'anglais par
Jacques Colson, Editions Universitaires, Paris, 1989, p. 93.

Michel Foucault, Pouvoir et Stratégie, Dits et écrits, op-cit, tome 3, — ٢٣٨
p.418.

— حول مواقف فوكو السياسية انظر على سبيل المثال:

David Macey, Michel Foucault, Ed, Gallimard, Paris, 1993.

Michael Walzer, La politique de Michel Foucault, In, Couzens Hoy — ٢٣٩

David(Ed), Michel Foucault: Lectures critiques, tra de l'anglais par
Jacques Colson, Editions Universitaires, Paris, 1989, p.65.

Michael Walzer, La politique de Michel Foucault, op-cit, p.80. — ٢٤٠

Ibid, p.77. — ٢٤١

٢٤٢ — الزواوي بغوره، ما بعد الحداثة والتنوير، موقف الأنطولوجيا التاريخية،
دراسة نقدية، دار الطليعة، بيروت- لبنان، ٢٠٠٩، الفصل التاسع،
ص٢٣٨-٢٥٨.

Jürgen Habermas, Le discours philosophique de la modernité, tra — ٢٤٣
par Christan Bouchindhomme et Rainer Rochlitz, Paris, Ed
Gallimard, 1985. p. 318.

Ibid, p. 320. — ٢٤٤

Ibid, p. 322. — ٢٤٥

Ibid, p. 324. — ٢٤٦

Ibid, p. 330. — ٢٤٧

٢٤٨ — حول المسار الفكري لميشيل فوكو انظر:

— الزواوي بغوره، ما بعد الحداثة والتنوير، مرجع سابق، الفصل الرابع،
ص١٠٠-١٢٧.

Michel Foucault, Qu'est- ce que le lumières? in,Dits et écrits, tome — ٢٤٩
4, op-cit, p.562-578.

Nicholas Sapiro, Pouvoir et domination chez Habermas, Paris, — ٢٥٠
Flammarion, 2007, p71.

Yves Charles Zarka, Foucault et l'idée d'une histoire de la — ٢٥١
subjectivité: le moment moderne, In, Archives de philosophie,
Tome 65,N2,2002,p.255-267.

David Couzens Hoy, Pouvoir, Répression, Progrès. Foucault, — ٢٥٢
Lukes, et l'Ecole de Francfort, In, Michel Foucault: Lectures
critiques, op-cit, p.166.

Peter Koll, La souveraineté et le souci de la population. Une — ٢٥٣
analyse logique du rapport entre pouvoir souverain et biopolitique,
In, Revue Aspects, N2, 2008, p.97-108.

— ٢٥٤ جورج كانغيلام، مصدر سابق، ص. ١٢٤.

Dominique Linhart & Cédric Moreau de Bellaing, Légitime — ٢٥٥
violence. Enquête sur la réalité de l'Etat démocratique, in, Revue
française de science politique, VI55, N 2, 2005, p.269-298.

Francis Fukuyama, La fin de l'homme. Les conséquences de la — ٢٥٦
révolution biotechnique, Paris, La table ronde, 2001.

Dominique Lecourt, Humain, post-humain, Paris, PUF, 2003. — ٢٥٧

Hans Jonas, Le phénomène de la vie, vers une biologie — ٢٥٨
philosophique, Paris, De Boeck, 2000.

Jürgen Habermas, L'avenir de la nature humaine. Vers un eugénisme — ٢٥٩
libéral? Paris, Gallimard, 2002.

ثبت المصطلحات

المقابل الفرنسي	المصطلح العربي
biotechnologies	التكنولوجيات الحيوية
bioeconomique	الاقتصاد البيولوجي
biopolitique	السياسة الحيوية
biopouvoir	السلطة الحيوية
phosphate glucide	بالفسفاط السكري
moniste	أحادي
norme	المعيار
normal	المعياري/السوي
la normalite	المعيارية
discontinuité	الانفصال
rupture/coupure	القطيعة
Manière de faire	طريقة عمل
pathologique	المرضي
théorie de l'information	نظرية الإعلام
formation discursive	تشكيلية خطابية
Biohistoire	التاريخ الحيوي
Chimiothérapie	المعالجة الكيماوية
Somatique	جسدي/عضوي
Médecine d'Etat	طب الدولة
Science de l'Etat	علم الدولة
Police médicale d'Etat	الشرطة الطبية للدولة
Normalisation	الضبط
Médecine urbaine	الطب الحضري

المقابل الفرنسي	المصطلح العربي
salubrité	السلامة الصحية
santé publique	الصحة العامة
Médecine de la force du travail	طب قوة العمل
Vaccination	التلقيح
Localisation	موضوعة
étatisation	الدولنة
guerre des races	حرب الأعراق
les guerres de religion	حروب الدين
biologisations	بيولوجية
gouvernementalité	فنون الحكم/الملك
Micro-Physique du Pouvoir	ميكرو فيزياء السلطة
panoptique	المشتمل
Individualisation	التفريد
supplice	التعذيب
punition	العقاب
discipline	الانضباط
Anatomie politique du corps	التشريح السياسي للجسد
l'Art de repartition	فن التقسيم
le quadrillage	التربيع
les' emplacements fonctionnels	المواقع الوظيفية
le contrôle de l'activité	مراقبة النشاط
la surveillance hiérarchique	المراقبة التراتبية
la sanction normalisatrice	العقوبة الانضباطية
l'examen	الاختبار
La bio-politique de la population	السياسة الحيوية للسكان
L'Etat de justice	دولة العدل

المقابل الفرنسي	المصطلح العربي
L'Etat administrative	الدولة الإدارية
L'Etat liberal	الدولة الليبرالية
le moindre Etat	دولة الحد الأدنى
L'Etat du gouvernement	دولة الحكومة / الإدارة
La Gouvernentalisation de l'Etat moderne	فنون حكم الدولة الحديثة
territoire	الإقليم
féodal	إقطاعي
masse de population	كتلة من الشعب
volume	الحجم
densité	الكثافة
dispositifs	جاهزيات
pratiques de gouvernentalité	ممارسات حكومية
gouvernement des hommes	حكم الناس
intelligibilité	المعقولة
néolibéralisme	الليبرالية الجديدة
atomisation	تذير
le sens commun	الحس المشترك
l'action	الفعل
le sphere politique	الفضاء السياسي
vitalité	الحيوية
mélange	المزيج
métissage	التهجين
eugénisme	علم تحسين النسل أو النسالة؟
anthropotechnique	الأنثربوتقني
vie nue /Zoe	الحياة العارية
vie qualifiée /bios	الحياة المتميزة أو الخاصة

المقابل الفرنسي	المصطلح العربي
homo sacer	الإنسان الضحية
subjectivités	الذاتيات
socialisation	جمعة
ethos	خلق
biocratie	البيوقراطية / سلطة الحياة
siocratie	السوسيوقراطية / سلطة المجتمع
la variole	الجدري
police médicale	الشرطة الطبية
manufacture	الورشة
désir	الرغبة
public	الجمهور
gouvernement	حكم / حكومة
gouvernementalité	فنون الحكم / الملك

قائمة المصادر والمراجع

أولاً - المصادر:

- ١ - فوكو، ميشيل، الكلمات والأشياء، ترجمة مجموعة من الأساتذة، مركز الإنماء القومي، بيروت - لبنان، ١٩٩٠.
- ٢ - فوكو، ميشيل، إرادة المعرفة، ترجمة ومراجعة وتقديم مطاع صفدي وجورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت - لبنان، ١٩٩٠.
- ٣ - فوكو، ميشيل، يجب الدفاع عن المجتمع، ترجمة وتقديم وتعليق الزواوي بغوره، دار الطليعة، بيروت - لبنان، ٢٠٠٣.
- ٤ - فوكو، ميشيل، المراقبة والمعاقبة: مولد السجن، ترجمة، علي مقلد، مراجعة وتقديم، مطاع صفدي، مركز الإنماء القومي، بيروت - لبنان، ١٩٩٠.
- ٥ - فوكو، ميشيل، دروس، ترجمة محمد ميلاد، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء - المغرب، ١٩٩٤.
- ٦ - فوكو، ميشيل، الحياة: التجربة والعلم، ترجمة الزواوي بغوره، في، مدخل جديد إلى فلسفة العلوم، دار الهدى، عين مليلة - الجزائر، ٢٠٠٠.
- ٧ - فوكو، ميشيل، نيتشه: الجنيالوجيا والتاريخ، في جنيالوجيا المعرفة، ترجمة أحمد السطاتي، عبد السلام بن عبدالعال، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء - المغرب، ط ١، ١٩٨٨.
- ٨ - فوكو، ميشيل، الحقيقة والسلطة، ترجمة فريق المجلة، في الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت - لبنان، العدد ١، ١٩٨٠.
- ٩ - كانغيلام، جورج، دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها، ترجمة محمد بن ساسي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت - لبنان، ٢٠٠٧.
- 10 - Michel Foucault, Maladie mentale et personnalité, Paris, PUF, 1954.
- 11 - Michel Foucault, Naissance de la clinique, Paris, PUF, 1963.

- 12 - Michel Foucault, Sécurité, Territoire, Population, Cours au Collège de France. 1977-1978, Paris, Gallimard&Seuil, 2004.
- 13 - Foucault, Michel, Naissance de la biopolitique, Cours au Collège de France. 1978-1979, Paris, Gallimard&Seuil, 2004.
- 14 - Michel Foucault, "Qui êtes-vous professeur Foucault?", In, Dits et écrits, tome 1, Paris, Gallimard, 1994.
- 15 - Michel Foucault, Les intellectuels et le pouvoir, In, Dits et écrits, tome 3, Paris, Gallimard, 1994.
- 16 - Michel Foucault, L'illégalisme et l'art de punir, In, Dits et écrits, tome 3, Paris, Gallimard, 1994.
- 17 - Michel Foucault, La naissance de la médecine sociale, tome 3, Paris, Gallimard, 1994.
- 18 - Foucault, Michel, "Omnes et singulatin": vers une critique de la raison politique, In, Dits et écrits, tome 4, Paris, Gallimard, 1994.
- 19 - Michel Foucault, Structuralisme et poststructuralisme, In, Dits et écrit, tome 4, Paris, Gallimard, 1994.
- 20 - Michel Foucault, La gouvernementalité, In, Dits et écrits, tome 4, Paris, Gallimard, 1994.
- 21 - Michel Foucault, Qu'est-ce que le lumières? in, Dits et écrits, tome 4, Paris, Gallimard, 1994.

ثانياً - المراجع:

- ٢٢ - أرندت، حنة، أسس التوتاليتارية، ترجمة، أنطوان أبوزيد، دار الساقى، بيروت - لبنان، ١٩٩٣.
- ٢٣ - بابا، هوميك، موقع الثقافة، ترجمة نائر ديب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ٢٤ - برنال، ج.د، موجز العلم في التاريخ، إعداد سعد الفيشاوي، دار الفارابي، بيروت - لبنان، ١٩٨٢.
- ٢٥ - بغوره، الزواوي، ما بعد الحداثة والتنوير، موقف الأنطولوجيا التاريخية، دراسة نقدية، دار الطليعة، بيروت - لبنان، ٢٠٠٩.

- ٢٦ - الخولي، يمنى طريف، كارل بوبر منهج العلم.. منطق العلم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٢، ٢٠٠٣.
- ٢٧ - الخولي، يمنى طريف، فلسفة العلم في القرن العشرين الأصول - الحصاد - الآفاق، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٦٤، ٢٠٠٠.
- ٢٨ - روزنباي، جويل دو، مغامرة الكائن الحية، ترجمة أحمد زياب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت - لبنان، ٢٠٠٣.
- ٢٩ - سعيد، أنوار، الاستشراف: المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة محمد عناني دار رؤية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦.
- ٣٠ - شربل، مورييس، التطور المعرفي عند جان بياجيه، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٩٨٦.
- ٣١ - ليونتين، ريتشارد، حلم الجينوم وأوهام أخرى، ترجمة أحمد مستجير وفاطمة نصر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت - لبنان، ٢٠٠٣.
- ٣٢ - ماير، أرنست، هذا هو علم البيولوجيا، دراسة في ماهية الحياة والأحياء، ترجمة عفيفي محمود عفيفي، عالم المعرفة، رقم ٢٧٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢.
- ٣٣ - هيلي، باتريك، صورة المعرفة: مقدمة لفلسفة العلم المعاصرة، ترجمة نور الدين شيخ عبيد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت - لبنان، ٢٠٠٨.
- 34 - Agamben, Giorgio, Homo sacer, le pouvoir souverain et la vie nu, Paris, Seuil, 1997.
- 35 - Andrieu, Bernard, La fin de la biopolitique chez Michel Foucault, in, Le Portique, N13-14, 2004.
- 36 - Arendt, Hannah, Condition de l'homme moderne, Ed, Calmann - Levy, Paris, 1983.
- 37 - Aspe, Bernard, et Muriel Combes, Retour sur le Camp comme paradigme biopolitique, In, Multitude, N1, 2000.
- 38 - Balibare, Etienne, Foucault et Marx: La question du nominalisme, In, Michel Foucault philosophe, Paris, Seuil, 1988.

- 39 - Bellour, Rymond, Le Livre des autres, Editions 10-18, Paris,1978.
- 40 - Bert, Jean-Francois, La contribution foucaldienne a une historisation du corps, In, Corps, N1, 2006.
- 41 - Bonnefus-boucher, Marie, Le libéralisme dans la pensée de Michel Foucault, Paris, Ed, L'Harmattan, 2001.
- 42 - Cuilleri, Marie & Marc Abeles, Mondialisation: du géo-cultrel au bio-politique, In, Anthropologie et Sociétés, V26, N2, 2002.
- 43 - Delacompagne, Christian, Une histoire du racisme, Franc culture, Paris, 2000.
- 44 - Duchesneau, François, Philosophie de la biologie, Paris, PUF, 1997.
- 45 - Ducret, Jean-Jcques, Une conception non darwinienne de l'évolution biologique, In, Intellecta, N 33,2001.
- 46 - Fassin, Didier, Entre politique du vivant et politique de la vie: Pour une anthropologie de la sante, In, Anthropologie et Sociétés, V24, N1, 2000.
- 47 - Ferry, Luc, L'avènement du surhomme, In, Le Point, N12/21, du 10/12/1999.
- 48 - Ferry,Luc & Jean-Didier Vincent, Qu'est-ce que l'homme? Sur les fondements de la biologie et de la philosophie, Paris, Odile Jacob,2001.
- 49 - Foppa, Carlo, L'analyse philosophique jonassienne de la théorie de l'évolution: aspects problématique, In, Laval théologique et philosophique, Vol 50, N3,1994.
- 50 - Freitag, Michel, Totalitarismes: de la terreur au meilleur des mondes, in, Revue MAUSS, N25, 2001.
- 51 - Fraser,Nancy, Qu'est-ce que la justice sociale? reconnaissance et redistribution,tra.Estelle Ferrarese, Paris,La decouverte,2005.
- 52 - Fukyama, Francis, La fin de l'homme. Les conséquences de la révolution biotechnique, Paris, La table ronde, 2001.
- 53 - Gaillon, Jean, La philosophie et la biologie, in Encyclopédie philosophique universelle, tome, 4, Paris, PUF.
- 54 - Gernet, Katia, La question du biopouvoir chez Foucault et Agamben, In, Methodos savoirs et textes, N4, 2004.

- 55 - Grener, Jean Yves et Andre Orlean, Michel Foucault, l'économie politique et le libéralisme, In, Revue française de science politique, 62 annee, N5, 2007.
- 56 - Habermas, Jürgen, Le discours philosophique de la modernité, tra par Christan Bouchindhomme et Rainer Rochlitz, Paris, Ed Gallimard, 1985.
- 57 - Habermas, Yurgen, L'avenir de la nature humain. Vers un eugénisme liberal? Paris, Gallimard, 2002.
- 58 - Hoy, David Couzens, Pouvoir, Répression, Progrès. Foucault, Lukes, et l'Ecole de Francfort, In, Michel Foucault: Lectures critiques, tra de l'anglais par Jacques Colson, Editions Universitaires, Paris, 1989.
- 59 - Jessap, Bob, Pouvoir et Strategie chez Poulantzas et Foucault, tra. de l'anglais par, Luc Benoit, In Actuel Marx, N 36, 2004.
- 60 - Keck, Frederic, Des biotechnologies au biopouvoir, de la bioéthique aux biopolitique, in, Multitudes, n 12, 2003.
- 61 - Koll, Peter, La souveraineté et le souci de la population. Une analyse logique du rapport entre pouvoir souverain et biopolitique, In, Revue Aspects, N2, 2008.
- 62 - Jonas, Hans, Le phénomène de la vie, vers une biologie philosophique, Paris, DeBoeck, 2000.
- 63 - Lazzarto, Maurizio, Biopolitique/bioeconomie, In, Multitude, N 22, 2005.
- 64 - Lazzarto, Maurizio, Du biopouvoir a la biopolitique, In, Multitudes, N1, 2000.
- 66 - Laurent, Jean-pierre, Une sociologie du néolibéralisme est-elle possible? In, Sociologies et Socites, V38, N2, 2006.
- 67 - Le Blan, Guillaume, Etre assujetti: Althusser, Foucault, Butler, In, Actuel Marx, N36, 2004.
- 68 - Le Blanc, Guillaume, La pensée Foucault, Paris, Ellipses, 2006.
- 69 - Lecourt, Dominique, La philosophie des sciences, Paris, PUF, 2001.
- 70 - Lecourt, Dominique, Humain, post-humain, Paris, PUF, 2003.

- 71 - Lefranc, Jean, Le XIII siècle, in Denis Huisman, Histoire de la philosophie française, Paris, Perrin édition, 2002.
- 72 - Le Grand, Stéphane, Le normal et l'anormal: une archéologie du concept de norme dans l'oeuvre de Michel Foucault, (Thèse d'Etat), univesite de Lille III, 8 decembre 2003.
- 73 - Linhart, Dominique & Cedric Moreau de Bellaing, Légitime violence. Enquête sur la réalité de l'Etat démocratique, In, Revue française de science politique, V55, N 2, 2005.
- 74 - David Macey, Michel Foucault, Ed, Gallimard, Paris, 1993.
- 75 - Machery, Pierre, La philosophie de la science de Georges Canguilhem, in, La Pensée, N 113, 1964.
- 76 - Machery, Pierre, De Canguilhem a Canguilhem en passant par Michel Foucault, In, Georges Canguilhem philosophe et historien des sciences, Paris, Albin Michel, 1990.
- 77 - Machery, Pierre, Pour une histoire naturelle des normes, in, Foucault philosophe Michel Foucault philosophe, Paris, Seuil, 1988.
- 78 - Mihali, Cepriani, Biopouvoir et identité: stratégie de déconstruction du sujet aprtir de Michel Foucault, In, Arches, N 3, 2004.
- 79 - Morange, Michel, L'énigme de la vie, in, Revue philosophique de la France et de l'étranger, tome 129, n 3, 2004.
- 80 - Morin, Edgar, Relier les connaissances, Le Seuil, Paris, 2000.
- 81 - Negri, Antonio & Micheal Hardt, Empire, Paris, Exib, 2000.
- 82 - Nicro, Roberto, Subordination réelle et pouvoir biopolitique. Autour de Marx et Foucault, In, Actuel Marx, N 13, 2002.
- 83 - Olivier, Lawrence, Michel Foucault: théorie et pratique. Réflexion sur l'expérience politique, In, Revue québécoise de science politique, N25, 1994.
- 84 - Patton, Paul, Le sujet de pouvoir chez Foucault, In, Sociologie et Sociétés, V16, N1, 1992.
- 85 - Perrot, Jean-Claude, Gnèse d'une ville moderne, Caen au XVIII siècle, Paris-La Hay, Mouton, 1975.
- 86 - Piaget, Jean, La Biologie et la guerre, In, Feuille centrale de la société suisse Zofingen 58, N5, 1918.

- 87 - Popper, Karl, Toute vie est resolution de problemes, tra. Claude Duverney, Paris, Actes sud, 1997.
- 88 - Poulantzas, Nicolas, L'Etat, le pouvoir, le socialisme, Paris, PUF, 1978.
- 89 - Rancieres, Jacques, Biopolitique ou politique (entretien), In, Multitude N 1, 2000.
- 90 - Rambesu, Frederic, La volonté de savoir: droit de mort et pouvoir sur la vie, Paris, Gallimard, 2006.
- 91 - Renault, Alain, Les ressources du libéralisme politique, In, Le Monde des débats, 29/10/1999.
- 92 - Rochet, Isabelle, A propos de la biopolitique, in, Mouvements, N 41, 2005.
- 93 - Saint-Sernin, Bertrand, Le rationalisme qui vient, Paris, Gallimard, 2007.
- 94 - Sakai, Noaki, Traduction, biopolitique et différence coloniale, In, Multitudes, N29, 2007.
- 95 - Sapire, Nicholas, Pouvoir et domination chez Habermas, Paris, Flammarion, 2007.
- 96 - Sloterdijk, Peter, Règles pour le parc humain, trad. de l'Allemande par Christiane Haake, Mille et une nuit, Paris, 2000.
- 97 - Taylor, Charles, Foucault, la liberté, la vérité, In, Couzens Hoy David (Ed), Michel Foucault: Lectures critiques, tra de l'anglais par Jacques Colson, Editions Universitaires, Paris, 1989.
- 98 - Thibault, Jean-Francois, Le Monde selon l Hardt et Negri, In, Etudes international, V 36, N3, 2005.
- 99 - Querrienn, Anne & François Rosso, Biopolitique contre biopouvoir, luttes des professionnels de santé et rôles de l'externalisation hospitalière, In, Multitudes, N2, 2000.
- 100- Walzer, Michael, La politique de Michel Foucault, In, Couzens Hoy David (Ed), Michel Foucault: Lectures critiques, tra de l'anglais par Jacques Colson, Editions Universitaires, Paris, 1989.

The Status of bio-polities in Contemporary Political Philosophy A critical Analysis

Abstract

This study looks at the concept of biopolitics as a political interpretation of the role and function of biology in modern, especially western, societies. This will be attempted by examining the following questions: what is the epistemic support of biopolitics, what is its political content? and what are its limits and its value?

Approaching these questions is made through the analysis of the notion of tradition in the philosophy of science, especially in the works of Michel Foucault who investigated this notion in his political and scientific works.

Biopolitics expresses the operational or practical aspect of biology. It is a political object that is cultivated and supported for political and economic objectives. Simultaneously, the modern state works to abolish life, as is the case with racist and colonial policies, as manifested in the totalitarian Nazi and Stalinist systems.

Despite the critique that was directed at bio-politics, especially regarding its normative and explanatory aspects, it remains a new approach in contemporary political analysis. In comparison with traditional political philosophy that is established on universal concepts, biopolitics is able to uncover the mechanisms, procedures and functions that support the modern state.

Author:

Dr. Zwawi Beghoura

- Ph.D. University of Constantine, Algeria, 1996.
- Associate Professor - Dept. of Philosophy - College of Arts- Kuwait University.
- Area of specialization: Contemporary philosophy.
- Research Interest: Philosophy of language, philosophy of science, Contemporary Arab Thought.

Publications:

A. Books:

- 1 - The concept of discourse in the philosophy of Michel Foucault, The higher council of culture, Cairo, Egypt, 2000.
- 2 - Michel Foucault in Contemporary Arab Thought, Dar al-Talee'a, Beirut, Lebanon, 2001.
- 3 - Structural Method: Research in origins, principles and implications, Dar al-Huda, Ein Malilah, Algeria, 2001.
- 4 - Intellectual Discourse in Algeria between criticism and inauguration, Dar al-Qasabah, Algeria, 2003.
- 5 - Philosophy and Language: Criticizing Linguistic turn in contemporary philosophy, Dar al-Talee'a. Beirut, Lebanon, 2006.

B. Articles:

- 1 - Problem of knowledge and power in Arab-Islamic culture through Life and works of Ibn Khaldoun, Sirta: journal of social sciences, issue 12, 1999, Constantine, Algeria, pp. 75-86.
- 2 - Michel Foucault in Arabic studies, philosophy and Age, Higher council for culture, Cairo, Egypt. Issue 1, October, 1999, pp. 56-81.
- 3 - Problem of intellectual Authority in contemporary Arab philosophical discourse. Aalam al-Fiker, vol. 29, March 2001. Kuwait, pp. 227-249.
- 4 - Structuralism: Method or Content. Aalam al-Fiker, vol. 30, April 2002, Kuwait, pp. 41-71.
- 5 - Totalitarianism and Liberty in contemporary political philosophy, Aalam al-Fiker, issue 3, vol. 44, Jan- March 2005, pp. 23-56.
- 6 - Historical Ontology and Hermeneutical question, Fosool: Journal of Literary criticism, Issue 66, Spring 2005, Cairo, Egypt, pp. 213-231.
- 7 - The place of Historical Ontology to Kantian philosophy. Arab Journal for the Humanities, issue 93, Autumn, Year 24, 2006, pp. 129-159.

Monograph 351

The Status of Bio-Politics in Contemporary Political Philosophy A Critical Analysis

Dr. Zouaoui Beghoura

Department of Philosophy - Faculty of Arts

University of Kuwait

-
- * This research was supported by the research department of the University of Kuwait as part of a research project:
Philosophy and Biology: An investigation in the political and ethical interpretation of the findings of biological science, with special reference to Michel Foucault N08/AP01.

عزيزي القارئ:

يسر أسرة تحرير حويات الآداب والعلوم الاجتماعية أن ترحب بكم وتتقدم لكم بأطيب التحيات، شاكرين لكم سلفاً تعاونكم من أجل تطوير الحويات؛ وذلك من خلال إجابتكم عن هذه الأسئلة:

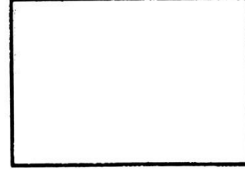
- ١ - العمر: سنة
- ٢ - الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
- ٣ - بلد الإقامة: ☐ الكويت ☐ خارج الكويت (اذكر)
- ٤ - التعليم: ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه
- ٥ - طبيعة المهنة: ☐ أكاديمي ☐ إداري ☐ مهني ☐ أخرى (واذكرها) ...
- ٦ - مواضيعك المفضلة: ☐ أدبية ولغوية ☐ سياسية ☐ اجتماعية ونفسية ☐ تاريخية ☐ ثقافية ☐ أخرى (واذكرها) ...
- ٧ - كيف تحصل على الحويات؟ ☐ شراء ☐ اشتراكاً ☐ استعارة ☐ لا
- ٨ - هل تصلك الحويات في الوقت المناسب؟ ☐ نعم ☐ لا
- ٩ - رأيك في حجم الحويات؟ ☐ كبير ☐ متوسط ☐ صغير
- ١٠ - كيف ترى موضوعات الحويات؟ ☐ متنوعة ☐ غير متنوعة
- ١١ - ما الطابع العام للحويات من وجهة نظرك؟ ☐ لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع
- ١٢ - هل تقرأ الحويات بانتظام؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٣ - هل تقرأ الحويات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٤ - هل تقرأ الحويات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٥ - هل تحتفظ بالحويات بعد قراءتها؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٦ - اقتراحاتك لتطوير الحويات وتطوير خدماتها للقارئ:

.....

.....

.....





حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
ص. ب: 17370 الخالدية
الكويت 72454
دولة الكويت

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION



لجنة التأليف والتعريب والنشر



جامعة الكويت مجلس النشر العلمي

■ تشكلت لجنة التأليف والتعريب
والنشر - التابعة لمجلس النشر
العلمي بجامعة الكويت
في عام 1976 م .

✽ أهداف اللجنة :

- 1- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .
- 2- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .
- 3- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف الرئيسة التي انعقد عليها الإجماع العربي .

✽ مهام اللجنة :

طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية والكتب الجامعية (Text Book) . و المترجمة
لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها علي نفقة الجامعة . ويراعى التوازن في
نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي :

لجنة التأليف والتعريب والنشر / جامعة الكويت

ص.ب : 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت

تلفون : 4843185 / فاكس : 4843185

البريد الإلكتروني : atapc@kuc01.kuniv.edu.kw

الموقع على الإنترنت : www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atapc

مجلة فصلية أكاديمية

محكمة تعنى بنشر البحوث

والدراسات القانونية والشرعية

مجلة الحقوق



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحمن الملحم



الاشتراكات

في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية	
٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً	الأفراد
١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً	المؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت

تلفون: ٢٤٨٣٥٧٨٩ - ٢٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٢٤٨٣١١٤٣

E.mail: jol@ku.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol>

ISSN 1029 - 6069

مَجَلَّةُ الشَّرِيعَةِ وَالْأَدَبِ الْإِسْلَامِيِّ

فَصْلِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مَحْكَمَةٌ تَصْدُرُ عَنْ مَجْلِسِ النُّشْرِ الْعِلْمِيِّ بِجَامِعَةِ الْكُوَيْتِ
تُعْنَى بِالْبَحْثِ وَالدراسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: **محمد كرم زكي خليفه القصصاري**

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

- * تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
- * تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
- * تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
- * تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٢٤٨١٢٥٠٤ - ٢٤٩٨٤٧٢٣ - ٢٤٩٨٨٠٩٥

فاكس: ٢٤٨١٠٤٣٤

العنوان الإلكتروني: E-mail - jsis@ku.edu.kw

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: <http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS>

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول منها في يناير عام 1975م

رئيسة التحرير

أ. د. نجاة عبدالعزيز المطوع

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون
منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف علوم البحث والدراسة .

ومن أبوابها

- البحوث العربية.
- البحوث الإنجليزية.
- ملخصات الرسائل الجامعية.
- ماجستير - دكتوراه.
- عرض الكتب ومراجعتها.
- التقارير : مؤتمرات - ندوات
- البيبلوجرافيا العربية.

الاشتراكات

ترسل قيمة الاشتراك مقدماً بشيك لأمر - جامعة الكويت
مسحوب على أحد المصارف الكويتية

داخل دولة الكويت : للأفراد : 3 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول العربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول الغير عربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً

توجه جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

Tel.: (+965) 24833215 - 24984066 - 24984067
www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps

Fax: (+965) 24833705

P.O. Box 17073 Al-Khaldiah, 72451 Kuwait
E - mail : jgaps@ku.edu.kw

www.ku.edu.kw

المجلة العربية للمعلوم الإنسانية

أكاديمية - فصلية - محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

بحوث باللغة العربية

بحوث باللغة الإنجليزية

مناقشات وندوات

عروض الكتب الجديدة

تقارير ومؤتمرات

مجلس
النشر
العلمي

رئيسة التحرير

أ.د. سعد عبد الوهاب العبد الرحمن



P.o.Box: 26585 - Safat. 13126 kuwait

Tel: (+965) 4817689 - 4815453 Fax: (+965) 4812514

E-mail: ajh@kuniv.edu.kw <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh/>



مجلة الكويت للعلوم والهندسة

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE AND ENGINEERING

EDITOR - IN - CHIEF: *Prof. Fawzia Al-Ruwaih*

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE AND ENGINEERING

An International Journal of the University of Kuwait

ISSN 1024 8684

A refereed Journal publishes original research in various fields of Basic and Applied Sciences and also all fields of Engineering and Computer Sciences. The Journal is published biannually (June and December) by the Academic Publication Council (APC) Kuwait University - one volume in two parts.

The Journal is cited in Chemical Abstracts, Compumath Citation Index, Current Contents, Energy Data Base, Helminthological Abstracts, Mathematics Abstracts, Mathematical Reviews, Microbiological Abstract, Petroleum Abstracts, Science Citation Index, Zentralblatt fur Mathematik, and Zoological Record. The Journal current page and titles are featured on our website. Refer to the **Instructions to Authors** for submission of manuscripts.

مجلة الكويت للعلوم والهندسة

المجلة العالمية لجامعة الكويت

ISSN 1024 8684

مجلة الكويت للعلوم والهندسة دورية علمية عالمية تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت تهتم بنشر البحوث الأصلية المحكمة في مختلف العلوم الطبيعية والحياتية والتطبيقية وجميع فروع علوم الهندسة وعلوم الكمبيوتر. تصدر مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) في جزأين اثنتين أحدهما يختص بالهندسة والآخر بالعلوم. الاستفسارات بخصوص النشر بالمجلة تطلب من مدير التحرير بالعنوان المذكور على الصفحة المقابلة. يرجى مراجعة إرشادات النشر للمؤلفين في الصفحات الأخيرة من العدد. وكذلك على صفحة الإنترنت.

www.kjse.kuniv.edu.kw

Annual Subscription (two parts, including Postage)

Inside Kuwait		Arab Countries		Other Countries	
for individuals	for establishments	for individuals	for establishments	for individuals	for establishments
3 KD	15 KD	4 KD	15 KD	15 US\$	60 US\$

Index to Kuwait Journal of Science & Engineering from Volume 1 to 35 is available from the Kuwait Journal of Science & Engineering, Academic Publication Council, Kuwait University.

Enquiries about the journal should be sent to the Managing Editor.

All Correspondence and Manuscripts directed to: Editor-in-Chief: Prof. Fawzia Al-Ruwaih
P.O.Box 17225, Khaldiya 72453, KUWAIT,

Tel: (+ 965) 2481 6261, 2498 4414, 2498 4625, 2498 4456. Fax: (+ 965) 2484 6725

E-mail: kjse@ku.edu.kw - Website: www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/kjse

المجلة العربية للعلوم الإدارية



Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير: أ. د. آدم غازي العتيبي

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣ .
- First issue, November 1993.
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصلية في مجال العلوم الإدارية.
- Refereed journal publishing original research in Administrative Sciences.
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت ثلاثة إصدارات سنوياً (يناير - مايو - سبتمبر).
- Published by Academic Publication Council, Kuwait University, 3 issues a year (January, May, September).
- تساهم في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها.
- Contributes to developing and enriching administrative thinking and practices.
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية.
- Listed in several international databases.
- تخضع للتقييم الأكاديمي الخارجي.
- Reviewed periodically by international referees for high academic standards.

الاشتراكات

الكويت: 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات - الدول العربية: 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب. 28558 الصفاة 13146 - دولة الكويت
هاتف: (965)24827317 - أو 4734 / 4416 (965)24984415 - فاكس: (965)24817028
E-mail: ajas@ku.edu.kw - Web Site: <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas>

مجلة الطفولة العربية
Journal of Arab Children (JAC)

مجلة فصلية محكمة تصدرها



الجمعية الكويتية لتقديم الطفولة العربية

إن مجلة الطفولة العربية مجلة علمية محكمة في أبحاثها الميدانية تقدم للقارئ المهتم بمجال الطفولة غزواً معرفياً لكل ما يخص الطفولة من دراسات وبحوث ومقالات وقراءات عامة يستفيد منها المختصون والمهتمون . وتقبل للنشر باللغتين العربية والإنجليزية المواد الآتية :

- الأبحاث الميدانية والتجريبية.
- الأبحاث والدراسات العلمية النظرية.
- عرض أو مراجعة الكتب الجديدة.
- التقارير العلمية عن المؤتمرات المعنية بدراسات الطفولة.
- المقالات العامة المتخصصة.

تدار المجلة من خلال مجلس أمناء ، وهيئة استشارية ، وهيئة تحرير.

رئيس هيئة التحرير الدكتور حسن علي إبراهيم

مدير التحرير الدكتور بدر عمر العمر

الإشتراكات

البيان	داخل الكويت	دول مجلس التعاون	الدول الأخرى
ثمن العدد للفرد	1 د.ك	1 د.ك	2 دولار أمريكي
الاشتراك السنوي للفرد	3 د.ك	4 د.ك	15 دولار أمريكي
الاشتراك السنوي للمؤسسات	15 د.ك	15 د.ك	60 دولار أمريكي

العنوان

أبرق خيطان- شارع فيصل بن عبد العزيز- فيلا رقم 9279
ص.ب : 23928 الصفاة 13100 الكويت
تليفون : 4748479 - 4748387 - 4748250 - فاكس : 4749381
E-mail : haa49@qualitynet.net

مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية - أكاديمية - محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاقتصاد والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات



رئيسة التحرير: الدكتورة طيبة عبد المحسن العصفور



توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية

جامعة الكويت

ص.ب 27780 الصفاة، 13055 - الكويت

تليفون: 00965-4810436

فاكس 4836026

E-mail: JSS@kuc01.kuniv.edu.kw



تفتح أبوابها أمام

✿ أوسع مشاركة للباحثين العرب في مجال

العلوم الاجتماعية لنشر البحوث الأصيلة

والإسهام في معالجة قضايا مجتمعاتهم

✿ التفاعل الحي مع القارئ المثقف والمهتم

بالقضايا المطروحة.

✿ المقالات والمناقشات الجادة

ومراجعات الكتب والتقارير.

✿ تؤكد المجلة التزامها بالوفاء والانتظام بوصولها في

مواعيدها المحددة إلى جميع قرائها ومشتريها.

الاشتراكات

الدول الأجنبية

الكويت والدول العربية

15 دولاراً

أفراد

3 دنانير سنوياً ويضاف إليها
دينار واحد في الدول العربية

أفراد

60 دولاراً في السنة

110 دولارات لسنتين

مؤسسات

15 ديناراً في السنة

25 ديناراً لمدة سنتين

مؤسسات

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم المجلة مسجوباً على أحد المصارف الكويتية ويرسل على عنوان المجلة، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العدلية).

Visit our web site: <http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss>

Advisory Board

Prof. Ibrahim Al-Sa'afin

Department of Arabic Language and
Literature - University of Jordan

Prof. Hayat N. Al-Hajji

Department of History
University of Kuwait

Prof. Ahmed Etman

Department of Greek and Latin
Studies - University of Cairo

Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al-Fehri

Department of Arabic Language and
Literature - University of Mohamed V

Prof. Ismail S. Muqlad

Department of Political Science -
University of Assiout

**Prof. Marie-Therese Abdul
Messieh**

Department of English Language and
Literature - University of Kuwait

Prof. Imam Abdul Fattah Imam

Department of Philosophy
University of Ain-Shams

**Prof. Mohammed Ghanem
Al-Rumeihi**

Department of Sociology
University of Kuwait

Prof. Hamdi Hasan Abul-Enein

Dean, Faculty of Mass Communication
Misr International University

Prof. Mohammed M. I. Al-Dib

Department of Geography
University of Ain-Shams

Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil

Department of Psychology - University of Ain Shams

Editorial Board

Dr. Fatima Ibrahim AL - Khalifa

Editor-in-chief

Prof. Mohammed A. Al-Taweel

Department of Arabic Language
and Literature

Prof. Bader M. AL-Ansari

Department of Psychology

Dr. Hani Amin Azir

Department of English Language
and Literature

Dr. Abdulla Misha'a Al-Anzi

Department of Political Science

Dr. Gassem S. Al-Fehaid

Department of Arabic Language
and Literature

Dr. Aly Z. Alzuabi

Department of Sociology and
social work

Dr. Ahmed EL-Sherbini

Department of History

Maha Ibrahim Al-Mes'ad

Acting Editor

ANNALS of ARTS and SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - UNIVERSITY of KUWAIT

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT
PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELE-
VANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE
VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTIES OF
ARTS AND SOCIAL SCIENCES:

FACULTY OF ARTS & HUMANITIES:

- Department of Arabic Language and Literature.
- Department of English Language and Literature.
- Department of History.
- Department of Philosophy.
- Department of Mass Communication

FACULTY OF SOCIAL SCIENCES.

- Department of Sociology and Social Work
- Department of Geography
- Department of Psychology
- Department of Political Science

Volume 32, 2012